المُناضل-ة

almounadil-a

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية، مدير النشر: اسماعيل المنوزي؛ العدد 80، مايو 2023، الثمن 5 دراهم

نحن عمال وعاملات المغرب كل شيء بالتنظيم والكفاح من أجل التحرر

ملف قضايا نضال نسوي

في ذكرى حادثة احتراق معمل روزامور

نتائج مؤتمر جامعة موظفي الجماعات إ.م.ش في مقابلة مع مناضل بالجامعة

إعادة تشكل الطبقة العاملة

المدرسة الرائدة: التعليم العمومي في خدمة رأسالمال

الحالة النقابية في قطاع التعليم في ضوء تجربة مناضل طيلة ثلاثة عقود

مقاطعة تنسيقيات شغيلة التعليم لتسليم النقط: تقييم

المغرب: استدانة... مكثفة وتبعية تتعمق أكثر

الافتتاحية

يحل فاتح مايو ونحن مشتتون، ضعاف التنظيم حتى في أدنى مستوياته: التنظيم النقابي، فما بالك بالتنظيم السياسي اللازم لقيادة تحررنا من نير الاستبداد والاستغلال.

نحن منتجو ومنتجات الثروات كلها إلى جانب مقهوري شعبنا؛ المنتجين الصغار في المدن والقرى. نحن هم الأغلبية الساحقة في مجتمع تنعم أقلية منه بكل شيء فقط لأنها تستحوذ على المال والسلطة.

تدور عجلة الإنتاج والاستهلاك بفضل كدنا وعرق جبيننا، غير أننا لسنا شيئا طالما خضعنا للأمر الواقع ورضينا بفتات موائد أقلية غنية تزداد ثراء بينما يزداد بؤسنا وتتعمق مآسينا من مصائب رأسمالية تابعة ومتخلفة وقهر سياسي يديم الوضع القائم القائم.

إن مضطهدينا ومستغلينا يدركون جبروت امتلاكنا للتنظيم والوعي والكفاحية، وسيضربون ألف حساب لإقدامنا النضالي، فتراهم حريصون على تضليلنا، يساعدهم في ذلك طيف حزبي متنوع يعمل على تخبيل وعينا وتوجيهه صوب إصلاح ما لا يمكن إصلاحه، بل تراهم يطلقون دخان معارك جانبية بلا طائل اللهم إلهاء الأغلبية الشعبية عن قضاياها الرئيسية الآنية والمستقبلية.

التعديات على حقوقنا و مكاسبنا لا حصر لها، من جهة تدمر المكاسب، ومن أخرى نحرم من حقوق إنسانية رئيسية بمبرر أننا على متن نفس القارب وتجمعنا مصالح مشتركة، والحال أن الأربعين سنة الأخيرة وحسب شهدت اغتناء حفنة من الرأسماليين المحليين والأجانب، في حين جرى باسم سياسة تقشف صارمة مملاة من مؤسسات الرأسمالية العالمية المالية، تفكيك أهم مكاسبنا: تحرير الأسعار، خصخصة الملك العمومي، إنقاص الإنفاق على الخدمات العمومية وترديها، إهمال البنية التحتية الاجتماعية وتعزيز البنية التحتية الخادمة لرأس المال؛ موانئ وطرق سيارة ومطارات وعقار، ومختلف أشكال الدعم من المال العام، وعبر خفض الضرائب وحتى جعلها مهملة، علاوة على التهرب والغش الضريبيين...

يملك برجوازيو المغرب دولة ترعى مصالحهم، وأحزابا تمثلهم وتدافع على تلك المصالح وتحرص على صيانتها وتوسيعها على حساب آلام وآمال الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الكادحة. طالما بقينا، نحن العمال والعاملات، بلا تنظيم سهل على مستغلينا الأمر وأداموه.

ينبغي أن نتنظم نقابيا وفي أماكن السكن والدراسة، ويلزم أن ندرك أصل بلائنا، أي أن نمتلك وعيا سياسيا متقدا بشأن أحوالنا وسبل تغييرها إلى الأحسن، والانعتاق من عبودية العمل المأجور وجور الاستبداد الذي يرعاها ويكرسها.

إننا بحاجة لحزب يمثلنا ملتزم بقضايا تحررنا. حزب يقود معاركنا بحزم وإصرار على النصر. حزب ينير طريق خلاصنا. إنه سبيل صعب لا مناص من سلكه، فإما نكون أولا نكون، فيا عمال المغرب وعاملاته، ويا كادحي المغرب وكادحاته، اتحدوا.

سيبنى حزبنا السياسي المستقل عن البرجوازية ودولتها وممثليها في معمعان النضال، نضالنا العمالي والشعبي، بتضافر جهود أفضل طلائع نضالنا في مختلف الجبهات. فلنعمل على تلاقي تلك الجهود، وإطلاق نقاش واسع وهادئ يهدف إلى صقلها وتجميعها في مسعى بلورة مشروع سياسي يقود معركتنا حول مطالب أكثر استعجالا، وعلى مطالب مجمعة ومعبأة من أجل القطيعة الضرورية مع رأسمالية تدمر حقوقنا ومحيطنا الاقتصادي والبيئي.

المناضل-ة

المغرب: استدانة مكثفة، وأزمة مستفحلة، وتبعية تتعمق أكثر

بقلم، سليم نعمان

لجأت الدولة في السنوات الأخيرة إلى عقد اتفاقات ديون كثيفة، وطبعا لا شك أنها ستستخدمها ذريعة لتبرير خططها التقشفية الحالية والمستقبلية. حلقة مفرغة تستنزف الميزانية العامة. زاد الدين كثيرا نسبة إلى الناتج الداخلي الخام قبيل الأزمة الصحية وأثناءها، ويستمر تفاقمه بعدها لاسيما مع الركود الذي يطال الاقتصاد العالمي وتبعاته على اقتصاد البلد التابع والمتخلف، علاوة على الجفاف والتضخم وإجراءات محاربته...

بعد خروج المغرب من "اللائحة الرمادية" لمجموعة العمل المالي، جرى التطبيل مجددا لثقة الامبريالية ومؤسساتها في البلاد "الاستثناء"، "المستقر سياسيا"، وترجمة تلك الثقة في سهولة ولوج المغرب إلى السوق المالية الدولية، وقروض الدول الثنائية والمتعددة الأطراف.

حصل المغرب، بفضل هذا الاستقرار السياسي تحت الاستبداد القمعي لكل حركة نضال عمالية وشعبية، في السنوات القليلة الماضية على قروض من البنك العالمي (يمول البنك العالمي حاليا 23 مشروعا في المغرب، يبلغ حجمها الإجمالي 6.01 مليار دولار (62 مليار درهم) وصندوق النقد العربي والبنك الأوروبي للاستثمار وبنك التنمية الألماني والبنك الإفريقي للتنمية وعلى قروض ثنائية...

وأصدر المغرب بداية السنة الجارية سندات اقتراض دولية بقيمة 2.5 مليارات دولار مباشرة بعد خروج البلاد من "اللائحة الرمادية" لمجموعة العمل المالي، وحصل لدى صندوق النقد الدولي على "خط ائتمان مرن" بـ 5 مليارات دولار. وبحسب بيان لوزارة الاقتصاد والمالية، انقسمت سندات الاقتراض المطروحة إلى شريحتين؛ الأولى بـ 1.25 مليار دولار بأجل استحقاق 5 سنوات وبعائد 6.22%، والثانية 1.25 مليار دولار أيضا، بأجل استحقاق 10 سنوات وبعائد 6.6%.

ويوجد المغرب، حسب البنك العالمي، ضمن الدول العشرة الأوائل المثقلة بالديون في إفريقيا سنة 2022، وجاء في الرتبة الخامسة من بين الدول المثقلة بالديون في القارة الإفريقية، وتخطت ديونه الخارجية 65.41 مليار دولار؛ في حين كانت قيمتها تناهز 65,72 مليار دولار سنة 2020، وفي حدود 54,37 مليار دولار سنة 2019.

على الأرجح أن التبعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا اللجوء المفرط للاستدانة لا تؤخذ بالاعتبار، والأهم بالنسبة للدولة هو أن تجد المال بوفرة وبسرعة. بالتالي اختارت الدولة اتخاذ طريق الديون بأي ثمن رغم عواقبها الكارثية الأكيدة على الطبقات الشعبية الكادحة بصورة خاصة.

تعاني الأسر الفقيرة والشرائح الاجتماعية الهشة أشد المعاناة من آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من الأسعار بسبب التضخم. ووفق البنك العالمي، كان معدل التضخم السنوي أعلى بنسبة الثلث تقريبا بالنسبة لأفقر 10%من السكان، بالمقارنة مع أغنى 10% من السكان، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى آثار زيادة أسعار الغذاء التي تستحوذ على نسبة أعلى من إنفاق الأسر الأكثر فقرا.

وأكد آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي حول "المخاطر العالمية لسنة 2023"، أن أزمة تكلفة المعيشة هي أكبر الأخطار المحدقة بالمغرب خلال السنتين المقبلتين، مبرزا آثارها السلبية على شريحة كبيرة من المجتمع المغربي وامكانية أن تؤدي إلى اضطرابات سياسية وعدم استقرار وارتفاع نسب الهجرة. وأشار التقرير إلى أن تكلفة المعيشة تأتي على رأس أكثر خمسة أخطار تواجه المغرب متبوعة بمخاطر أخرى ذات علاقة تتعلق بالتضخم السريع والمستمر و"الصدمات الشديدة" في أسعار السلع الأساسية والأزمات الحادة في المعروض من السلع الأساسية بالأسواق. وجاءت أزمات الديون في المرتبة الخامسة من الأخطار المحدقة بالاقتصاد المغربي بسبب ما يمكن أن يحدث من أزمات سيولة أو تخلف عن السداد بما لذلك من تبعات اجتماعية سلبية.

في المحصلة، يستدين المغرب ليسدد ديونا حان أجل استحقاقها، مستحوذة على حصة كبيرة من ميزانية الدولة (زهاء 50% من الإيرادات الجبائية للدولة سنة 2022). وعلى سبيل المثال، لولا تعبئة موارد عبر الهبات ومساهمات الشركات والموظفين والمواطنين من أجل ضخ إيرادات في صندوق مكافحة جائحة كورونا، لكانت نسبة المديونية أكبر بكثير مما هي عليه حاليا.

ليس البدائل ما ينقص، بل حكومات عمالية وشعبية مسنودة بحركة نضال اجتماعي جبارة تفرض تنفيذها. يمكن التبرؤ من الديون وتعليق سدادها، ونهج سبيل تدقيقها الشعبي الذي من شأنه كشف حصتها غير الشرعية والغاؤها، وفضلا عن ذلك يمكن تبني استراتيجية إنماء اقتصادي واجتماعي طويلة الأجل بوقف سداد الديون وكل اشتراطاتها النيوليبرالية.

لنتذكر أن الدولة قلصت الإنفاق الاجتماعي زهاء أربعة عقود، ونفذت خططا تقشفية قاسية، وقامت بخصخصة قطاعات عمومية مهمة، وفتحت الاقتصاد على مصراعيه على السوق العالمية الرأسمالية... كل ذلك من أجل مواصلة سداد ديون تتحمل الطبقة العاملة والكادحين- ات أعبائها. أتى التقشف على الجزء اليسير من الخدمة العمومية المتوفرة، وصار التعليم والصحة رديئين للغاية يعانيان خصاصا مهولا في الموارد المالية والأطر الصحية والتعليمية...

العجز الموازناتي المزدوج (عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري) هو المبرر الأساس للحجم المهول من الديون المتعاقد عليها في السنوات الأخيرة، قبيل كوفيد وإبانه وبعده، ومواعيد السداد رغم طولها النسبي إلا أنها لا تلغي صعوبة الوفاء بالسداد. إنه أمر يصعب التنبؤ به بدقة، لكن المؤشرات تؤكد احتمال حدوثه كما في سنوات 1980. لاسيما أن تبعات الأزمة الرأسمالية العالمية تحبل بآثار تعصف بقدرة البلدان المدينة على الوفاء باستحقاقات ديونها.

هكذا، من المرجح أن يشتد خضوع المغرب لمطالب دائنيه في السنوات المقبلة، وبالتالي ستحيل الدولة المطالب الشعبية على الرف، بل ستسعى لتقليص الميزانيات العمومية بينما تتعزز خصخصة السلع الأساسية والخدمات العمومية، وتتدهور حالة الحقوق الإنسانية الأساسية بحجة "الجهد الجماعي الضروري لمواجهة الأزمة".

لم تفد الديون في أي وقت مضى تنمية البلد الاقتصادية والاجتماعية، بل أعاقتها جنبا إلى جنب مع الاستبداد السياسي القائم، واتفاقات التبادل الحر... لذا ينبغي وضع الاستجابة للمطالب الشعبية الأساسية على رأس قائمة المطالب الاستعجالية التي بدونها يدوم الوضع القائم المأساوي، بل ويتفاقم. إن الديون هي أولا وقبل كل شيء أداة لنزع الثروة من الفقراء ونقلها إلى الأغنياء، من أولئك الذين تحملوا دوما أعباء الأزمات لصالح من استفادوا منها على الدوام.

إقدام الدولة على الاستدانة بكثافة مثير للقلق. دامت السياسات التقشفية الصارمة عقودا دون أن تظهر بوادر التعافي والازدهار الموعودين، بل ضاعت السيادة الوطنية والشعبية على اختيارات إنماء البلد ورفاهيته. فرض الدائنون سياسات مفرطة الليبرالية مقابل مساعدات زائفة سمحت في الواقع بمواصلة سداد ديون لا شرعية، أي بعبارة أخرى، دعمت رسوخ الاستبداد خدمة لسداد الديون العمومية ومصالح الرأسمال الأجنبي والمحلي المهيمن.

البلد المدين خاسر لا محالة في هذه المعركة غير المتكافئة مع المانحين الدوليين والطبقات السائدة المحلية، فهو يفقد ثروات هائلة وتعاق تنميته. أجور زهيدة، ومعاشات تقاعد جد منخفضة، وانخفاض حاد في تمويل الصحة والتعليم، وبيع الملك المشترك في سوق نخاسة تسمى الخصخصة، وارتفاع الأسعار جراء تحريرها، وتعمق أزمة السكن، وتفشي البطالة الجماهيرية، وتدهور الحالة البيئية، وتفاقم انعكاسات التغير المناخي... الخ؟

فقط حركة نضال عمالية شعبية حازمة وجيدة التنظيم وواعية بإمكانها خوض هذه المعركة والذهاب بها حتى النهاية: التحرر من نير الامبريالية ونهبها برسم الديون والاتفاقات الاستعمارية الجديدة المسماة تبادلا حرا... الخ، ومن استبداد الطبقات المالكة المحلية وجشعها وقمعها...

تحرص المؤسسات المالية العالمية على طمأنة الدائنين، فهؤلاء أكبر من أن يقلقوا على مصير أموالهم المستثمرة في الديون. ستجبر المؤسسات المتعددة الأطراف، والدائنون الثنائيون والخواص البلد المدين على السداد حماية لمصالح رأس المال المالي على حساب مصالح البشر (الأجراء وصغار المنتجين). لذا من السهل توقع أي تقشف سيجري فرضه جراء الديون الهائلة التي تعاقدت عليها الدولة أثناء الأزمة المرتبطة بفيروس كورونا وقبيلها وبعدها، كما صار شبه مؤكد أن يجري اللجوء مجددا لبيع اليسير الهام المتبقي من أصول عمومية.

المدرسة الرائدة: الصيغة الجديدة لسيرورة وضع التعليم العمومي في خدمة رأس المال

بقلم، فاتح رضوان

في البدء كان البنك الدولي

أعلن البنك الدولي عن تقديم قرض جديد للمغرب بقيمة 250 مليون دولار، يضاف لقرض سابق سنة 2019 بقيمة 500 مليون دولار، في إطار تمويل خطة الدولة في التعليم، المسماة «خارطة الطريق»، هَم القرضان تمويل تعميم التعليم الأولي ومشروع المدرسة الرائدة وبندرجان في إطار رؤية البنك الدولي العامة التي حملتها وثيقة «المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي» التي شكلت الأساس الذي بني عليه ما يسمى بالنموذج التنموي الجديد.

لا يحتاج كل متتبع حصيف إلى كبير عناء ليتبين كيف يتدخل البنك الدولي في كل مفاصل تحديد السياسات العمومية ببلدنا، وكيف يحدد غاياتها وأولوياتها، بما يخدم بطبيعة الحال مصالح رأس المال. وأصبح قطاع التعليم منذ مدة طويلة مجالا يملك فيه البنك الدولي بدا طويلة في توجيهه وبناء سياساته. وفي المرحلة الراهنة، وأمام الحجم الهائل للقروض المعطاة من قبله، يظهر جليا أن صبر المؤسسات المالية والحاكمين بالمغرب قد نفذ للعبور بالمدرسة المغربية نحو ضفة إرساء نهائي للمنظور الليبرالي الهادف لجعل المدرسة العمومية بكل مكوناتها خديمة لاستراتيجيات رأس المال وأهدافه. وتمثل خارطة الطريق الإطار العام الذي سيتم به هذا العبور، ويمثل «مشروع المدرسة الرائدة» الركيزة الأساسية فيه، ضمن المشروع العام للدولة حاليا المسمى النموذج التنموي الجديد.

خارطة الطريق: نفس طريق الجحيم المفروش بالنوايا الحسنة

نصت خارطة الطريق التي قدمتها الوزارة على مجموعة من الرؤى تستهدف تجاوز الاستعصاء الذي يعرفه مشروع بناء المدرسة النيوليبرالية بالمغرب منذ تبني الميثاق للمشروع الهادف لذلك. وقد تضمنت تلك الخارطة 12 التزامات تهم التلاميذ والأساتذة والمؤسسات التعليمية. تستعيد تلك الالتزامات شكلا شبه متطابق لما تم الإعلان عنه منذ صدور ميثاق التربية والتكوين وبعده البرنامج الاستعجالي وما جاء بعدهما من برامج وخطط، لكن مع التركيز على ما تم الالتزام به مع المؤسسات الدولية الدائنة ببعض التفصيل، خاصة في شق تعميم التعليم الأولي وفصل شغيلته عن الوظيفة العمومية، والدعم الاجتماعي في إطار خطة الدولة الإجمالية في هذا الشأن كجزء من مشروع الحماية الاجتماعية ذي الخلفية النيوليبرالية (المفكك لكل المكاسب في دعم أثمان مواد الاستهلاك -صندوق المقاصة- وقضم المكتسبات والحقوق المتعلقة بالتقاعد)، والتركيز على «جهوية التوظيف» وعلى ربط الترقية ب»المردودية» ...الخ

في تفصيل هاته الالتزامات سنقف على ثلاث محددات أساسية تبرز طبيعة توجه الوزارة نحو اعتماد آليات تدبيرية مستمدة من القطاع الخاص ومن مشروع تفكيك الوظيفة العمومية:

أولا: ربط الارتقاء المهني بالأداء والتكوين:

1. الأستاذات والأساتذة يستفيدون من أسبوع في السنة على الأقل، للتكوين المستمر، يتلاءم مع احتياجاتهم ويُتوج بشهادة تؤخذ بعين الاعتبار في الترقية المهنية.

2. إرساء نظام جديد لتقييم أداء أطر التدريس يعتمد على معايير أكثر موضوعية وإنصافا، تمكن من تثمين المردودية .

3. أطر التدريس يستفيدون من آلية جديدة للتحفيز تمكنهم من تحسين دخلهم وفق مردوديتهم والمهام التي يقومون بها ومساهماتهم في تعلمات التلاميذ

ثانيا: تثبيت التعاقد عبر «التوظيف الجهوي:

1. جميع أطر التدريس يخضعون لنظام أساسي موحد ومضمون من طرف الدولة، يخول لهم نفس الحقوق ونفس آفاق الترقية في المسار المهني، مع الحفاظ على منطق التوظيف الجهوي وقد تم إعداده بتوافق مع الشركاء الاجتماعيين، كما يحدد بدقة مهام أطر التدريس ويُحسنّ مسارهم المهني.

ثالثا: إرساء «علامات الجودة»:

1. نظام لعلامة الجودة تم إرساؤه من أجل تجويد وقياس أداء المؤسسات التعليمية وتمنح من طرف جهاز مستقل ووفق معايير محددة تشمل كل جوانب تدبير المؤسسة التعليمية، وفي إطار الإنصاف، تتم مواكبة المؤسسات التعليمية في مسار الحصول على علامة الجودة مع الأخذ بعين الاعتبار وضعيتها البدئية.

2. تقييم الوضعية والشروط المادية للمؤسسات التعليمية بكيفية مستقلة وحسب إطار مرجعي وطني مع منح المؤسسات التي تستجيب للمعايير المطلوبة علامة الجودة وتمتيعها بهامش تصرف أوسع وموارد إضافية

رابعا: استقلالية المؤسسات التعليمية:

1. المؤسسات التعليمية تتمتع بهامش تصرف واسع يهم الجانب الإداري والمالي والبيداغوجي، مع تبسيط المعايير والمساطر المعمول بها ، كما أن المديرات والمديرين يحضون بمجال أكبر للتدخل

المحاور الكبرى لمشروع المدرسة الرائدة

تطبيقا لخارطة الطريق، ذهبت الوزارة في اتجاه إرساء مشروع للتطبيق، سمته المدرسة الرائدة، ويستهدف تطبيق ثمانية من التزامات تلك الخارطة. يقود المشروع، إطار بنكي، موظف سابق للبنك العالمي وبنك المغرب وإطار حالي بصندوق الإيداع والتدبير، يوسف السعداني، وهو مستشار للوزير وعضو لجنة النموذج التنموي، ويظهر أن له اليد الطولى في كل ما تفعله الوزارة الآن، بما فيه النظام الأساسي الجديد، حيث كان عضوا في اللجنة التقنية، وهو من كان يقصف النقابيين، المصرين على مشاركته اجتماعات اللجنة التقنية لإعداد النظام الأساسي، بتلك المنظورات التي قدمها على أنها التجارب الدولية الناجحة.

ينبني مشروع المدرسة الرائدة على أربعة مشاريع: التدريس وفق المستوى المناسب (مقاربة Tarl)، مقاربة الأستاذ المتخصص، مشروع التدريس الناجع، علامة الجودة في ارتباط مع تنزيل مشروع المؤسسة. في المقابل سيتم إعطاء المؤسسات والمدرسين ما صار يصطلح عليه ب«تحفيزات» المدرسة الرائدة (منحة 50000 درهم سنويا لمشروع المؤسسة مع تبسيط مساطر الصرف ومنحة 10000 درهم سنويا للمدرسين وأدوات عمل رقمية) نظير الالتزام التام بالعمل وفق أهداف المدرسة الرائدة وعلاماتها للجودة.

مشروع المدرسة الرائدة حلقة أخرى في مسلسل تفكيك المدرسة العمومية

يندرج المشروع ضمن ملتقى السياسات العمومية في التعليم والوظيفة العمومية، بغاية إدخال أنماط التدبير الشائعة في القطاع الخاص، وتهييئ مناسب للوضعية الحالية لمسار تسليع التعليم. يمكن إجمال المسائل المراد الوصول لها في الآتي:

أ- خلق التنافسية بين الأجراء: يمثل مشروع (المدرسة الرائدة) محطة في سيرورة طويلة من إدخال التنافس بين شغيلة القطاع، الذي كان رفعُ نسبة الترقي بالامتحانات المهنية على حساب الأقدمية أبرزَ محطاته السابقة (نظام 2003).

ب- إدخال أنماط جديدة للتأجير: ساعات الدعم المؤدى عنها، التي طالما حاولت الوزارة العمل بها، لكن حال دون نجاحها في ذلك مناخ رافض لذلك بالمؤسسات.

ت- استقلالية المؤسسات: التي تعني في حالة المدرسة الرائدة، تحمل أجراء التعليم مسؤولية بلورة وتنفيذ عمل محلي (داخل المؤسسات) وتحمل نتائج ذلك، على مستوى المسار المهني وعلى مستوى العلاقة مع «المرتفقين». إن فشلت المؤسسة فليس لأن النظام التعليمي ليس على ما يرام، بل لأن «الفريق التربوي» غير مؤهل للنجاح.

ث- علامة الجودة باعتبارها مدخلا «لتثمين» المؤسسة التعليمية، أي لإضفاء قيمة «مالية»/ ثمن عليها. وهو مدخل من مداخل التسليع والخوصصة، المؤسسة «الثمينة» ستصبح جاذبة لرأس المال، أو على الأقل يمكن جعل تسييرها وفق شراكة عام/ خاص مربحا.

ج-ستصبح المؤسسة ذات العلامة مؤسسة جاذبة للآباء والأمهات والتلاميذ، وبالتالي سيفتح الطريق نحو البحث عن طريقة للانتقاء بين الراغبين في الدراسة بها، وليس من طريقة في مجتمع قائم على الربح إلا جعل الخدمة في تلك المؤسسة مؤدى عنها.

ح-جعل «الموارد البشرية» للمؤسسات التعليمية، في خدمة دائمة لتلك العلامة، يمثل «تمييع» ساعات عمل المدرسين والإداريين مدخلا ضروريا لذلك: يجب العمل أكثر من الساعات المحددة لضمان الحفاظ على تلك العلامة، عبر ساعات مؤدى عنها (الساعات الإضافية) تارة، وتارة ساعات عمل ضرورية لإتمام أعمال لا تنتهي أو لإنجاز أنشطة موازية تخدم إشعاع العلامة.

خ-المدرسون في المؤسسات الرائدة، ذوي الإشعاع وذوي التجارب الناجحة، سيصبحون مطلوبين للعمل في مدارس أخرى، سيسمح ذلك بتقديم بعض «النماذج» الناجحة لهؤلاء المدرسين، المتعاقدين، الذين انتقلوا من مؤسساتهم «العمومية» إلى مؤسسات تعطيهم أجورا ومكانة وبروزا (visibilité) أحسن، باعتبارهم نموذجا للنجاح، ودليلا على أن سياسة التوظيف العمومي فاشلة لأنها لا تسمح بتطور الافراد.

أدوات الدولة حاليا للسير قدما في مشروعها:

ا- سيمثل النظام الأساسي الجديد أداة مرنة في يد الدولة (التوظيف مع الأكاديميات والمراجعة كل ثلاث سنوات) لتسريع الوصول إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه من لبرلة للعلاقات المهنية في التعليم، سيخدم النظام الاساسي الجديد المدرسة الرائدة من هذا الجانب: ربط الترقية بالمردودية وربط الارتقاء بالمردودية بالتكوين المستمر وتطبيق نتائجه داخل الفصول الدراسية.

ب- المدارس الرائدة المنشودة مدارس لا عمل نقابي فعلي فيها، لكن هذا لا يعني أنه لن تكون هناك نقابات، ستكون النقابات القائمة فيها نقابات تعين الدولة على السير في مشروعها. لا نضال ولا اضراب ولا وعي طبقي.

ت- الحركة النقابية بصيغتها الحالية، نقابات الشراكة والحوار الاجتماعي الممأسس، هي أداة رئيسية من أدوات الدولة لتنفيذ مخططها.

ث- تمثل منظومة الاتصالات والإعلام الحديثة أداة أساسية للرقابة على المؤسسات التعليمية، فمثلا برنام مسار يتم تطويره باستمرار، ستشمل الرقابة كافة جوانب الحياة في المؤسسات التعليمية وفي الزمن الذي تريده الجهات المراقبة. يخدم هذا

التتمة في الصفحة 04

الحالة النقابية في قطاع التعليم في ضوء تجربة مناضل طيلة ثلاثة عقود

لا ينكر بؤس حالتنا النقابية غير غافل أو مغرض. واقع لا نبكيه ولا نقاوم بؤسه بالسخرية، بل نُعمل فيه العقل، عقل النضال المستنير بالمصلحة الطبقية للشغيلة. تجربة النضال يعيشها كل فرد بطريقته ضمن تجربة جماعية لها أوجه صعود وأخرى تراجعات، تستلزم كلها التناول بميزان التقييم. المنظور الطبقي الكفاحي ثمرة جهود جماعية، منها النقاش الديمقراطي المستوعب للاختلاف. تسعى جريدة المناضل-ة إلى حفز النقاش في هذا المنعطف التاريخي الذي تجتازه الحركة العمالية المغربية، وإحدى أدواتها في ذلك منبر النقاش الذي يفسح المجال للمناضلين والمناضلات للإدلاء بتقييماتهم واقتراحاتهم. نعطي الكلمة للمناضل العربي الحافيظي في المقابلة التالية

بصفتك ممارسا نقابيا منذ مدة طويلة، ما هو تقييمك العام للممارسة النقابية في قطاع التعليم في العقود الأخيرة ؟

اشتغل بالعمل النقابي منذ الموسم 92/91 اي ثلاثون سنة. لم يتغير الجوهر، عندما بدأنا العمل النقابي كانت الهيمنة للاتحاد الاشتراكي الذي كان يسخر النقابة وفق مساعيه للضغط على الدولة وفق أجندة سياسية يتم فيها استعمال شغيلة التعليم وعموم المأجورين. ولكن في بداية التسعينات كان المجال يسمح لنا بالاشتغال إلى جانب الشغيلة التي لا زالت تعتبر النقابة أداة للدفاع عن مصالحها. ورغم التبقرط، كان هناك حد أدنى من الأعراف النقابية. بتفكك هذا الحزب واندحاره ووقوفه بوضوح تام إلى جانب النظام، وما تلا ذلك من بروز لمشتقاته (خصوصا المؤتمر الوطني الاتحادي) انعكس ذلك على النقابة أولا بتفككها وانشطارها وثانيا بتدني على جميع المستويات بات يتعمق أكثر فأكثر داخل النقابة. انعدم أي نقاش سياسي داخل النقابة وتحولت على المستويات المحلية، خاصة بالمدن الكبرى، إلى وكالة لتلبية حاجيات «الزبائن « أي المنخرطين. نتيجة لهذه الوضعية وظهور العديد من المنتفعين داخل النقابة بشكل فظ وواضح سقطت النقابة في عيون الكثيرين مما سمح بظهور تنسيقيات متعددة ترتبط بالفئات التعليمية والتي تكره الانضواء تحت راية أية نقابة.

خلاصة

أولا، بالنسبة للنقابة التي اشتغل بها وهي النقابة الوطنية للتعليم (كدش) فقد وصلت تحت هيمنة المؤتمر الوطني الاتحادي إلى هيئة خدمات مع غياب تام لأية رؤية ولو ليبرالية مستقلة، بخصوص القضايا الكبرى التي تؤرق الشغيلة لذلك يردد النقابيون نفس منطق الدولة بطعم نقابي مشوه.

ثانيا، من الصعب اليوم العمل داخل النقابة بخلفية إصلاحها، أي كسب العناصر المتقدمة إلى مشروع يخدم فعلا مصالح الشغيلة. في نظري أغلقت جل المنافذ ولن ينجح ذلك إلا في هبة ثورية مناسبة كحالة 20 فبراير مثلا.

اقتناعنا يجب ألا يُقاس بمدى استعداد الشغيلة للنضال، إنهُ يرتبط بالصراع الطبقي، وهو موجود دائما . لكن فرص العمل داخل النقابة اصبحت ضعيفة جدا.

ما هو بحكم احتكاكك بشغيلة قطاع التعليم التصور الرائج لديهم عن النقابة؟

جل الشغيلة إن لم نقل كلهم (ليست لدي إحصائيات دقيقة ولكن اتكلم من ما هو ملاحظ) لا تربطهم، في الحقيقة، أية علاقة بالنقابة بمعنى الانتماء المرتكز على الاقتناعات. يرتبط المدرِّس أو المدرِّسة بالنقابة لحمايته من شطط ما أو للاستفادة من امتياز أو غير ذلك. يمكن أن نجد من بين الشغيلة من لا يعرف حتى الاسم الكامل للنقابة التي ينتمي إليها وبدلا من قوله إنه ينتمي مثلا للنقابة الوطنية للتعليم، يقول إنه ينتمي لنقابة فلان أو فلان، أي أحد البيروقراطيين المحليين النافذين. ويمكن أن نجد من ينتمي لعدة نقابات في نفس الوقت ليس بمنطق كسر حواجز البيروقراطيات النقابية ولكن من أجل ضمان المنافع.

التصور الشائع لدى الشغيلة تصور سلبي، مع الأسف، خاصة في المدن الكبرى (اشتغل بمدينة كبيرة بها حوالي 8000 من نساء ورجال التعليم)، تصور يرى في النقابة جماعة من المنتفعين ويمكن أن تصل إلى أهدافك بالتقرب منهم. وهنا كل شيء ممكن: علاقات القرابة والصداقة، الهدايا... الخ.

في حالك الراهنة، كيف هي نسبة الانتماء النقابي بين أجراء التعليم؟ رجالا ونساء؟ هل هناك اهتمام خاص بالمسائل النسائية؟

لا يوجد أي اهتمام بالقضايا النسائية ولجن المرأة التي يمكن أن تجدها على الأوراق يمكن أن تقوم بنشاط ما ولكنه فلكلوري وفيه أحيانا كثيرة، ابتزاز النساء أنفسهن. عموما لا اهتمام بقضايا النساء داخل القطاع.

بالنسبة للانخراط خلال السنة الماضية 2021 مثلا، انخرط بالنقابة الوطنية للتعليم 500 منخرط ومنخرطة من أصل 8000 أي بنسبة 6.25% ولكن هناك نقابات أخرى (خمس نقابات (*)) لا اتوفر على نسبة الانخراط لديها ولكنها ليست بأفضل حال. في أحسن الأحوال لن تتجاوز نسبة «الزبائن « بالنقابات 36% إذا افترضنا أن نسبة الانخراط بكل نقابة 6% وهذا أمر مستبعد.

يبدو الرقم 36% مرتفعا جدا مقارنة مع نسبة الانخراط العامة داخل النقابات ولكن هناك سببين يفسران هذا الأمر، الأول هو كثرة المشاكل اليومية لدى شغيلة التعليم (التكاليف، جداول الحصص...)، أما الثاني فالانخراط غير مكلف إطلاقا، يكفي شراء البطاقة وانتهى الامر.

(*): الجامعة الحرة للتعليم، النقابة الوطنية للتعليم(فدش)، الجامعة الوطنية للتعليم(امش)، الجامعة الوطنية للتعليم(التوجه الديمقراطي)، الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (الاتحاد الوطني للشغل)

تتمة الصفحة 03

المدرسة الرائدة: الصيغة الجديدة لسيرورة وضع التعليم العمومي في خدمة رأسال مال

البرنام استراتيجية الدولة في جعل كل المؤسسات التعليمية تعمل تحت مجهرها المباشر.

ج-استراتيجية تواصلية

تستهدف بث الاطمئنان في نفوس الشغيلة، من حيث التأكيد على أن الانخراط في المشروع هو انخراط طوعي، وأن الامتيازات المعطاة في إطاره هي امتيازات إضافية على تلك الموجودة ولن تؤثر عليها، وعلى أنه لا تأثير لذلك على إمكانات الانتقال وعلى المراقبة والأعباء، وأن المئات من المؤسسات قد طلبت بالفعل الانخراط في المشروع. مع التأكيد على أن كل ما يقال من نقد على المشروع هو محض إشاعات مغرضة.

سبل المواجهة

يراهن مهندسو المشروع على نجاح الأدوات المعبأة لتنفيذ المشروع (المعروض جزء منها أعلاه)، متسلحة في ذلك بغياب أي منظور في وجه منظورها، خاصة بعد أن نجحت في تحييد الحركة النقابية في القطاع عبر التفييئ وعبر جر القيادات النقابية للعب في إطار منظور الدولة العام.

يبدو أن هزم معركة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد كان شرطا أساسيا لتمرير المشروع الجهنمي للمدارس الرائدة، وسيكون بعض المهزومين أداة من الأدوات التي ستستعملها الدولة للتسويق لمشروعها (مثله فرض التزام على المدرسين المقاطعين في أكاديمية درعة تافيلالت)، بما يعني أن التربة مهيأة لتمرير المشروع الآن أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعد الاستسلام التام للحركة النقابية.

في المستوى الحالي من تفعيل المشروع، يبدو أن الدولة تتقدم فيه بشكل حذر وبمرونة كبيرة، وستتقدم بخطوات صغيرة مترابطة تنتهي بجر الشغيلة أولا لمستنقع التنافس على تبني المشروع، وبعد ذلك سيظهر جليا ما يخفيه بحذق الآن عبر استراتيجيتها التواصلية المنافقة. واجب من بقي على خط المعارضة النقابية أن يبني استراتيجية مضادة، قوامها في الطور الحالي تفكيك المشروع وتبيان أخطاره الاستراتيجية، على مضمون المدرسة ووظيفتها وعلى وضع شغيلتها، في أفق بناء منظور مطلبي جديد كليا، على أنقاض إفلاس المنظورات المطلبية للقيادات النقابية المتبني فعليا لمشروع الدولة والساعي لنيل فتات مقابل الانخراط فيه، رغم بعض الرطانة المعارضة الخافتة التي يقتضيها الحفاظ على هيمنتها على قسم من الشغيلة.

بهذا المعنى لا ينفصل النضال ضد مشاريع ربط المدرسة باستراتيجيات رأس المال وبمنظورات إدخال أنماط التدبير المستخدمة من القطاع الخاص، عن النضال من أجل تقويم الحركة النقابية وإعادة توجيهها نحو سياسة نقابية كفاحية وديموقراطية، ونزع التأثير الضار الذي خلفته سنين طويلة من اعتماد سياسة الشراكة الاجتماعية على الوعي والتنظيم النقابيين. صحيح أن تجربة تنسيقية التعاقد مثلث بارقة أمل لإعادة البناء النقابي في القطاع، لكن عوامل كثيرة أدت إلى وضعها الحالي. مما يستلزم الانطلاق من جديد على أسس ينبغي صياغتها عبر نقاش رفاقي عميق ومبادر يجمع كل معارضي خط القيادات النقابية وكل المقتنعين بضرورة إعادة بناء الحركة النقابية داخل التنسيقيات المناضلة وخاصة تنسيقية للتعاقد المفروض.

هل تشتغل بنيات النقابة بشكل دوري منتظم: لجنة المؤسسة، الفرع...؟ انعقاد جموع عامة؟

بالمدينة التي أشتغل بها وبالمدن الكبرى عموما وباستثناء بعض التجارب المحدودة جدا، فبنيات النقابة الوطنية للتعليم مجمدة، لا وجود فعلي للجنة المؤسسة، المجالس لا تنعقد وحتى المكاتب لا تعقد اجتماعاتها بشكل منتظم. عادة، يتوفر الكاتب الاقليمي على طابع النقابة ويفعل ما يشاء. أما الجموع العامة للشغيلة فاسأل عنها في الاحلام. أثناء تجديد المكاتب يتم استدعاء اتباع ينتهي دورهم بانتهاء «التصويت». بمدينة الرباط أحضر أحد البيروقراطيين عاملات خياطة للتصويت!!!

كيف تم التحضير لآخر مؤتمر وطني عقدته النقابة؟ وهل تحرك النقاش؟

يرتبط النقاش القاعدي بالتجربة النقابية للأشخاص وبالأهمية التي توليها القواعد لهذا النقاش. أولا القواعد غير مبالية للأسباب التي أشرت إليها أعلاه، ثانيا البيروقراطية تقوم بمؤتمرات شكلية لتجديد الأجهزة فقط لذلك فهي تَبَذُ أي نقاش. لهذه الأسباب لم تحظ مشاريع المقررات بأي نقاش جدي.

واهتم التحضير أساسا بانتداب المؤتمرين عبر توافقات حزبية بين الأحزاب النافذة بالنقابة (المؤتمر، الطليعة، الاشتراكي الموحد، النهج).

هل ثمة متفرغون نقابيا في القطاع محليا، وكيف يشتغلون؟

نعم هناك ثلاث متفرغين، ليست هناك اية خطة للاشتغال، كل حسب هواه دون اية محاسبة ولا تقديم للحصيلة. في أحسن الأحوال يقوم المتفرغ بمهام تخص حل بعض مشاكل الشغيلة لدى الإدارة. من بين الثلاثة واحد فقط (رجل) يقوم بهذه المهمة اما المتبقيين (رجل وامرأة) فلا يقومان بأي شيء.

كيف يتم التحضير للنضالات: أشكال التعبئة، اجتماعات...؟

النضالات شبه منعدمة خاصة المحلية منها، يتم التجاوب مع النضالات الوطنية عبر وضع الملصقات داخل قاعة الاساتذة وعلى السبورة النقابية. أما النقاش فهو ضعيف وقليل جدا.

كيف يُنظر إلى التعاون مع النقابات الأخرى؟

هل يمكن أن نتكلم أصلا عن تعاون، يمكن أن نتكم عن تحالفات ظرفية لتحقيق هدف من الأهداف وهذه التحالفات تتحرك كالرمال بناء على الأهداف. مثلا يمكن أن تجد تحالفا خماسيا أو ثلاثيا أو ثنائيا... الخ. عموما التحالفات ظرفية، ليست مبدئية ولا ترتكز على خطة نقابية محددة.

كيف هي حالة التكوين و الاعلام النقابيين؟

لا أحد يهتم بالتكوين، فخلال السنوات الأخيرة ورغم المستجدات المتتالية التي تعرفها الساحة التعليمية، فلم ينعكس ذلك على تنشيط المجال الثقافي وفتح باب الندوات والعروض...الخ. أما التكوين المنظم فهو منعدم. ولا وجود للإعلام أيضا باستثناء التقاسم على واتساب وفايسبوك للحضور في وقفة أو في حوار أو غير ذلك.

كيف تنظر إلى آفاق العمل والحالة هذه؟

يطرح ما آلت إليه النقابات العمالية من تفكك على كل نصير للعمال وعموم الأجراء ما الذي يجب القيام به للمساهمة في إنقاذ هذه المنظمات من الهلاك المحتوم الذي تقودها إليه هذه القيادات. لا يعبر هذا الرأي عن موقف متطرف أو عصبوي أو بعيد عن واقع النقابات. بالعكس هو نتيجة لممارسة نقابية طويلة وإن كان واقع النقابات اليوم لا يحتاج لذكاء أو مجهود أو تحليل لمعرفة ما وصلت إليه. اصبحت النقابات، أهراما مقلوبة، قيادات بدون قواعد تقريبا، وتلك المنتسبة إليها لم تنخرط لإيمانها بخط نقابي معين، فكل الخطوط الحالية تلتقي في نقطة التعاون مع الدولة لتمرير مخططاتها أي أنها تتعاون طبقيا على حساب المصالح المباشرة لأولئك الذين يبيعون قوة عملهم لتحريك عجلة الاقتصاد وإنتاج الثروة. يكون الانخراط في النقابات، في معظم الحالات، إما لقضاء أغراض مباشرة وآنية أو لرد ضرر لحق أو قد يلحق المنخرط. وغالبا ما تتعامل القيادات المحلية مع هذا الواقع بشكل غير نضالي وغير مبدئي يراعي بشكل مبالغ جدا التوازنات المحيطة وقد يتطلب تدخل المسؤول النقابي مقابلا ماديا أو معنويا وفي القطاع الخاص قد يصل الأمر حد التواطؤ مع أرباب العمل، هذا السلوك الانتهازي يزيد من إبعاد الشغيلة عن النقابات ويجعلها تفقد الثقة فيها ولعل خير دليل على ذلك نسبة الانخراط المتدنية جدا.

هذا الوضع يطرح سؤال كيف نتدخل للمساهمة في الإنقاذ. هناك جواب جاهز وهو الانخراط في النقابات قصد المساهمة في إعادة بنائها بنفس ديمقراطي وكفاحي. هل هذا ممكن في الظرف الراهن؟ بسبب سيرورة الانحطاط الطويلة أصبح ركام الأطلال ضخما إلى درجة أن إزالته وإعادة البناء ستكلف أكثر من البناء الجديد نفسه. ولكن كيف سيكون هذا البناء الجديد وكيف سيتم بناؤه، تلك أسئلة يجب الإجابة عليها بنقاش جماعي مفتوح لكل مناصري ومناصرات الأجراء. وما يشجع على هذا التفكير هو ظهور حركات احتجاجية متنوعة، كفاحية وشبابية منفلتة من رقابة البيروقراطية فضلا عن ذلك فمعظم الشغيلة خارج كل النقابات ولا يمكن تفسير ذلك بخنوعهم واستسلامهم وقبولهم بالأمر الواقع. إننا نفسر ذلك بضعف تسييسهم وبتقززهم من الممارسات اليومية للبيروقراطية ولذلك قد يؤدي عمل جدي إلى توحيد صفوفهم لبناء قوة عمالية قادرة على إيقاف هجوم أصحاب رأس المال وانتزاع مكاسب ملموسة لتحسين شروط الحياة من أجل معركة تحررية شاملة. هذا هو التحدي المطروح، تلمس خيوط البناء والذي علينا أن نفكر فيه ونعمل على إنجاحه.

مقاطعة تنسيقيات شغيلة التعليم لتسليم النقط: تقييم

بقلم، شادية الشريف

خاضت أربع من تنسيقيات شغيلة التعليم (المقصيين- ات من خارج السلم، المفروض عليهم- هن التعاقد، الزنزانة 10، ضحايا النظامين 03/85) مقاطعة تسليم نقط وأوراق فروض المراقبة المستمرة ومنظومة مسار. قُرِّرت الخطوة في اجتماع 23 ديسمبر 2022. ورد في بلاغ ذلك الاجتماع أن الخطوة تأتي «في إطار العمل من أجل بناء وحدة نضالية ميدانية حقيقية تهدف إلى صد الهجوم المعادي لمكتسبات نساء ورجال التعليم (الوظيفة العمومية، الترقية، التقاعد...)».

استمرت المقاطعة طيلة شهري يناير وفبراير 2023، وأوقفت تنسيقية المقصيين- ات مشاركتها ببيان مجلسها الوطني بتاريخ 31 يناير 2023، بينما استمرت تنسيقية التعاقد المفروض حتى وقف شكل الاحتجاج هذا بتاريخ 19 فبراير 2023. تخللت هذه الفترة خطوات نضالية منها ما هو مشترك مثل إضراب 02/ 03 يناير 2023، وأشكال احتجاج ميداني (ممركزة وجهوية وإقليمية).

إلى ما انتهت تلك الخطوة؟ وما هي الدروس المستخلصة؟ سنحاول في هذا المقال التقدم بتقييم، سيركز على الدروس القديمة، والتي تأكدت مرة أخرى، للنضالات الفئوية التي تخوضها تنسيقيات أقسام فئات نفس الهيئة. والقصد هو تبيان تلك الأخطاء لتجاوزها، فلا زالت تنظيمات نضال الشغيلة من نقابات وتنسيقيات، خاصة تنسيقية المفروض عليهم التعاقد، بؤرة يمكن أن تستعيد عافيتها وتستأنف النضال في أي لحظة من اللحظات.

تصعيد في ظروف الجزر

هناك بديهية يجري دوما التغافل عنها: غالبا ما تنتهي خطوات تصعيد معزولة في ظرف غير ملائم (جزر نضالي) إلى هزائم قاسية تقرض معنويات المنخرطين- ات في تلك الخطوات.

لم يغب هذا الدرس عن بيانات تنسيقية التعاقد المفروض. أشار بيان مجلسها الوطني (07 أكتوبر 2022) إلى «الوضع المختلة موازينه لصالح قوى النهب والتحكم»، مكملة ذلك بتشخيص صحيح لأدوات نضال الطبقة العاملة بقول: «تستمر القوى السياسية المتخاذلة وامتداداتها داخل الحقل النقابي في التواطؤ المكشوف والخيانات المتوالية لكل معارك الشعب المقهور».

وهو نفس التشخيص الصحيح الوارد في بيان مجلسيها الوطنيين (21 و30 يناير 2023). وفي وجه موازين القوى المختلة هذه والهجوم البالغ أشواطه الأخيرة، طرح المجلس الوطني (30 يناير 2023) مهمة «تنظيم الجهود النضالية المشتتة وفق رؤية سديدة مسلحة بوعي متقدم لطبيعة الصراع الدائر».

بعد هذا التشخيص الصحيح للوضع والمهام، سار قرار التنسيقية في الاتجاه المعاكس: «الدخول في خطوة تصعيدية بعدم تسليم نقط الفروض للإدارة وعدم مسك النقط في منظومة مسار».

ليست هذه أول مرة تقوم فيها التنسيقية بالتصعيد في ظرف غير ملائم. كانت سابقة إضراب مارس- أبريل 2019، هي النموذج الذي تصاغ على منواله كل خطوات نضالها. وفي كل مرة يتكسر التصعيد غير المسبوق على جدار العزلة النضالية الذي يسهل تفكيك المعركة والتعبئة بمزيج من القمع والاستجابة لمطالب جزئية وإجراءات عقابية إدارية.

كان مآل خطوة مقاطعة تسليم النقط ومنظومة مسار واضحا منذ البداية، لكن جرى التغافل عنه. وبدل قول الحقائق للمنخرطين- ات في الخطوة، جرت الاستعانة بخطابة وشعارات لا تُقنع إلا المقتنعين- ات أصلا، في حين عجزت عن تحريك القاعدة الكبيرة لشغيلة التعليم (المفروض عليهم- هن التعاقد والمرسمين- ات على حد سواء).

هل كان هناك فعلا تنسيق حقيقي؟

خاضت خطوة المقاطعة أربعُ تنسيقيات، أهمها تنسيقيتا التعاقد المفروض والمقصيين- ات من خارج السلم. وصدر بيانان في 25 و31 ديسمبر 2022، وخيض إضراب مشترك يومي 02 و03 يناير 2023. تضمن بيان 25 ديسمبر خطوات صحيحة لتنظيم التنسيق، كان تنفيذها، إن لم يستطع قيادة الخطوة إلى النصر، فعلى الأقل كان سيخفف وقع الهزيمة. لكن بعد ذلك انفردت كل تنسيقية بتدبير مسار المعركة دون تنسيق فعلي. ويُعزى هذا في جانب منه إلى غياب تقاليد العمل الوحدوي، واقتصاره على إعلان النوايا المحض دون إقرانه بالفعل. وفي جانب آخر إلى اختلاف منظور التنسيقيتين المشكلتين العمود الفقري لخوض تلك الخطوة.

بالنسبة لتنسيقية التعاقد المفروض، تؤكد في كل بياناتها رفضا صريحا للنظام الأساسي الجديد والمشاركة في صياغته، وتعتبره التفافا عن مطلبها الرئيس، إذ أن ذلك النظام الجديد خارج الوظيفة العمومية التي يؤطرها نظام سنة 2003.

أما بالنسبة لتنسيقية المقصيين- ات من خارج السلم، فإنها لم تعترض بتاتا عن ذلك النظام، وإنما وضعت شرطا لقبوله تمتيعها بمطلب الترقية إلى خارج السلم (الدرجة الجديدة). لذلك كان توقيع اتفاق 14 يناير 2023 الصخرة التي تكسرت عليها المقاطعة الموحدة، بتوقف تنسيقية المقصيين- ات عن المشاركة بمبرر أن اتفاق 14 يناير حقق «مكسبا مهما... بإقراره رسميا» الحق «في الترقي إلى الدرجة الممتازة (خارج السلم) بعد أن كانت هذه الفئات محرومة منه» (بيان 31 يناير 2023). في حين اعتبره المجلس الوطني لتنسيقية التعاقد المفروض «اتفاقا صوريا» والنظام الأساسي الجديد «مجرد تحايل على الشغيلة التعليمية»، داعيا إلى الاستمرار في خطوة المقاطعة.

مزاج الجماهير

يُعتبر مزاج الجماهير متدخلا مهما في أي نضال. فخطوات تصعيد في ظرف انحطاط المعنويات النضالية، أو حالة سلبية وانتظارية، تعني أن ذلك التصعيد ستنفذه «أقلية صامدة» فقط. وهذا ما حدث بالضبط.

أ. الشغيلة المنظمة داخل النقابات

كان القسم المنظم من شغيلة التعليم داخل النقابات مجمَّدا ومنتظرا ما سينتج عن «المقاربة التشاركية» داخل اللجنة التقنية لإعداد النظام الأساسي، خصوصا أن حجم الآمال التي استثارتها القيادات النقابية المشاركة في تلك اللجنة كان كبيرا.

لم يكن هذا خافيا على قيادة تنسيقية التعاقد المفروض (المجلس الوطني). تحدث بيان 07 أكتوبر 2022 عن هدف مشاركة «البيروقراطيات النقابية في تلك اللجنة بأنه: «إضفاء شرعية مفقودة لهذا الهجوم، والاستعانة بهذه الأخيرة من أجل ترويج المغالطات وسط الشغيلة وتثبيط عزائمها وتسديد الضربات تلو الضربات».

وفي الظرفية التي أُعلنت فيها المقاطعة «كتصعيد نوعي» لم يكن القسم المنظم داخل النقابات (وحتى أقسام واسعة غير منظمة) قد تخلص من تلك الأوهام. وقد أكد ذلك بيان المجلس الوطني للتنسيقية بقول: «على عموم الشغيلة التعليمية الوعي أن التغيير المنشود لن يستقيم والأوهام التي أحاطت بها من كل جانب». لقد كانت المهمة المطروحة إذن هو الإسهام في تخليص الشغيلة من تلك «الأوهام التي أحاطت بها من كل جانب»، بدلا من القفز عليها بخطوة تصعيد غير مسبوقة.

لا يعترض هذا القسم من الشغيلة على الهجوم النوعي المتمثل في مراجعة قانون شغل أجراء قطاع التعليم بالتخلي عن النظام الأساسي للوظيفة المركزية (2003) وتعويضه بنظام أساسي لوظيفة جهوية تستلهم من القطاع الخاص. كل فئة كانت تسعى إلى ضمان مكاسبها الخاصة دون إدراك شمولية الهجوم وضرورة صده جماعيا. وكان الشعار الشائع التي رفعته كل فئة على حدة هو: «لا تطبيق للقانون الإطار دون ضمان حقوق الموارد البشرية». كان لدى هذه الفئات ما تخسره كل على حدة، لذلك حاولت كل فئة وكل تنسيقية على حدة تفادي تلك الخسارة عبر ضمان استثنائها من الهجوم. لم يكن هذا خافيا عن المجلس الوطني، إذ كتب في بيانه (30 يناير 2023) عن البيروقراطيات أنها «تكرس طابعا انتهازيا في صفوف الشغيلة التعليمية بإيهامها بقدرة الانعتاق من وقع الاضطهاد شريطة التخلي عن تحصين المكتسبات التاريخية». لكن مرة أخرى لم يجرِ استنتاج الخلاصات المنطقية من المقدمات المنطقية.

كان هذا هو مُسوِّغ السلم الاجتماعي الذي التزمت به كل القيادات النقابية منذ توقيع اتفاق 18 يناير 2022. فالانتظارية الشائعة في صفوف الشغيلة لم تكن لتدفع القيادات النقابية إلى ممارسة أي ضغط ضغط نضالي، بل بالعكس كان الشغيلة ينفرون من أي نضال بمبرر أنه قد يزعج الوزارة ويعكر أجواء جلسات اللجنة التقنية. كانت تنسيقية المقصيين- ات أبرز معبر عن هذا المزاج، حتى وهي تناضل. فالنضال بالنسبة لها مجرد ضغط تلجأ إليه مُجبَرةً لتحسين شروط تفاوض القيادات النقابية داخل اللجنة التقنية، حول مطلبها الخاص بها (الدرجة الممتازة): «يناشد النقابات التعليمية بالتشبث بموقفها المبدئي الرافض لأي نظام أساسي لا يتضمن إدراج وفتح باب الترقية إلى الدرجة الممتازة في وجه كل المقصيين، مع التأكيد في

التتمة في الصفحة 07

تتمة الصفحة 06

مقاطعة تنسيقيات شغيلة التعليم لتسليم النقط: تقييم

لقائها المرتقب مع وزير التربية الوطنية على مطالب الشغيلة التعليمية المقصية المتمثلة في ترقية استثنائية بأثر رجعي وإداري» (بيان المجلس الوطني 20 نوفمبر 2022).

ب. المفروض عليهم- هن التعاقد

إذا كان مزاج الشغيلة النظاميون محكوما بالسعي لتفادي خسارة وضع اعتباري ومكاسب سابقة، فإن مزاج المفروض عليهم- هن التعاقد كان محكوما بأن القادم لن يكون أسوأ مما مضى. لسان حال قسم مهم من شغيلة التعاقد المفروض هو: «لقد مررنا من تجربة العقود مع الأكاديميات وملحقات العقود والأنظمة الأساسية الجهوية. وكان مطلبنا الأساس هو دمجنا في نظام أساسي واحد مع الشغيلة النظاميين. ولن يكون حالنا اللاحق أسوأ من السابق ما دمنا سنكون في سلة واحدة».

كان رفض النظام الأساسي الجديد ورفض المشاركة في صياغته موقف قسم من القيادات داخل المجلس الوطني، في حين أن أقساما مهمة من القواعد كانت تحبذ المشاركة في اللجنة التقنية وتكرر ذرائع القيادات النقابية: «لماذا نرفض نظاما أساسيا لا نمتلك بعد صيغته/ مسودته الأولى، لنشارك وندافع عن حقوقنا داخل تلك اللجنة، بدل الكرسي الفارغ»، وقد أسهم في ذلك أن جزءا مهما من المنسقين- ات منخرطون وأعضاء هياكل في النقابات، خاصة ن. و. ت/ كدش، وFNE.

ساهم أحد المحاور الذي استندت عليه التعبئة الإعلامية للتنسيقية في خلق هذا المزاج الانتظاري. بعد العودة من إضراب مارس- أبريل 2019، رُفع مطلب مركزي اعتُبر على أنه ركيزة الإدماج: «منصب مالي ممركز». وقد أتقنت الوزارة والقيادات النقابية (خصوصا قيادة FNE) العزف على هذا الوتر. وبدل التعبئة من أجل حفز عموم الشغيلة لرفض مشاركة قياداتها النقابية في صياغة ذلك النظام، اتجه الجزء الأهم من النقاش إلى التساؤل حول: «هل سيضمن لنا النظام الأساسي الجديد المنصب المالي الممركز؟». وجدير بالذكر أن حملة تحت عنوان «ليس باسمنا» كانت قد انطلقت للضغط على القيادات النقابية من أجل الانسحاب من اللجنة التقنية، وقد ووجهت هذه الحملة بتجاهل تام من طرف التنسيقية، باستثناء أفرادٍ عديدين.

لم يكن مزاج الجماهير، إذن، ملائما للانخراط في «تصعيد غير مسبوق»، وقد اعترف بذلك ناطقون رسميون باسم التنسيقية في برامج البث المباشر الموجهة للتعبئة لخطوة المقاطعة: «تراجع تجسيد الإضراب والاحتجاج الميداني، هجران الجموع العامة»، وكان تبرير خطوة المقاطعة هو أنها بديل للإضراب الذي يرفض أغلب الأساتذة- ات تجسيده بسبب الاقتطاعات من الأجور، وبديل عن أشكال الاحتجاج الميداني التي تُرفَض بمبرر الخوف من خسارة معتقلين- ات.

هذا هو، إذن، مزاج الجماهير التي جرت دعوتها لتجسيد «خطوة تصعيدية غير مسبوقة»، وبعد ذلك جرى الحديث على أن نجاح الخطوة رهين «بصمود المجسدين- ات»، وبعد وقفها أُلقيت مسؤولية فشلها على الأساتذة- ات ونعتهم- ات بـ«الانتهازيين» و«المعدات» و«المتخاذلين»، وهو تتمة لمناخ وأد أي نقاش أو رأي مغاير داخل التنسيقية.

غياب النقاش الجماعي الديمقراطي

وهي نقيصة رئيسية وسمت التنسيقية منذ تأسيسها. يجري التضييق على الرأي المخالف عبر آليات عدة، منها حملات الشيطنة والقذف بأوصاف «الذباب الالكتروني» و«الخونة» و«عبدة الدرهم»، أو منع نشر التدوينات في الصفحات الرسمية وحذف التعاليق. أما أجواء الجموع العامة والمجالس الوطنية فتتسم بالصراع والصراخ واستعمال قاموس غليظ من المفاهيم تجعل المناضل- ة المبتدئ- ة ينفر من أي مشاركة.

شهدت خطوة مقاطعة تسليم النقط ذروة محاربة النقاش وإبداء الرأي المخالف. وفي بيان للمجلس الوطني وُصف من كان ينبه إلى أن المعركة سائرة إلى الفشل بـ«المشوشين»، ودعا الأساتذة- ات إلى عدم الاكتراث لتنبيهاتهم، وبعد ذلك حُمِّل هؤلاء «المشوشين» جزءا من مسؤولية مآل المعركة.

أدى وأد النقاش الحر إلى تغييب أصوات تنبه إلى عثرات المعركة ونواقصها. وبدل ذلك النقاش انطلقت سيول الخطابة والشعارات الحماسية التي لا تقنع إلا المقتنعين- ات أصلا، وفي استسهال تام للمخاطر المحدقة بالخطوة، خاصة إجراءات الدولة العقابية.

غياب مطلب مركزي للمعركة

لم يكن هناك مطلب مركزي للمعركة خاصة لدى تنسيقية التعاقد المفروض، على العكس من تنسيقية المقصيين- ات التي كان مطلبها واضحا: حق الترقية إلى خارج السلم (الدرجة الجديدة)، وما أن أقر اتفاق 14 يناير ذلك الحق مبدئيا، حتى انسحبت من المعركة وتوقفت عن الخطوة. لقد كانت تنسيقية المقصيين- ات أكثر حنكة، إذ جنبت قواعدها عقابيل الإجراءات العقابية، وها هي حاليا تعود ببرنامج نضالي طيلة شهر أبريل.

أما بالنسبة لتنسيقية التعاقد، فلم يكن هناك مطلب مركزي يساعد على رسم أفق لتلك المعركة. فبيان 06 أكتوبر 2022 هدد بأشكال تصعيدية «في حالة ما لم تتراجع الدولة المغربية عن هجومها على الأساتذة- ات»، في حين أشار بيان 7 فبراير 2023 إلى أن الخطوة موجهة لـ«التأكيد على استمرار المعركة النضالية الرامية إلى إسقاط مخطط التعاقد»، وهو نفس ما ورد في بيان تعليق المقاطعة (19 فبراير)، فضلا عن أمور معنوية مثل تمكن التنسيقية من إثبات هشاشة نظام التعاقد الذي لا زال مستمرا رغم ادعاءات الوزارة بشأن إلغاءه.

إن معركة دون مطلب مركزي ينبع من صميم أوضاع الجماهير ومزاجها الآني وإمكانات تطوره المستقبلي، لن تعرف للنصر طريقا، وستتحول إلى ساحة للخطابة من طرف الأكثر تقدما، الذين يلقون جريرة فشلها على الجماهير غير الصامدة. وللأسف، كان هذا مآل مقاطعة تسليم النقط.

استسهال الخصم وحتمية الانتصار

أعادت هذه الخطوة إحدى أهم سمات معركة تنسيقية التعاقد المفروض منذ انطلاقها سنة 2018: «الخصم منهزم لا محالة وانتصارنا حتمي».

ففي الوقت الذي بدأت فيه الخطوة تترنح أشار بيان المجلس الوطني (21 يناير 2023) إلى «نجاح خطوة مقاطعة تسليم النقط»، رغم أن الجملة التالية لهذا التأكيد تؤكد العكس: «أصرت وزارة التربية الوطنية بتعاون مع البيروقراطية النقابية على تحوير البوصلة، ومحاولتها فرض واقع جديد أكثر ترديا، وذلك بهدم النظام الأساسي لسنة 2003 بغية تعويضه بنظام جديد تراجعي خارج الوظيفة العمومية، فبعد مسلسل من الجلسات بدأت باتفاق 18 يناير 2022 تلاها بعد سنة اتفاق صوري يوم 14 يناير 2023».

رُوِّج إعلاميا إلى أن الخطوة ناجحة كيفما كان عدد منفذيها، وأن كبح الخطوة بإجراءات عقابية أمر غير ممكن. وحين بدأت الاستفسارات والإعذارات تتقاطر، اعتبرها المجلس الوطني (30 يناير 2023) أساليب «غرضها الأساس الحسم مع كل نضالات الشغيلة التعليمية العصية عن كل تطويع»، ودعا الأساتذة إلى الصمود في وجهها إلى حين التعامل الإيجابي مع مطالب التنسيقية.

زادت الدولة جرعة الإجراءات العقابية بتفعيل مسطرة التوقيف عن العمل وتوقيف أجور عينات بعينها من المقاطعين- ات، وأصيب المجلس الوطني بالذهول. وكانت النتيجة الانخراط في مأزق خطوات نضالية لتحصين الموقوفين- ات عن العمل: معتصمات ومسيرات وإضرابات جرى تمديدها أكثر من مرة.

وللتخلص من مأزق معركة دون أفق واضح ومن الإجراءات العقابية، اضطر المجلس الوطني إلى البحث عن وساطات بينه وبين الوزارة. وبعد تدخل جمعيات الآباء والقيادات النقابية وأطراف أخرى، أعلن المجلس الوطني (19 فبراير 2023) إبداء حسن النية وتعليق مقاطعة تسليم نقط وأوراق الفروض للإدارة والاستمرار في مقاطعة مسار. تحت وقع مأزق المعركة، جرى نسيان دروس وساطة نفس الأطراف أثناء إضراب مارس- أبريل 2019.

لم يجرِ استخلاص الدروس من تصعيد غير محسوب في ظرفية غير ملائمة، بقدر ما كان هَمُّ القيادة (المجلس الوطني) هو تحصين هيبتها والبحث عن «تبرير للتراجع» بدل «تنظيمه»، إذ اعتبر بيانه (19 فبراير) أن وقف المعركة هو تعبير عن «التفاعل الإيجابي والإرادة المسؤولة لحل الملف في شموليته، واستجابة لمجموعة من المبادرات والمناشدات التي تلقتها التنسيقية الوطنية من بعض الهيئات والإطارات»، دون نسيان عبارات التهديد في وجه دولة تمكنت عمليا من هزم الخطوة: «الإبقاء على الإضراب الوطني يومي 20 و21 فبراير، وهو قابل للتمديد في حال عدم التزام الوزارة الوصية بخلاصات اللقاءات التواصلية المنعقدة مع مختلف الإطارات (سحب كل الإجراءات المتخذة في حق الأساتذة والأستاذات وأطر الدعم: توقيفات، إعذارات، تنبيهات، استفسارات، وفتح حوار جاد حول الملف المطلبي)». لم تقم الوزارة بسحب الإجراءات العقابية ولم يف المجلس الوطني بتهديد تمديد الإضراب. إنها مراوغات تُفقد المصداقية أكثر مما تعززها، وتخدع القواعد أكثر مما تثير ذعر الخصم.

انتهت الخطوة بالتعليق، ولكن أيضا بإضافة ضحايا إضافيين لضحايا المعارك السابقة: الموقوفين- ات عن العمل ووقف أجورهم- هن. وبدل معركة وطنية تحولت المقاطعة إلى مناوشات بين المعتصمين- ات وقوات القمع، وانبرت كل جهة إلى مداواة جراحها، وعبر أسوء الطرق: تدخل القيادات النقابية المحلية والجهوية كوسيط بين التنسيقيات الإقليمية والجهوية والأكاديميات. وكانت النتيجة سيئة جدا: عقد مجالس تأديبية وسحب التوقيفات مقابل توقيع التزامات فردية بعدم العود واحترام مقتضيات الأنظمة الأساسية الجهوية.

الموقف من النقابات/ البيروقراطيات

كانت هذه النقطة إحدى عوائق النضال الوحدوي بين تنسيقيتي المقصيين- ات خارج السلم والتعاقد المفروض. ففي الوقت الذي أعلنت فيه تنسيقية التعاقد أن البيروقراطيات متورطة في الهجوم ساردة قائمة ممارساتها الخيانية (بيان 30 يناير 2023)، كان موقف تنسيقية المقصيين- ات على النقيض تماما: مناشدة التنسيق النقابي الخماسي الثبات على موقف رفض أي نظام أساسي لا يتضمن الترقية خارج السلم، وتثمين مواقف هذا التنسيق.

منذ بداية تنسيقية التعاقد المفروض، جرى شن حملة تهجم كثيفة على النقابات ناعتة إياها بـ«النفايات»، مساهمة بذلك- عن قصد أو عن غير قصد- في مفاقمة نفور الشغيلة من النقابة. ورغم تمسكها في البيانات بالعمل الوحدوي، إلا أنها نادرا جدا ما تدعو للمشاركة في إضرابات واحتجاجات تدعو إليها النقابات، مفاقمة بذلك عزلتها عن القسم المنظم من الشغيلة وفي نفس الوقت هيمنة البيروقراطيات على أولئك الشغيلة. وبعد وقف المقاطعة، دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إضراب عام وطني في الوظيفة العمومية يوم 18 أبريل 2023، انفردت تنسيقية إقليم تاونات بالدعوة للمشاركة فيه، ونالت تهجما شرسا من أطراف داخل التنسيقية بسبب ذلك.

مرة أخرى بعض تشخيصات المجلس الوطني صائبة تماما، لكن يُستخلص منها أكثر الاستنتاجات خطأ. فحول البيروقراطية وعلاقتها بالنقابة كتب بيان المجلس الوطني (30 يناير): «إن البيروقراطيات النقابية بعدما استولت على النقابة كأداة للنضال وشكل تنظيمي لمختلف الفئات، جعلت منها معولا في يد الدولة لضرب نضالات الشغيلة التعليمية». لكنه لم يدعُ إلى تخليص النقابات من تلك البيروقراطية بالتعاون الصادق مع الفروع الكفاحية والمناضلين- ات الكفاحيين- ات داخلها. بل بالعكس برر المجلس الوطني دعوات تأسيس إطار بديل على أنها «رد فعل طبيعي عن الحصيلة الهزيلة لهذه القيادات البيروقراطية بعد جولات لا تنتهي من الحوار مع الوزارة» (2 نوفمبر 2022)، ودعا مناضلي- ات التنسيقية المنخرطين- ات في النقابات إلى الانسحاب منها: «إن المسؤولية الملقاة اليوم على عاتق المفروض عليهم التعاقد؛ تكمن في اتخاذ موقف واضح وحاسم مما يقع من اصطفاف تام من طرف البيروقراطيات النقابية... عبر الانخراط الفعال في التنسيقية الوطنية حفاظا على ديمقراطية وجماهيرية قراراتها والحسم مع كل ازدواجية في المواقف، والتي قد تكون موقفا يزكي

التتمة في الصفحة 08

نتائج مؤتمر جامعة موظفي الجماعات إ.م.ش في مقابلة مع مناضل بالجامعة

جرى تنظيم مؤتمر الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، يوم 25 فبراير 2023. تابع أشغال المؤتمر 570 مؤتمرا، منهم 60 مؤتمرة، من 10 جهات بالمغرب، تمثل أكثر من 50 إقليما، وتم انتخاب ربع المؤتمرين/ات أعضاء في اللجنة الإدارية من 139 عضو/ة.

وعقدت اللجنة الإدارية للجامعة يوم 8 أبريل 2023 اجتماعا أشرف عليه أعضاء من الامانة الوطنية للاتحاد (نور الدين سليك ،سعيد خير الله وأحمد بهنيس) أفضى إلى تشكيل قيادة جديدة.

انعقد هذا المؤتمر في سياق مطبوع بتصعيد الهجوم البرجوازي على الشغيلة، على جبهات متعددة متنوعة، وبحالة تراجع عام للحركة النقابية وللنضال الاجتماعي إجمالا. ويمثل شغيلة هذا القطاع إحدى فيالق الطبقة العاملة المغربية الأهم كميا ونوعيا، والتجربة النضالية لهذه الجامعة إحدى نقاط الضوء في المشهد النقابي المتأزم. لتوضيح مجريات هذا المؤتمر أجرت جريدة المناضل-ة المقابلة التالية مع مناضل بالقطاع، نتمنى أن تكون إسهاما، تعقبه آراء أخرى، يحفز النقاش الرفاقي بما يخدم مستقبل النضال العمالي.

س: ركز ما يُتداول حتى الآن عن مؤتمر الجامعة على الجانب التقني من المؤتمر، وبالخصوص على تشكيل الجهاز القيادي، وهو يولد انطباعا أن أطرافا يسارية تعاونت مع الأمانة الوطنية لنزع قيادة الجامعة من رفاق النهج الديمقراطي العمالي... ما حقيقة ذلك؟ وبماذا يبرر يساريون تحالفا مع البيروقراطية ضد يساريين؟

ج: تحية لطاقم جريدة المناضل-ة- ولقرائها الكرام

في الحقيقة أجد صعوبة كبيرة في وصف الطرف المتعاون مع الأمانة الوطنية لإجهاض وجود المناضلين الكفاحيين في الأجهزة الوطنية لجامعة الجماعات طرفا يساريا، لكن رغم ذلك يمكن القول أن الطرف المعني كان محسوبا على جزء من «البرنامج المرحلي» بجامعة محمد الأول بوجدة في فترة الجامعة، ولا أعتقد أننا يمكن أن نسمي هذا الطرف مجموعة أو تيارا أو طرفا يساريا، لأنه لا ينطلق من منظور عمالي أو حتى اشتراكي ديموقراطي في ممارسته للعمل النقابي، فهذا المنظور يتطلب من بين ما يتطلبه أن يحدد الاصطفافات داخل الحركة النقابية بدقة، ويميز بين خصم الطبقة العاملة وصديقها، وهذا الطرف تحالف مع التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية، (قد أعود للحديث بتفصيل في مناسبة لاحقة عن تشكيلة المكتب الجامعي حسب الانتماء الحزبي لكل عضو بما في ذلك رؤساء جماعات ونواب رؤساء وجدوا أنفسهم أعضاءً في المكتب الوطني لنقابة عمالية بالأساس).

كما أنه خطط مع أردإ العناصر داخل بيروقراطية الاتحاد (سليك وبهنيس) لذبح الوجود التنظيمي لعشرات المناضلين النشيطين بقطاع الجماعات، والمعروفين بمشاربهم اليسارية المختلفة بدءا من النهج الديموقراطي العمالي والفيدرالية والاشتراكي الموحد والعديد من الأفراد المحسوبين على جسم اليسار الماركسي بشكل عام دون أن يكون لهم ارتباط تنظيمي مع هذا الحزب أو ذاك (وهم الأغلبية)... كلهم وجدوا أنفسهم خارج قيادة الجامعة الوطنية رغم أنهم يشكلون العصب الأساسي في دينامية الجامعة بالأقاليم والجهات.

لذلك أعتقد أن جوهر الصراع داخل نقابة الجماعات لم يكن فقط التخلص من الإزعاج الذي يخلقه وجود قيادة محسوبة على النهج الديمقراطي العمالي على رأس تنظيم يواجه بشكل مباشر وزارة الداخلية بمطالب صعبة، وبضع على طاولتها ملفات حارقة (الإنعاش الوطني، التدبير المفوض، تجميد التوظيف، تفويت اغلب خدمات الجماعات للخواص...) بل الهدف أيضا هو تفكيك كل التراكمات الديموقراطية داخل تنظيم الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات، لأنها كانت تشكل حالة معزولة وسط مركزية تشتغل بمنطق تنفيذ التعليمات لا بمنطق التجاوب مع تطلعات القواعد المناضلة وتفعيل الأجهزة التقريرية (المجلس الوطني واللجنة الإدارية والتنظيمات القاعدية...).

وعلى هذا الأساس، أعتبر بأن الصراع في جوهره بنقابة الجماعات لم يكن صراعا بين طرف يساري وآخر يساري، بل بين بيروقراطية غارقة في التواطؤ مع وزارة الداخلية والدولة، مستعينة بالطرف الذي يدعي الانتساب «لليسار» من أجل مواجهة مناضلين يساريين منهم محسوبين على النهج الديمقراطي العمالي، وأغلبهم مناضلون جذريون يجتمعون حول خيار النضال النقابي الكفاحي والديمقراطي قادمين من تجارب طلابية وسياسية مختلفة كما أشرت سابقا.

أما مصير هذا الطرف الذي تم استعماله من طرف بيروقراطية المركزية، فسيكون أسوء مما يتوقعه، لأنه لن يملك من خيار آخر غير الخضوع الكامل لتعليمات الأمانة الوطنية والاندماج الكلي في مسار التعاون الطبقي مع أعداء الطبقة العاملة بعد أن خذل كل مكونات اليسار، واختار أن يكون اليد التي تخرب آمال المناضلين والمناضلات في صون وتعزيز خيار العمل النقابي الديموقراطي والكفاحي بالقطاع، وحتى إن أراد أن يسلك لنفسه مسارا آخر منتصر لتطلعات الشغيلة الجماعية، فسيتطلب الأمر منه مراجعة جذرية في علاقاته وتحالفاته داخل الجامعة، ونقدا ذاتيا جديا لمسلسل طويل من التخاذل والتآمر، وهو الأمر الذي أستبعده كليا انطلاقا من تجارب سابقة لهذا الطرف.

س: ألم يكن هناك نقاش حول الجوهر، أي قضايا النضال وليس فقط تشكيل الجهاز؟

ج: كانت الجامعة تعرف نقاشات قوية بين مناضليها خاصة بعد عودة «التوجه الديمقراطي» للعمل وسط الاتحاد المغربي للشغل بداية سنة 2015، وقد ظل نقاش آفاق العمل داخل المركزية حاضرا في العديد من المناسبات بين عدد لا يستهان به من المناضلين والمناضلات، خاصة الذي عاشوا تجربة «التوجه الديمقراطي»، حيث عرفت الجامعة تنظيم العديد من الندوات الحضورية وعن بعد حول قضايا تهم القطاع، وعلى هامشها كانت تجري نقاشات مهمة حول مستقبل العمل النقابي بالجماعات وداخل المركزية ككل، وعادة ما كان يتجنب الطرف الآخر- الذي خطط مع قيادة المركزية لنسف جهود المناضلين والمناضلات- أي نقاش في هذا الاتجاه، بل ورفض أي آلية من آليات تعزيز تنظيم هذا النقاش وتطويره لعله يؤسس لمنظور جماعي للعمل النقابي بالجماعات على الأقل، وكان الهاجس الدائم لهذا الطرف هو نقاش الأجهزة، حتى أن المؤتمر القبلي الذي نظمته الجامعة سنة 2020 وترأسه الكاتب الوطني السابق للجامعة الفقيد «سعيد الشاوي» رغم عراقيل بيروقراطية المركزية، رفض هذا الطرف المشاركة فيه تحت ذريعة المطالبة بمنح عدد أكبر من المؤتمرين لجهة الشرق عن باقي الجهات.

ومنذ رحيل الكاتب الوطني للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية الفقيد سعيد الشاوي، ظل النقاش مع هذا الطرف محصورا في الجانب التنظيمي لا غير، وكل محاولة لمناقشة القضايا الأخرى معه كان يتهرب منها، مع سعي متواصل لخلق المزيد من الهوة بينه وبين المناضلين اليساريين مقابل تعزيز العلاقة والتنسيق والتواصل الدائم مع عناصر لا تربطها بالنقابة سوى مصالحها وامتيازاتها، ومع الأمانة الوطنية التي فرضت لأكثر من مرة تأجيل المؤتمر، وسعت بكل قوة إلى جعل هذه المحطة لحظة انقلاب على كل المسار الذي سعى المناضلون إلى بنائه وتطويره طيلة سنوات.

س: ماذا سيكون في نظرك تأثير ما جرى على مستقبل هذه الجامعة المهمة؟

ج: أعتقد أن إزاحة « التوجه الديمقراطي» بشكل كامل من قيادة الجامعة الوطنية للجماعات لم يكن اختيارا خاصا ببيروقراطية المركزية، بل كان لوزارة الداخلية أيضا دخل في الموضوع من خلال توجيهها لأكثر من إشارة وفي أكثر من مناسبة لقيادة المركزية بأن نقابة الجماعات تسير عكس تيار الأمانة الوطنية التي تدخلت في قطاعي التعليم والصحة للتوقيع على اتفاقات فارغة، والموافقة على مشاريع الأنظمة الأساسية المدمرة لمكاسب هذه القطاعات، وهو الأمر الذي جعلها تسعى بكل قوة إلى التحكم في زمام الإعداد للمؤتمر منذ وفاة الكاتب الوطني للجامعة، وكم من مرة صرحت الأمانة الوطنية بأنها لا تريد افتعال مشاكل مع وزارة الداخلية، بل وأثناء تعبير المجلس الوطني للجامعة عن موقفه الرافض للتوقيع على محضر اتفاق فارغ مع وزارة الداخلية سنة ، 2019 ، صرح أحد أعضاء الأمانة الوطنية وهو نائب الكاتب الوطني الحالي للجامعة ورئيس مقاطعة «المعاريف» بالدار البيضاء بأنه لو كان كاتبا وطنيا لوقع على الاتفاق دون العودة للمكتب الوطني والمجلس الوطني.

لذلك أعتقد أن مستقبل الجامعة والعمل النقابي داخل قطاع الجماعات بشكل عام، مرهون بقدرة كل المناضلين اليساريين والديموقراطيين على استرجاع الأنفاس، ونفض غبار الإحباط العام الذي خلفه المؤتمر وبعده تشكيل المكتب الجامعي، خاصة وأنه من المتوقع أن تسعى بيروقراطية المركزية والمكتب الوطني للجماعات بشكله الراهن إلى عزل المناضلين الديمقراطيين حتى داخل الأجهزة الاقليمية والجهوية التي ينشطون فيها، طبعا إن لم يستجمعو قواهم ويوحدو جهودهم على قاعدة تحفيز الشغيلة الجماعية للتصدي للمخططات القادمة وفي مقدمتها «النظام الأساسي للموارد البشرية بالجماعات» كما سمته وزارة الداخلية، والذي يوجد في مراحله النهائية قبل إخراجه، حيث يعتبر أسوأ نظام أساسي مقارنة مع كل الأنظمة الأساسية التي تم إخراجها لحد الآن بباقي القطاعات، ويكفي أن أشير إلى أنه يؤسس للتشغيل بالتعاقد في الجماعات، ولا يتضمن سوى 18 مادة كلها إحالات على نصوص وقرارات تنظيمية سيصدرها وزير الداخلية لاحقا.

في كل الأحوال أظن أننا ،من جانب آخر، نجني تبعات الأخطاء التي ارتكبتها «قيادة التوجه الديمقراطي» سنة 2014 بفرضها العودة للمركزية كقطاعات دون الخوض في نقاش عميق حول سؤال ماذا بعد العودة، حيث تعاملت بيروقراطية الاتحاد بذكاء مع أحد أهم عوامل قوة التوجه الديمقراطي آنذاك، وهي وجود ثلاث تنظيمات وطنية تشتغل في قطاعات واسعة من حيث بنيتها البشرية وانتشارها الجغرافي (الجماعات، الفلاحة، التعليم)، ناهيك عن الاتحاد النقابي للموظفين والعديد من الاتحادات المحلية والإقليمية، حيث تم تفكيك وحدة هذه القطاعات وأصبح كل قطاع عاجزا لوحده عن فرض قرارات أو اختيارات داخل المركزية، وهو الأمر الذي سهل كذلك من عملية اختراق كل قطاع على حدة. وأظن أن البيروقراطية ستتصرف أيضا إزاء مؤتمر القطاع الفلاحي المقبل بنفس الآلية، وستجد له أكثر من منفذ لإضعاف وجود اليسار داخل قيادته بما في ذلك النهج الديمقراطي العمالي الذي يعيش على وقع إشكالية «غياب الخلف» للعناصر القيادية التي كانت تشكل رموزا لبناء هذه الجامعة.

تتمة الصفحة 08

مقاطعة تنسيقيات التعليم لتسليم النقط: تقييم

بوعي أو بدون وعي ما تمارسه تلك البيروقراطيات» (30 يناير 2023). ونُشرت تدوينات حول لا جدوى انتظار رد فعل من القواعد النقابية ما دامت راضية عما تقوم به قياداتها من سلوك خياني.

يستند هذا إلى تصور سياسي داخل المجلس الوطني يعتقد أن اتخاذ موقف «كلامي/ بياني» من البيروقراطية هو السبيل إلى الحسم معها. لكن النتيجة دوما سلبية: فقدان التواصل مع قواعد تلك النقابات التي لا زالت واثقة في قياداتها، ويُعزِّز ذلك بواقع استنجاد التنسيقية بتلك البيروقراطيات لتكون وسيطا بينها وبين الوزارة حينما تتوحل معاركها. وقد استثمرت البيروقراطيات النقابية تلك الاستغاثة كي تؤدب سياسيا التنسيقية التي وصمت البيروقراطية بالخائنة بسبب تفضيلها الحوار على النضال.

ما علينا أن نعيه، داخل كل التنسيقيات، أن النقابات تظل، مهما بلغ ضعفها، أداة للنضال ورد التعديات، حتى وإن كانت قياداتها موغلة في التواطؤ مع الدولة وأرباب العمل. إن القطاعات (خاصة القطاع الخاص)، حيث تنعدم النقابة، وبالتالي لا بيروقراطية، لا وجود فيها للنضال. وإن القطاعات حيث النقابة ضعيفة يطبق فيها الهجوم بسهولة، في حين أن أكبر المناوشات في وجه خطة الدولة لتفكيك الوظيفة العمومية تجري في قطاع التعليم حيث التقاليد وحدود دنيا من التنظيم النقابي لا زالت قائمة.

كان لدى تنسيقية التعاقد (ولا تزال) فرصة تاريخية لتخصيب الحركة النقابية بتقاليد كفاحية ميدانية من تجربتها الخاصة. فقسم مهم من مناضليها منخرط في النقابات ويتحمل مسؤوليات تنظيمية. ولكن لأن النقاش منعدم والرأي الآخر محارَب، سرعان ما جرى استيعاب وتطويع أولئك المناضلين- ات من طرف بيروقراطيات النقابات.

ما العمل؟

كيف يستقيم النضال والمنظورُ أعوجُ؟ فالنزوع الفئوي والعقلية القطاعية وتقاليد تنظيمية تعدم كل نقاش جماعي ديمقراطي، تمنع بلورة منظور نضالي صائب تنتج عنه برامج وتنظيم نضال تتيح تجميع قوى الشغيلة (مرسمة ومفروضٍ عليها لتعاقد) في كل قطاعات الوظيفة العمومية وتقودها إلى النصر.

لا نعدم ومضات لمثل هذا المنظور ترد في بيانات المجلس الوطني للتنسيقية. من هذه الومضات ما ورد في بيان 30 يناير 2023، حول أن الهجوم لا يقتصر على قطاع التعليم، وأن هذا جزء فقط من استراتيجية شاملة مملاة من المؤسسات المالية الدولية، يجري تطبيقها «بتدرج على مدد زمنية وقطاعات اجتماعية تبدو في الظاهر أنها منفصلة، لكنها في الحقيقة مرتبطة أشد الارتباط ببعضها البعض، لتكتمل صورة الهجوم دون استثارة أي مقاومة منظمة قاصدة وبالأساس مبدئية»، والتمسك بضرورة العمل الوحدوي حول ملف مطلبي يستطيع لف كل فئات الشغيلة. هذا الملف المطلبي فصله بيان المجلس (2 نوفمبر 2022): «إسقاط مخطط التعاقد، الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، وقف تخريب صندوق التقاعد، الحق في خارج السلم، إلغاء الساعات التضامنية، إلغاء القانون التجريمي للإضراب، الزيادة الفعلية في الأجور وليس حساب فارق التضخم...».

ولتفعيل ذلك العمل الوحدوي فصل بيان التنسيقيات الأربع (25 ديسمبر 2022) في آلياته:

* «العمل على ضرورة إنجاح التنسيق في المستقبل القريب وذلك بوضع أرضية موحدة ومحددة لجميع التنسيقيات المشاركة لمناقشة سبل التنسيق الميداني وتوحيد البرامج الاحتجاجية بدءً بالجموع العامة وكذا إمكانية عقد مجالس وطنية مشتركة للخروج ببرامج نضالية موحدة وقوية».

* «ضرورة توحيد احتجاجات الشغيلة التعليمية عن طريق المساهمة في تنظيم الأشكال النضالية والنقاشات داخل المؤسسات التعليمية، والمزيد من التعبئة في صفوف نساء ورجال التعليم ودعم العمل النقابي الحر والنزيه والميداني».

لكن يظل شرط النقاش الديمقراطي والجماعي على قائمة «ما العمل؟»، فبدون حرية النقاش لا يمكن معرفة مزاج الجماهير ولا إمكانية بلورة خطة نضال إجمالية تأخذ بعين الاعتبار سمات الوضع وإمكانات الخصم، فضلا عن إنجاح الشرط البديهي لبناء تنظيمي ديمقراطي: الجموع العامة التقريرية وتنظيم المجالس الوطنية.

حادثة احتراق مصنع روزامور: كارثة اختنق واحترق فيها عشرات العاملات والعمال حتى الموت والتفحم..

بقلم، حي بن يقظان

يصادف يوم السادس والعشرين (26) من شهر أبريل/نيسان من العام 2023 الذكرى الخامسة عشرة (15) لـ«محرقة روزامور» (حادثة احتراق مصنع روزامور وبداخله ما يزيد عن 100 عامل(ة)) المقترفة من طرف طبقة برجوازية المغرب والدولة في حق طبقة عاملاته وعماله يوم السبت 26 أبريل 2008.

نظرا لضيق الحيز، ننشر هنا صيغة مخففة على أن ينشر المقال كاملا على موقع المناضل-ة.

ألف- بداية الحريق : رغم التضارب حول سببه المباشر، انعدام شروط السلامة والصحة المهنيتين السبب الأساس لاندلاعه وتعذر احتوائه.

بسبب تماس كهربائي، أو شرارات قاطع كهربائي «لامون»، أو قنينة غاز، أو بسبب سقوط عقب سيجارة من أحد العمال (تقرير الشرطة اعتبره فقط سبب أساس)، تضاربت الآراء حول سبب نشوب الحريق، ولا يمكن الحسم لسبب دون الأسباب الأخرى، اندلع الحريق في المصنع المكون من أربعة طوابق، صبيحة يوم السبت 26 أبريل 2023.

والمؤكد أن الشرارة الأولى للحريق انطلقت من الطابق الأول، حيث تتواجد أعمال النجارة، لتأكل النار بسرعة فائقة باقي الطوابق، نتيجة المواد سريعة الاشتعال المستعملة في الإنتاج، من خشب، وإسفنج، وجلد، وقماش أو ثوب، وصباغة، ودهان، ومواد لاصقة «الكولا»، ومواد كيماوية خطيرة وشديدة الاشتعال، خاصة «الدوليو»،...

باء- انعدام شروط الصحة والسلامة في المصنع وغياب وسائل الوقاية والإنقاذ رفع عدد ضحايا الحادثة... : من يتحمل المسؤولية؟

كانت أوضاع العمل في المصنع قاسية ومزرية من كل النواحي.

بمبرر خوفه من تهريب وسرقة منتجات المصنع ذي الأربعة طوابق، وضع صاحبه «عبد العالي مفاريح» شبابيك حديدية لكل النوافذ، فيما الأبواب الرئيسية تبقى دائما مُغْلَقَة من الخارج لمراقبة دخول وخروج العاملات والعمال، كما أن باب سطح المعمل يُقفل هو الآخر بإحكام بشكل أوتوماتيكي، وقد زود كل الأبواب بأقفال إلكترونية.

أما السلالم الإسمنتية (الدروج) فقد كانت ممتلئة عن آخرها بتلك السلع سريعة الاشتعال. «...لم يكن يظهر من الخياطين سوى رؤوسهم لكثرة السلع حولهم» (من شهادة مديح حسين (30 عاما) عامل ناج متزوج وأب لثلاثة أطفال، مختص في التفصيل والخياطة).

ولإحكام المراقبة أضاف رب العمل سلما حديديا لولبيا وسط المصنع يظهر من خلاله العاملات والعمال وما يعملون أثناء العمل. واعترف في محاضر الشرطة، أثناء التحقيق معه، بعد اعتقاله، غداة الحادثة، بأنه أضاف تعديلات كثيرة على مصنعه من دون ترخيص. مثل السدة الحديدية بالدور الأسفل، وقبل فترة من الحادثة قام بأشغال توسعة المصنع عبر بناء الطابق الرابع ثم إعلاء جدران سطحه وتغطيته بالزنك أو القصدير. كان يخطط لتحويل السطح إلى مطعم.

أظهر التحقيق أن مصنع روزامور كان يشغل 130 عاملا(ة)، من بينهم 50 عاملة، 9 منهم فقط مصرح بهم باسم الشركة والباقي جرى تشغيله عن طريق شركتين للوساطة. وقد يشغل خلال فترات الذروة بضع مئات من العاملات والعمال.

تؤدى للعاملات والعمال، كل 15 يوما، أجورا زهيدة، مقابل تشغيلهم ساعات طوال، مستغلا في ذلك فرصة استشراء البطالة والفقر وجهل العاملات والعمال بحقوقهم وبمخاطر العمل، لاسيما وأن المعمل يتواجد بمحيطه واحد من الأحياء السكنية العشوائية الشعبية (حي ليساسفة).

أما تلك الحقوق الأولية البسيطة المنصوص عليها في قوانين الشغل، مثل: تسجيل العاملات والعمال في الضمان الاجتماعي، احتساب الساعات الإضافية، العطل والأعياد، يوم الراحة الأسبوعي...، فلا وجود لها.

وفي معامل كهذه، حيث سطوة رب العمل مستحكمة، وسعيه لاعتصار أقصى مردودية من قوة عمل العاملات والعمال، وعاملات وعمال في وضع هش اجتماعيا وفي التشغيل، تكون كل أشكال تنظيم العاملات والعمال، ولو أولية (لجنة الصحة والسلامة، مناديب الأجراء، مكاتب نقابية...) منعدمة وغير مسموح بتواجدها.

هاته الأشكال على أوليتها وبساطتها من شأنها لعب دور وقائي من مخاطر العمل، وتخفيف الاستغلال المكثف والمدمر لقوة العمل من طرف رب العمل.

هكذا كان عاملات وعمال مصنع روزامور يعملون في ظروف بالغة السوء والقساوة، أشبه ما يكونون بعبيد العمل القسري في المحتجزات، لا عبيد العمل المأجور في نظام الإنتاج الرأسمالي.

يوم الحادثة، كان المصنع يشغل ما يزيد عن مائة (100) عامل(ة).

(لاحِظوا أن عدد العاملات والعمال في المعمل يوم الحادثة لم يُعرف بالضبط، وسيبقى غير معروف إلى اليوم، رغم أن مالك المعمل كان يغلق الأبواب عليهم، ولا حرية ولا إمكانية لهم في الدخول أو الخروج متى أرادوا؛ أهناك استهتار بالأرواح بعد هذا؟).

وبعد مغادرة رب العمل، تم كالعادة إقفال أبوابه إقفالا محكما على العاملات والعمال بداخله، وبعد أن شب فجأة الحريق، بحث العمال عن منافذ لإنقاذ أنفسهم، فلم يجدوا ولو منفذا صغيرا للهرب. ما وضعهم في مواجهة مباشرة مع كتلة لهب من نيران حمراء، وأدخنة سوداء، كثيفة، خانقة... فكان الاختناق، وكان الاحتراق، حتى الموت والتفحم...، وأُتْلِفَت بعض الجثث بعدما تحولت إلى رماد.

جيم- الإنقاذ (الوقاية المدنية): كالعادة تأخر الاستجابة وتدني الفعالية...

لم يصل الإطفاء (الوقاية المدنية) إلى مكان الحادثة إلا بعد مرور ساعة على الأقل من اندلاع الحريق، وكانت تنقصهم لوازم هامة: كانوا فريقاً صغيراً، مستعمِلاً وسائل وقاية فردية من القرن الفائت، بدا أنه غير مدرب وغير مؤهل لمواجهة الحريق الضخم، وكان بطيء التدخل...، بمخزون مائي قليل وخراطيم فاسدة...؛ وعند بحثهم عن مصادر مياه إضافية لم يجدوا في المنطقة، رغم أنها منطقة صناعية يا حسرة، مصادرَ مياه خاصة للوقاية المدنية تستعمل في مثل هذه الحالات، وقد انشغلوا حوالي ساعة أخرى في هذا البحث، مما اضطرهم لنشر خرطوم مياه طويل (حوالي 1 كلم) لجلب الماء.

ونظرا لضعف إمكاناته في إنقاذ الأرواح أولا، استعان طاقم الإطفاء بجرافات «تراكسات» لهدم واجهة المصنع، وقام عدد من العناصر بالقيام بإبعاد السلع المتراكمة داخله، وبدا أن الهدف إنقاذ السلع والسيطرة على الحريق، لا إخراج العاملات والعمال العالقين أولا.

ونتيجة التأخر وبطء التحركات في الإنقاذ وعدم جدواه وفعاليته، وزاد في ذلك غياب منافذ الاغاثة في المصنع وإغلاق كل أبوبه ونوافذه بإحكام؛ و«غياب أبسط إجراءات السلامة، وعدم وجود منافذ لإخلاء المصنع، بالإضافة إلى الكميات الكبيرة للمواد القابلة للاشتعال الموجودة داخل المصنع، كلها عوامل زادت من حدة الكارثة، وجعلت عملية الإنقاذ صعبة للغاية» (تصريح مصطفى الطويل، قائد الوقاية المدنية بالدار البيضاء).

نتيجة ذلك اندفع سكانٌ بمحيط الحادثة، كانوا قد حجوا للمكان بعد انطلاق الحريق وشيوع خبره، وباشروا عملية الإطفاء بأنفسهم، مستعينين بأسطل بلاستيكية وبطانيات مبللة، وخراطيم مياه عادية «تِيُوَّات»؛ وحاولوا إنقاذ العاملات والعمال المحتجزين داخل المصنع وقد أصبح كتلة لهب.

قام عدد منهم بفتح كوة في جدار الطابق الثالث لأحد واجهات المصنع بواسطة لوح بناء خشبي (un madrier de bois) بإحداث ثقب في الجدار الفاصل بينه وبين عمارة توجد في المراحل الأخيرة من البناء ملاصقة للمصنع، فلم يندفع نحوهم سوى رائحة الأجساد المحترقة، وصهد النار وألسنتها وكأنها تقول هل من مزيد؛ ولم ينقذوا للأسف أحداً.

«...كان العمال يصرخون ويطلبون النجدة من النوافذ في الطابق الثالث، وصعدنا للطابق الموازي في العمارة المجاورة، وحطمنا الجدار. لكننا للأسف وصلنا متأخرين. فما أن فُتح الثقب في الجدار حتى لفحنا اللهيب ورائحة الأجساد المحترقة...» (شهادة أحد المتطوعين لإنقاذ العاملات والعمال المحتجزين داخل كتلة اللهب).

في النهاية، لم يتم إنقاذ إلا القليل من العاملات العمال الذين كانوا داخل المصنع، فيما عدد آخر منهم تمكنوا بأنفسهم، بتعاونهم ومساعدة بعضهم البعض، من «النجاة» من الموت احتراقا.

إذ تمكن ثلاثة عمال من كسر شباك أحد نوافذ الطابق الثاني وألقوا بأنفسهم خارجا إلى الأرض، هربا من الجحيم؛ الموت بسبب السقوط أرحم من اصطلاء النار وهجيرها حتى الموت...

وقفز عاملان من الطابق الثالث، بعد أن حاصرتهما النيران، وتمكنا من النجاة بعد إصابتهما بكسور ورضوض، وقال أحدهما «إن الإصابة بكسور أفضل من الموت متفحماً بالنيران».

فيما تمكن عدد آخر من النجاة عبر سطح البناية، «كنت في الطابق الثالث حيث ورشة الخياطة التي يعمل فيها زهاء 40 شخصا جلهم من النساء. وفي نحو الساعة الحادية عشرة، صعدت عاملات من الطابق السفلي حيث ورشة النجارة، وهن يصرخن بأن حريقا شب في الاسفل. فهربنا إلى الأعلى. عدد الذين استطاعوا الوصول إلى سطح العمارة لم يتجاوز العشرة، ثلاثة نساء وسبعة رجال» (شهادة عاملة ناجية من الحريق).

«القدر الإلهي كان معي ومع الناجين، إذ إن باب السطح كان مفتوحا لحظة الحريق على غير العادة، وعندما اندلعت ألسنة اللهب ووصل دخانها الخانق إلى الأعلى سارعتُ ومعي عدد من الرجال إلى إغاثة النساء والفتيات اللواتي أغمي عليهن؛ أبلى صديقي امحمد الخباز البلاء الحسن في عمليات الإغاثة، لكنه عندما أراد الالتحاق بنا أُغلِق الباب في وجهه بطريقة أوتوماتيكية، وظل يصرخ ويدق على الباب مدة نصف ساعة تقريبا إلى أن انقطع صوته. ويرجح أنه احترق بعدما حاول النزول إلى الطابق الأسفل.» (من شهادة مديح حسين، 30 عاما، عامل ناج، متزوج وأب لثلاثة أطفال، مختص في التفصيل والخياطة).

لكن زوجة امحمد الخباز لم تتسلم جثة زوجها حتى الآن، ولبست ثياب الحداد البيض بعدما أخبرتها السلطات بوفاته. في خضم كل كارثة يبزغ بطلات وأبطال.

وفي سطح المبنى، واجه الفارون من النار جدران عالية وسقف قصديري. ومن حسن حظهم أن عمال البناء الذين اشتغلوا قبل أيام في إعلاء جدار السطح وتسقيفه، تركوا سلماً وحبالا استعان بها الفارون للنزول إلى سطح العمارة المجاورة.

دال- إخماد الحريق بعد جهد جهيد، وبدأ عملية التعرف على الضحايا..

لم تتأتى بداية السيطرة على الحريق إلا بعد مرور أكثر من أربع ساعات، وقد تمت تعبئة حوالي 100 عنصر إطفاء و 7 شاحنات إطفاء الحريق، وخمس سيارات إسعاف.

وخلال تدخل عناصر الوقاية المدنية لإخماد الحريق أصيب أربعة منهم باختناق بعد استنشاقهم للدخان السام الناتج عن الحريق، الأمر الذي استدعى نقلهم إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وتواصلت عمليات الإنقاذ طوال ليلة السبت، وتمت الاستعانة بكلاب مدربة للبحث وسط الأنقاض عن جثث ضحايا.

وفي صباح اليوم التالي، الأحد 27 أبريل 2023، كشف ضوء النهار عن هول الكارثة، كان حريقا ضخما، أكبر حريق شهدته مصانع المغرب. كانت شدة الجحيم ساحقة. كانت رؤية آن النار وقد أكلت حجارة، وإسمنت، وحديد المعمل ناطقة بالضرر البالغ الذي لحق العاملات والعمال. كانت صدمة حقيقة.

والتفتت عيون الإعلام وعيون المجتمع إلى أسوء كارثة في أماكن العمل في المغرب.

التتمة في الصفحة 10

حادثة احتراق مصنع روزامور: كارثة اختنق واحترق فيها عشرات العاملات والعمال حتى الموت والتفحم..

تتمة الصفحة 09

بقلم، حي بن يقظان

واستوعبت الدولة منذ البداية أنه قد تكون هناك بعض الضغوط، سواء من طرف المجتمع عبر بعض إطاراته (أحزاب، نقابات، إطارات حقوقية...)، أو من طرف الصحافة، يتعين امتصاصها وتحملها، لذا عملت على التوصل إلى بعض النتائج في أسرع وقت ممكن.

وكان من الصعب معرفة عدد الضحايا في الواقع، وتوجب الانتظار يوما آخر.

دال- حصيلة رسمية مفجعة وجد ثقيلة رغم إغفالها الكثير ممَّا تسببت فيه الكارثة : حصيلة لم يسبق أن بلغتها كارثة في مصنع...

-1 الحصيلة الرسمية للحادثة: مفجعة وثقيلة، رغم تجاهلها لأعظم جزء فيها

تطلب التعرف على هوية جثث الضحايا وحصرها، الذي بدأ منذ مساء السبت 26 أبريل حتى الاثنين 28 أبريل 2008، تنسيق النيابة العامة المختصة مع الأطباء التابعين لمعهد الطب الشرعي والخبراء المختصين في علم الحمض النووي، وذلك من خلال أفراد عائلاتهم.

ويوم الاثنين 28 أبريل 2008، قدمت الدولة، عبر نيابتها العامة بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء (الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء) في بلاغٍ، حصيلة الحريق الرسمية، وكانت كما يلي :

- 55 قتيلا(ة)، 29 امرأة و 26 رجلا.
- 17 مصابا(ة) بحروق وكسور، 11 منهم من المصابين بحروق وجروح متفاوتة الخطورة غادروا المستشفى بعدما تلقوا العلاجات الضرورية في الوقت الذي لا يزال الستة المتبقون تحت المراقبة الطبية.
- جثث الضحايا قد سلمت كلها في الوقت المناسب إلى ذويها للقيام بمراسيم دفنها.
- فيما يتطلب الكشف عن هوية الجثث التي لم يتم التعرف عليها بعد مواصلة الشرطة العلمية تحرياتها لبلوغ ذلك.

ترى هل سيتم إنطاق الرماد؟

-2 الحصيلة الأعظم للحادثة : تجاهل رسمي عن قصد لإخفاء حجم الكارثة..

على الرغم من أن العدد الدقيق للذين قضوا في هذه الحادثة لم يعرف (ولم يعرف عدد الذين كانوا في المعمل يوم الحادثة)، فإن المؤكد أن البعض من العشرات ممَّن ماتوا تحولت جثثهم في المحرقة إلى رماد، وسيتعذر التعرف على هوياتهم؛ وتفادت أجهزة الدولة إعطاء معطيات ولو تقريبية لإخفاء جانب مهول من الكارثة، وتفاديا لكل رد..

إضافة إلى ذلك لم تأخذ الحصيلة الرسمية للمحرقة في الحسبان الأضرار الإنسانية والاجتماعية الناجمة عن المحرقة :

- أن أغلب الناجيات والناجين حكم عليهم بأن يعيشوا بعاهات مستديمة (12 عامل(ة)).
- نظرا لكون رب العمل لم يكن يصرح بالعاملات والعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن أيتام وأرامل الضحايا والمصابين بعاهات والعاجزين عن العمل لن يستفيدوا من معاشات.
- صدمة الناجيات والناجين نفسيا من هول المصاب، وفقدانهم مناصب عملهم، وصحتهم، ومن ثمة مصدر عيشهم...
- ما خلفه المتوفون والمتوفيات من ثكالى وثواكل، وأيتام ويتيمات، وأرامل، وأسر بلا معيل...، دموع وحزن وآلام...

تلك أمور لا تدخل في حسابات آلة الانتاج الرأسمالي وحارستها : الدولة. قوة عمل العاملات والعمال في حسابات أرباب العمل مورد كباقي الموارد من مواد أولية وطاقة... من أجل الإنتاج والربح.

خلاصة أولية :

- انعدام شروط الصحة والسلامة ووسائل الوقاية والإنقاذ في مكان العمل؛
- وتأخر الإنقاذ (الوقاية المدنية) وتدني فعاليته، وغياب التجهيزات والبنيات التحتية للحي الصناعي ليساسفة؛
- وغياب المراقبة الفعلية لأجهزة الدولة لتطبيق شروط السلامة والصحة المهنيتين في أماكن العمل، بتغاضيها وعدم تفعيلها عقوبات على صاحب المعمل، رغم ضعف هذه العقوبات وعدم كفايتها لردعه؛
- وغياب اهتمام منظمات الطبقة العاملة، خاصة منظماتها النقابية، بشروط السلامة والصحة المهنيتين؛

كلها عواملٌ تظافرت فزادت حدة الكارثة، ورفعت عدد الضحايا، وفاقمت حدة الإصابات وخطورتها. فكانت الكارثة بحصيلة فاقت التوقعات، لتبقى إلى اليوم شاهدة على إجرام أرباب العمل في حق عاملات المغرب وعماله، وتواطؤ الدولة معهم وتغاضيها عنهم، وتقاعس منظمات الطبقة العاملة، خاصة منظماتها النقابية، عن النهوض بأولى مهامها...

هاء- ما بعد الفاجعة : دولة نشطة لاحتواء تداعيات الكارثة، ومنظمات الطبقة العاملة متفحمة..

-1 جندت الدولة امكاناتها لتفادي كل ردود فعل محتملة وامتصاص غضب أسر الضحايا..

منذ الساعات الأولى لحصول الحادثة، عملت الدولة على تفادي أية ردة فعل سواء من طرف أسر وأهالي الضحايا، او من طرف العاملات والعمال، أو من طرف المنظمات النقابية والحقوقية...

فسوقت عبر إعلامها على نطاق واسع غداة الفاجعة لإجراءات قضائية وإدارية في حق مالك المصنع وبعض موظفيها، ومبادرات إزاء الضحايا وأسرهم؛ من بينها:

- اعتقال مالك المصنع «عبد العالي مفاريح» وأحد أبنائه الذي كان مسيرا إلى جانب والده للمصنع، وكذا أحد العمال المتهم أنه المتسبب في الحريق، للتحقيق في أسباب الحريق وظروف التشغيل، محاولةً تحميل المسؤولية الكاملة لصاحب المعمل.
- التكفل بمصاريف العزاء.
- الإعلان عن دعم ومواساة أسر الضحايا، ومساندة المصابين.
- الإعلان عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإسعاف الضحايا ومواساة عائلاتهم، مع تعبئة طاقات المستشفيات المتوفرة على مصالح متخصصة في علاج المحروقين، بما فيها المستشفى الجامعي ابن رشد، والمستشفى العسكري محمد الخامس بالرباط، قصد معالجة المصابين في أحسن الظروف.

(ملاحظة: أليست هذه حقوق لهم، وواجب الدولة توفيرها لهم؟ ومساعدتهم في هذا الظرف الطارئ على الولوج إليها بأسرع وأيسر ما يمكن؟ والا ستكون مقصرة في القيام بمهامها إزاء مواطناتها ومواطنيها؛ ما فائدة هذه الدولة إذن للعاملات والعمال إذا لم تتدخل بسرعة لتنقذهم من الموت، وتيسر لهم كل السبل للوصول إلى العلاج والاستشفاء...)

- وعود بفتح تحقيق معمق وشفاف حول أسباب هذه الكارثة. وأسباب الحريق، والمسؤوليات في ما يتعلق بظروف العمل واحترام تدابير السلامة.
- وعود باتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لتفادي تكرار مثل هذه الحوادث.
- توصل الأسر بدعم مادي (مبلغ 50 ألف درهم).
- مساعدة غذائية عبارة عن زيت ودقيق وسكر...

هذا وقد حل بمكان الحادثة مساء السبت 27 أبريل 2023 عدد من موظفي الدولة: وزير الداخلية آنذاك شكيب بن موسى، وقائد الدرك آنذاك حسني بنسليمان، والمدير العام للأمن الوطني آنذاك الشرقي اضريس، ووالي جهة الدار البيضاء آنذاك محمد القباج....

بعد أن هدأت نار الفاجعة وانطفأت، تبخرت الوعود، واضمحل العطف والاهتمام والمساندة، وانقطع الدعم...، لكن بقيت المعاناة...

كشفت هذه الفاجعة مرة أخرى كما مرات سابقة ولاحقة عديدة (مثلا في فاجعة طنجة حيث غرق ما يزيد عن 28 عامل(ة) في معمل-قبو «سري» للأسباب ذاتها، ما يؤكد أن لا شيء في ظروف العمل تحسن، بل تردى أكثر من السابق)، كشفت أن عاملات وعمال المغرب في حاجة إلى إعلام عمالي، إعلام قادر على مواجهة دعاية الدولة الكاذبة، ويكشف لهم حيلها وألاعيبها إلى جانب أرباب العمل، ويدلهم على حقوقهم وعلى خطوات فعلية لنيلها...

-2 ماذا قدمت منظمات الطبقة العاملة، خاصة النقابات العمالية، خلال وبعد المحرقة ؟

بادرت منذ البداية الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء بتأسيس لجنة وطنية للتضامن مع عائلات الضحايا والناجين من محرقة روزامور، بهدف المساعدة في تتبع الجاني ومن معه، ومساعدتهم في نيل حقوقهم..

كما قامت جمعيات أخرى وإطارات بتقديم الدعم والمساندة في عدد من المحطات خلال رحلة الضحايا من أجل إنصافهم ونيل حقوقهم...

أما قيادات النقابات العمالية فعوض أن تحشد التضامن وتفضح واقع انعدام شروط السلامة والصحة المهنيتين في كل أماكن العمل في المغرب، وتوقف عجلة الإنتاج في المجتمع بدعوة لإضراب، وتنظم مسيرات وقوافل تضامن نحو مكان المحرقة، ونحو أهم أجهزة الدولة المسؤولة عن حصول مثل هذه الفواجع، خاصة وأن الفاجعة حدثت أربعة أيام قبل فاتح ماي، ويومين قبل اليوم العالمي للسلامة والصحة في أماكن العمل، وتطالب بفورية تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الحادثة، أو تشكيل لجنة وطنية للتحقيق يمثل فيها ممثلي العاملات والعمال ومناصريهم تمثيلا حقيقيا.

وتطالب على ضوء ذلك بمراجعة جذرية لتشريعات وقوانين الشغل، خاصة مخاطر الشغل، والوساطة في التشغيل...

استنكفت عن كل ذلك، وغيره، واكتفت أساسا بالاحتجاج والتنديد والاتهامات اللفظية، في بيانات فاتح ماي 2008 وخلال تظاهراته، دون أن تنسى تقديم نصائحها للدولة ولأرباب العمل للحد من مصائب الشغل، أي للحد من مصائب ملازمة لنظام الإنتاج الرأسمالي. دون هذا لن تكون قيادات وفية لخط تعاونها الطبقي والسلم الاجتماعي.

اكتفت كما الأحزاب الموجودة في البرلمان بتوظيف الكارثة العمالية لحساباتها السياسية الخاصة، في مواجهة «خصومهم» السياسيين وأحزابهم يمينا ويسارا، وليس من أجل مصلحة عاملات المغرب وعماله.

لازالت أحزاب طبقة عاملات وعمال المغرب الحقيقية ضعيفة القوى لتنهض بكذا مهام سواء في المنظمات العمالية أو في البرلمان.

ثانيا : تبعات قضائية وادارية...

ألف- توبع قضائيا بعد الحادثة ثلاثة أشخاص :

- رب العمل «عبد العزيز مفاريح» والمسؤول عن إدارة الشركة، ابنه «عبد الله» بتهم «عدم توفير متطلبات وتجهيزات السلامة اللازمة للحفاظ على صحة الأجراء، والقتل الخطأ والجرح الخطأ والإصابة غير العمدية، وعدم تقديم المساعدة لأشخاص في خطر»؛
- العامل الذي قيل إنه السبب في هذا الحريق بتهمة «التسبب عن غير عمد في حريق أملاك عقارية ومنقولة نتج عنه موت أكثر من شخص وإصابة آخرين بجروح».

وفي يونيو من العام 2009 قضت المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء بعقوبة أربع سنوات من الحبس النافذ وغرامة مالية ألف (1000) درهم على صاحب المصنع، وحكمت على ابنه المسؤول عن الإدارة بسنتين وبنفس الغرامة. فيما حكمت بحبس أربع سنوات مع غرامة قدرها ألف (1000) درهم في حق العامل المتهم بالتسبب عن غير عمد في حريق نتج عنه موت أكثر من شخص.

حكم سيتم لاحقا تأييده من قبل محكمة الاستئناف. حكم اعتبرته أسر الضحايا وعدد من الإطارات غير منصفٍ، لمَ ؟

رب عمل وإدارته أطلقت الدولة يده الطولى لتشغيل ما يزيد عن 100 عامل(ة) في بناية لا شروط فيها للعمل والراحة وهم محتجزون فيها باستمرار، وعامل مسكين محتجز داخل البناية مزاحم في مكان العمل قد يكون تسبب في الحريق بسبب العمل حيث تنعدم شروط السلامة والصحة ووسائل الوقاية والإنقاذ، أو لأنه أراد تدخين سيجارة وأخذ قسط راحة حيث لا فضاء للراحة، ينالان نفس الحكم على ما وقع في هذه المحرقة.

أما كان يجدر بها أن تلتمس الأعذار للعامل المصدوم المحطم نفسيا بسبب الحادثة؛ وأن تصادر ممتلكات وأموال رب العمل وأفراد إدارته وتحويلها لفائدة الضحايا كتكملة لتعويض عما لحقهم من أضرار.

ولكنها عدالة دولة أرباب العمل...

باء- إزاحة بعض المسؤولين بإجراءات إدارية...

- تم إزاحة بعض المسؤولين في الوقاية المدنية من مناصبهم.

لكن هذه الحادثة كما أحداث سابقة، كشفت عن خلل كبير ليس فقط في طريقة عمل عناصر الوقاية المدنية، بل في نظام الإنقاذ ككل، حيث يجب إعادة النظر فيه جذريا، وعلى كل المستويات: التسيير، التجهيزات والوسائل، العناصر وتدريبها وتأهيلها، وظروف عملها...

- وعود وحديث (في الإعلام) عن تحقيقات لتحديد المسؤوليات فيما يتعلّق بالترخيص لمصنع لا يحترم قانون الشغل والتهيئة الجغرافية، تبقى طي الكتمان إنْ أنجزت، والغرض من الحديث عنها الإلهاء وإسكات الأصوات المطالبة بكشف الحقائق...

جيم- إجراءات إدارية:

قامت الدولة غداة المحرقة بتشكيل لجنة وزارية من أجل المساهمة في الوقاية من الأخطار والحرص على السلامة بوحدات الصناعة والخدمات، تلاها إحداث معهد وطني لظروف الحياة المهنية، أوكلت له مهمة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للصحة والسلامة المهنية.

لكنه ظل للأسف معهدا بدون صوت، وافتقد للنجاعة، إذ لم يتمكن سوى من برمجة حملة تواصلية يتيمة بعد 4 سنوات من إحداثه، أي خلال سنة 2014، وبعدها عاد إلى سباته، وأقبر المرصد الذي قيل أنه سيتم إحداثه، شأنه في ذلك شأن كل البرامج التي كان من المفروض أن يباشرها، كما هو الحال بالنسبة للمخطط الوطني للصحة في العمل المرتبط ببرامج قطاعية والذي حدد له فترة من 2014 إلى 2017، الأمر الذي طرح وما يزال جملة من علامات الاستفهام عن أسباب فرملة عجلة هذا المعهد وتجميده، خاصة وأنه لحدّ الساعة بدون فريق مسيِّر منذ انعقاد آخر مجلس إداري له سنة 2015 ؟

فيما أعدت وزارة الشغل خطة عمل جديدة لتقوية دور التفتيش بالمناطق الصناعية، ورفع درجة اليقظة والمراقبة على المقاولات التي تزاول أنشطة ذات مخاطر على صحة وسلامة العمال، اعتمادا على خريطة وطنية تحدد مواقع هذه الأنشطة وبرنامج زيارات ميدانية مصحوبة بإجراءات زجرية للمخالفين بتنسيق مع وزارة الداخلية.

لكنها كانت بغرض الاستهلاك الإعلامي والاحتواء...، فجهاز تفتيش الشغل تمّ عمداً شله منذ سنوات، وعاجز عن القيام بكل هذه المهام.

كما تم إصدار قرار لوزير التشغيل والتكوين المهني رقم 93.08 صادر في 6 جمادى الأولى 1429 (12 ماي 2008) بتحديد التدابير التطبيقية العامة والخاصة المتعلقة بالمبادئ المنصوص عليها في المواد من 281 إلى 291 من مدونة الشغل ليحل محل «القرار الوزيري

التتمة في الصفحة 16

سياق تَجَدّد الدعوة لتعديل مدونة الأسرة

بقلم: ماسين

عادت إلى الواجهة نقاشات كثيرة حول إصلاحات مدونة الأسرة سواء من طرف المنظمات النسائية الحزبية أو الجمعوية والإعلامية، بعد إعلانها في خطاب العرش 2022، والتي كانت بديلا عن مدونة الأحوال الشخصية. فمنذ إعلان إصلاحها بداية الألفية، سارعت أقسام من المعارضة سواء الرجعية الدينية أو أطياف الليبراليين المحافظين إلى معارضتها حسب توجهها اليميني أو الاصلاحي. إلا أنه وبعد المصادقة عليها ارتكنت تلك المعارضة للصمت واعتبرتها «ثورة اجتماعية هادئة».

نفس السياق يرافق الآن التعديلات المرتقبة لهذه المدونة. لكن الأساسي هو أن هذا التغيير أو الإصلاح فرضته مجموع التغيرات الطارئة في المجتمع المغربي، والسياق الدولي والتي أثرت على مكانة المرأة والأسرة وفاقمت من ظروف هشاشتهما، ما عمقته بقدر كبير جائحة كوفيد 19، وسياق الحجر الصحي، الذي بين تهافت المدونة وموادها في الفصل في نزاع الأسر التي تستهدف تبعاتها النساء والأطفال بدرجة أكبر، لهذا فالإصلاح المرتقب جاء تبعا لمجموع التغيرات الطارئة على منظومة الأحكام القانونية والاجتماعية والسياسية بالمغرب، نخص بالذكر دستور 2011، ومشروع القانون الجنائي ...الخ، التي أجبرت النظام التكيف معها دون المس بجوهره الطبقي والاستبدادي والبطريركي.

السياق العام.

لم يأتِ الاهتمام بتعديل مدونة الأسرة عبثا، بل جاء كجزء مما تقوم به الدولة من سياسات إصلاح نيوليبرالي لا شعبية، وليدة خضوع تام للسياسات الدولية ومؤسساتها المالية. فبعد سياق الثمانينات وآثار ما سميّ بسياسة التقويم الهيكلي سنة 1983، والتي أحدثت تغيرا في القطاعات الحيوية جراء سياسات الدولة في القطاعات الاجتماعية والصحية، والتي مست بدرجة أكبر الأسرة، وخاصة النساء، إضافة إلى سياق دولي فرضته المؤسسات العالمية خاصة مع بروز المسألة النسوية بشكل كبير منذ نهاية الستينيات ما بعد سنوات الثلاثين المجيدة خصوصا ببلدان المركز الامبريالي، بلغ درجة إجبار تلك المؤسسات في سعيها لاحتواء تجذر الحركة النسائية إلى تبني شعاراتها بعد قص جوهرها الجذري، انتهى بها الأمر الى تبني إتفاقية سيداو للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والبروتوكول الاختياري الموافق لها خاصة نهاية التسعينيات، والتي تحفّظ النظام المغربي بداية على التوقيع عليها وأرسل تحفظاته للجمعية العامة، ليوقعها بعد ذلك في غشت من سنة 2015.

خطط الدولة لتكريس تخلف أوضاع النساء

روجت الدولة المغربية لما سميّ بـ»الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية»، والتي كانت بدورها تنفيذا لتوصية خارجية من المؤسسات الدولية المانحة للقروض. وقد أثار عرضها جلبة بين معسكر رجعي ديني رافض لها بمبرر خطرها على الاسرة الإسلامية، والثاني معسكر ليبرالي قانع بذاك الفتات القانوني المدسوس في منظور نيوليبرالي أشمل. بعدها تدخل الملك وحسم الأمر فأشاد الطرفين بحكمته وبعد نظره. لكن حصيلة هذه الخطة مجرد وعود وأضاليل في ما ظلّت وضعية المرأة في الحضيض. لاتزال الأمية ترتفع في صفوف النساء بنسب عالية ويمُتن بسبب الحمل والولادة نتيجة تدهور الخدمات الصحية الأساسية بالمستشفيات العمومية، وهن من تسحقهن البطالة على نحو أكبر، وجزء منهن يشتغل بأجور بائسة وفي قطاعات معروفة بفرط الاستغلال. إن شعار إدماج المرأة في التنمية وما تلاه من خطط نيوليبرالية تستهدف النساء ليست إلا أقنعة خادعة لإخفاء واقع البؤس الذي تعيشنه جراء تطبيق وصفات تندرج ضمن منظور نيوليبرالي شامل تسهر على وضعه مؤسسات إمبريالية عالمية وتطبقه الدولة بحذافيره. إنهم يريدون تحميل النساء المنتميات للطبقات الشعبية كلفة فقرهن ودرء خطر إمكان تفجر نضالاتهن ضد جذور ظلمهن الاجتماعي والاقتصادي. وتعد القروض الصغرى خير مثال يكشف حقيقة برامج الدولة التنموية تجاه النساء، والتي جرَّتهن لطاحونة الاستدانة، وأجبرتهن على بيع ممتلكاتهن البسيطة لسداد الأقساط المتراكمة، وزاد فقر النساء وحجم العنف النفسي الذي تعرضن له هن وأسرهن. إن مخططات الدولة تفرضها سياقات ولا تغير من حال النساء بقدر ما تعمق واقع اضطهادهن بصفتهن نساء.

التغيرات الاجتماعية وسياق 20 فبراير 2011

صاحب إصدار مدونة الأسرة سنة 2004 عدة تغيرات اجتماعية وقانونية وسياسية خضّت المجتمع والأسرة والنساء خاصة، حيث بدأت تتضح الآثار المدمرة لسياسات التقشف النيوليبرالي في القطاعات الاجتماعية وباتت أشد وقعا. وواصلت الدولة انسحابها في عدد من القطاعات وتركتها مجالا مفتوحا أمام الاستثمار الخاص، وتم الإجهاز على مجانية خدمات حيوية كالتعليم والصحة، إضافة لإلغاء دعم مجموعة من المواد الأساسية. وردا على هذا الهجوم الشرس اندلعت عدة نضالات شعبية في مدن أكثر تهميشا وتفقيرا كبوعرفة وطاطا وسيدي فني... تصدت لها الدولة بقوة القمع المقرون بتنازلات طفيفة، دون تقديم بدائل حقيقية.

انضاف لهذا الوضع المحلي تأثيرات الوضع العالمي المطبوع بعواقب الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، ومستتبعاتها على الاقتصاد العالمي، علاوة على سياق إقليمي تميز بانتفاضات في شمال إفريقيا والمنطقة العربية منذ أواخر 2010 وبداية 2011. وحفز الوضع بالمنطقة الواقع الاجتماعي المتفجر على مستوى البلد وانطلقت نضالات حركة 20 فبراير لتعم مدن وقرى عديدة خاصة في بدايات الحركة. لجأت الدولة للقمع أحيانا للجم الاحتجاجات وأحيانا أخرى إلى أساليب الاحتواء باحتواء قيادات النقابات وتوقيع سلم اجتماعي برمي فتات زيادات في الأجور، وضخ 15 مليار سنتيم في صندوق المقاصة. وبذلك التفت سلطة الاستبداد على مطالب الحركة التي عبرت عنها في شعارات حول العدالة والمساواة والحرية، ولم يستثني جهاز الدولة في تدبيره لحراك 20 فبراير إدراج مطالب الحركة النسائية في دستور 2011 حول المساواة.

تتعرض الترسانة القانونية للدولة بين الفينة والأخرى لاهتزازات قوية تكشف عجزها عندما تطفو إلى السطح قضية عنف جنسي كالاغتصاب، أو تتقدم النساءُ النضالاتِ، كما هو حال النساء السلاليات المطالبات بحقهن في الأراضي الجماعية على نحو مساو للرجال، أو كلما صدرت تقارير عن هيئات رسمية تكشف تفشي العنف ضد النساء.

عرت فترة الحجر الصحي بدورها شدة العنف الأسري ما يشهد على أزمة مؤسسة الأسرة خاصة الكادحة التي تعيش ضغوطا متزايدة كلما تأزمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ويعمل الاستبداد السياسي على مراجعة الترسانة القانونية القابلة للتأويل والفجة كلما فرضت عليه مصالحه الخاصة وتعهداته الدولية ذلك، وسعيا منه لمجاراة واقع متحول والتحكم فيه في نفس الآن يعطي الضوء الاخضر لإقرار أو تعديل التشريعات ومنها تلك الخاصة بحقوق النساء القانونية، وضمن هذا السياق تندرج دعوة المؤسسة الملكية «لفتح نقاش عمومي» حول تعديل مدونة الاسرة.

تقارير مؤسسات الدولة تعترف بالخلل دون وقع

تقوم الدولة بحملة واسعة عبر عدة آليات غايتها التمهيد لتنفيذ رؤيتها، فعمدت لصياغة ترسانة قانونية وتعديل وتتميم مدونة الأسرة بمراسيم، وإصدار مجموعة من المنشورات الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منذ سنة 2012 عبارة عن تقارير وإحالات ذاتية بهدف الكشف عن واقع النساء بالمغرب اقتصاديا واجتماعيا، وظروف المساواة بين الجنسين في أماكن العمل وخارجه.

أظهرت هذه التقارير أن المساواة منعدمة بين الجنسين في مجالات عدة، مما يؤثر سلبا على وضعية النساء في المجتمع بشكل عام ومكانتهن في الأسرة بشكل خاص، وهذا ما تؤكده تقارير تصدرها مؤسسات رسمية حول الميز القائم على النوع الاجتماعي.

رافقت الدولة هذه التقارير بإصدار مشاريع قوانين كالقانون المتعلق بإحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ومشروع قانون إرساء مجلس استشاري يعنى بالأسرة والطفولة سنة 2016. إضافة لتقرير آخر حول المساواة بين النساء والرجال في الجانب الاجتماعي، الذي بيَّن زيف شعارات الدولة وخططها في شعارات عدم التميز بين الجنسين، في ولوج الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يتضح كذلك حتى في العلاقات الأجرية حيث تمنح النساء أجرا أدنى.

لم تصدر هذه التقارير من أجل لا شيء، بل هي درء للحرج الذي تجد فيه الدولة نفسها، عقب كل تقرير تصدره المؤسسات الدولية، والتي تعري دائما واقع اللامساواة بالمغرب بغرض الضغط لتسريع تنفيذ سياساتها. تواجه الدولة ما يصدر عن تلك المؤسسات بتصويب ترسانتها الإعلامية نحو تقاريرها التي ترى فيها الدولة بخسا لجهودها، وتقوم جهات رسمية في المقابل بإصدار تقارير مضادة تثمن التقدم الذي أحرزته الدولة في مجال المساواة المرتبطة بالنوع الاجتماعي مع اعتماد خطط لتزيين صورتها أمام هذه المؤسسات. لا التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية ولا عن مؤسسات الدولة ستغير واقع تدهور شروط عيش النساء وخير ما يدل على هذا الوضع، ما جاء في التقرير العام للجنة النموذج التنموي سنة 2019، والذي يبين مدى هشاشة برامج الدولة «الاجتماعية» و»الاقتصادية» الموجهة للنساء القوانين التي يتم سنها من طرف الدولة وأثرها المحدودة على تحسن وضع الأسرة والنساء المغربيات.

النساء ومدونة الاسرة

رافق خروج النساء لسوق الشغل رغم استمرار حدة التمايزات بين الجنسين تغيرات عميقة، والتي تثير قضايا جديدة تفرض واقعا مواكبا لها من طرف الدولة، كإنشاء دور الحضانة والرياض حتى يتسنى للنساء العمل بأريحية والمشاركة بفعالية في كل مناحي الحياة، والتحرر مما يقع على كاهلهن من أعمال رعاية اجتماعية والصحية بالأطفال والمسنين. وتتنكر الدولة والمجتمع اليوم لما تساهم به النساء اجتماعيا واقتصاديا على مستوى الأسر، ويجري تغليف ذلك بغطاء إيديولوجي يحبس النساء في القيام بأدوار اجتماعية بخسة القيمة، وتكرس مدونة الأسرة من جهتها دونية وهشاشة أوضاع النساء الاجتماعية والقانونية تحت مبررات رجعية صرفة، فالنساء يقتحمن كل مجالات الحياة العامة رغم قيود المجتمع الذكوري، وقدن على سبيل المثال وليس الحصر حركات اجتماعية وكان لهن أدوار طليعية خاصة في حراك الريف 2016.

تروج الدولة وإعلامها وأحزابها لتعديل مدونة الأسرة من جديد كما هو حال الحماية الاجتماعية الإجبارية قبل أشهر، إلا أن هذا الإصلاح المنتظر لن يكون إلا نسخة مشوهة لسابقاتها. سيظل واقع النساء بالمغرب على حاله ويتفاقم أكثر مما سبق في سياق الهجوم النيوليبرالي المتواتر على حياة الشعب المغربي وعلى حياة النساء بشكل خاص.

لن تتم معالجة إشكالات الأسرة والنساء خاصة إلا بالقطيعة مع النظرة الرجعية للنساء والخلفية الذكورية التي تصاغ بها المدونة، وتحسين كمي وكيفي للأوضاع الاقتصادية التي تتحمل النساء أوزارها.

يجدر بأي قانون يرتبط بمطالب النساء القانونية كمدونة الأسرة القطع مع الفكر الذكوري الرجعي أثناء صياغتها، وإلا فلن تزيد وضع النساء إلا سوء وتفاقم واقعهن المزري، خاصة في ظل علاقات أسرية مؤسسة على تفاوت المكانة الاقتصادية بين النساء والرجال. وهذا ما يفرض بحث سبل بناء تأسيس حركة نسائية مستقلة ضد كل أشكال الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي والذكوري، من طرف المناضلين/ات التقدميين/ات بالانخراط الجاد في أي مبادرة في هذا الاتجاه، وخاصة الحركة العمالية المنظمة (النقابات) في هذا البناء والنضال من أجله، من خلال العمل على نسونة المطالب النقابية وتمتيع النساء بمكانة داخل النقابات توازي وزنهن المتزايد داخل قوة العمل.

لا مناص من نضال جماهير النساء لفرض قانون أسرة ديمقراطي يكرس المساواة القانونية

بقلم، قدس

تعالت مؤخرا ملتمسات التنظيمات النسائية لتعديل مدونة الأسرة المصادق عليها منذ 2004، وغالبا ما ارتبطت تلك الدعوات ببروز قضايا تكشف واقع اضطهاد النساء وتخلف مدونة الأسرة عن تقديم الحل، كما هو الحال مع الارتفاع المتواصل لزواج القاصرات، وإثبات النسب باستعمال التحليل الجيني، وكذا الاغتصاب الزوجي والتحايل لأجل التعدد، ومشكلات الإرث والممتلكات الزوجية..الخ. تحرص التنظيمات النسائية على عدم إثارة قوى يمينية صارمة في الدفاع عن جوهر اضطهاد النساء المكرس في القانون، فيما يصدر عن الأحزاب الرجعية الدينية وفقهاء الدين ومحرضي التيار السلفي تحذيرات غاضبة. أعلن الملك في خطاب يوليوز 2022 البدء بتعديل المدونة دون مس بمصادر التشريع الديني وطبعا الإبقاء على التمييز المكرس في المدونة. تريد الدولة من تعديلها لمدونة الأسرة إيجاد جواب قانوني لمشاكل موضوعية وليدة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ بعضا من التزاماتها الدولية وامتصاص النقد الموجه لها، وتبتغي في نفس الآن استيعاب الحركة النسائية الليبرالية من جديد بتنازلات طفيفة، وتهدئة المعسكر الرجعي المطمئن لبقاء واقع اضطهاد النساء قائما بكل جبروته.

الإطار المرجعي لمدونة الأسرة مقبرة المساواة بين الجنسين

تشدد المدونة في جوهر ما جاء في الديباجة ومن خلال أبوابها الافتتاحية والقاموس المستعمل والتعاريف والأحكام على أن المرجعية الدينية الإسلامية هي أساس التشريع، ويأتي ومن بعدها القانون الدولي المساير لمصدر التشريع الديني. طبعا كل جوانب الحياة يسري عليها قانون مدني إلا ما يخص الأسرة، ليس لمبررات أخلاقية كما يدعي أيديولوجو الدولة بل لأنها تصون المصالح الاقتصادية وتديم العلاقات الاجتماعية القائمة، وتوفر فضلا عند ذلك يدا عاملة رخيصة التكلفة، وتسدي خدمات اجتماعية حيوية مجانية مستحيلة التحقق دون إخضاع ظالم قانوني للنساء باسم الوفاء للشرع الديني وحماية الخصوصية الإسلامية.

طبعا يستعمل النظام الثقافة الرجعية المنغرسة و اتساع جموع المقتنعين أيما اقتناع بها لترهيب الحركة النسوية الديمقراطية، واخراس كل طموح للتحرر من القهر المسلط على النساء، ووصمه بالخروج عن الدين وصيحة تغريب وتحريض على الانحلال وتخريب بيوت المسلمين وإشاعة الفاحشة. يلف معسكر التخلف الواسع شتى التيارات السياسية والولاءات التنظيمية والانتماءات الطبقية المتضاربة لكن يوحدها جميعا عصاب العداء للمطالب النسوية الديمقراطية. وأمام غياب حركة نسوية ديمقراطية مكافحة تجبر الأطياف الرجعية واسعة الانغراس مكونات الحركة النسائية الليبرالية على تقليم مطالبها، واختزال دعواتها للمساواة في التماس تعديلات بئيسة لن تهدم أبدا واقعا يكرس اضطهاد وقهر ملايين النساء تحت غطاء خطاب ديني غير قابل للنقاش.

المدونة تأبيد دونية النساء داخل الأسرة

تعد مدونة الأسرة تشريعا أسريا سعت كل فصوله ومواده لتقنين علاقات اضطهاد واستعباد النساء المتأصلة في مجتمع رأسمالي ذكوري. ويظهر من خلال المواد المنظمة لمؤسسة الزواج والآثار المترتبة عنها حرصها الشديد على بنية الأسرة البطريركية التي تعيد إنتاج نفس علاقات القهر والسيطرة. ينص مضمون المادة 51 مثلا على المسؤولية المشتركة للزوج والزوجة في تدبير شؤون البيت ورعاية الأطفال والتشاور في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة وتنظيم النسل، وبذلك تتحقق المساواة بين الزوجين حسب منطوق هذه المادة. تريد المدونة في واقع الأمر إضفاء

مساواة صورية على واقع اجتماعي واقتصادي تحتل فيه النساء مكانة التبعية الاقتصادية، وتحافظ أحكام المدونة على هذه التبعية في المادة 194 والتي تحمل الزوج مسؤولية الانفاق على الزوجة، ويخوله ذلك امتلاك سلطة اتخاذ القرارات التي تخص تفاصيل الحياة الأسرية بما فيها الحياة الجنسية والانجابية، ولا تملك النساء خاصة في الأسر الكادحة سوى خيار الخضوع لانعدام دخل مستقل تعيل به أنفسهن، وهدر كامل طاقتهن في عمل رعائي منهك ألصقه بهن مجتمع ذكوري وتنصل المجتمع الرأسمالي من أداء كلفته. ليست مغالاة نصوص المدونة في تمجيد نظام الأسرة الأبوي تجسيدا لقيم إنسانية نبيلة كما تدعي، بل تكمن غايتها في إدامة التقسيم الجنسي والاجتماعي للأدوار المسنودة لكل من النساء والرجال في مجتمع طبقي.

قانون يعفي الدولة من تحمل العبئ المادي للأسرة

تحدد المادة 186 مشمولات النفقة في الغذاء و الكسوة والعلاج وتعليم الأولاد وتفصل في معايير تقديرها على الملتزم بها. وهكذا تقع نفقة الأبوين على أبنائهم حسب يسرهم (المادة 197)، وينفق الأب على الأبناء حتى بلوغ سن الرشد أو حتى إتمام سن الخامسة والعشرون لمن يتابع دراسته، ويحمل المشرع الأب نفقة الأبناء المصابين بإعاقة والعاجزين عن الكسب مدى الحياة (المادة 198). ترمي الدولة والمجتمع من خلال هذا التشريع بنفقات التغذية والتطبيب وتوفير المسكن ورعاية الأطفال والمسنين والعاجزين عن العمل على كاهل الأسرة، وتعد تلك الأعباء الاقتصادية والاجتماعية منبع الصراعات التي تدمر الأسر الفقيرة التي يرغمها شح مواردها على حياة العوز والبؤس. ويتحول «الحضن الأسري» المحاط بالتبجيل والتقديس إلى علاقات تناحر محتدمة تغذي العنف الأسري، وتذهب ضحية هذا الصنف من العنف 2.5 مليون امرأة سنويا، ويصبح الأطفال بدورهم مجالا للتنفيس عن حياة القهر المحيطة بالأسر العاجزة عن تلبية حاجيات من يعيشون في كنفها.

قهر أسري أساسه اقتصادي تؤدي كلفته النساء والأطفال

تخصص نصوص المدونة أقساما بكاملها لضبط تفاصيل مؤسسة الأسرة سواء في حال قيام الزوجية أو في حالة الطلاق وعند وجود الأبناء أو انتفائهم وفق منظومة سائدة ، وهو ما تؤكده المواد المنظمة لمساطير الطلاق وكل أنواع التعويضات المالية المترتبة عنه. تشير المادة 83 أنه في حال فشل الصلح بين الزوجين تعين المحكمة مبلغا يشمل المستحقات التي يجب أن يودعها الزوج عن طريق المحكمة في آجال شهر، وهوما يتكرر في المادتين 84 و 85 اللتان تفصلان في مستحقات الزوجة والأطفال المالية التي يتوجب على الزوج دفعها، وتشترط المادتين 86 و87 لتوثيق الطلاق ضرورة إيداع الزوج المستحقات المالية الناجمة عن حل رابطة الزواج في موعدها، وإذا لم يتم الأمر اعتبر ذلك تراجعا منه عن الطلاق. يمكن أن ينجم عدم صرف المبالغ المستحقة عن عسر الزوج المالي وليس تراجعا عن رغبته في الطلاق، وقد يرغم اشتراط توثيق الطلاق بأداء المبالغ المالية في الوقت المحدد الطرفين على البقاء كرها في علاقة لم تعد قابلة للاستمرار لدرء كلفة الطلاق المالية من قبل الزوج، كما تتحول الزوجة والأبناء في هذا الوضع إلى مجرد رهائن وسط أسري بئيس وما ينجم عنه من عواقب نفسية وخيمة على حياتهم. تضيف المادة 102 أن المحكمة تطلق الزوجة في حالة ثبت عسر الزوج عن أداء ما بذمته وعند امتناع الزوج عن الإنفاق ولم يثبت العجز. لا تجيب أحكام هذه المدونة عن مآل المطلقات وأبنائهن إذا عجز الأزواج و الآباء عن الإنفاق، كما تكشف التبعات الناتجة عن فشل العلاقة الزوجية غلبة الطابع المادي الصرف على الحياة الأسرية ما يضفي عليها نوع من الجفاء والقسوة.

إن القانون وإن بدى من خلال هذه المواد أنه يحمي حقوق النساء والأطفال بعد الطلاق لا يجيب عن جذور المعضلة الكامنة في وضع اقتصادي واجتماعي مزري. ينهك الفقر والبطالة وغلاء المعيشة حياة أغلبية الأسر المغربية ، وتعاني النساء سواء كن متزوجات أو مطلقات أو أمهات أو أرامل من فقرو بؤس أوضاع أسرهن.

الطلاق في مدونة الأسرة بيد من؟

تكرس المدونة في فصولها حول الطلاق علاقات السلطة والهيمنة الذكورية، فمثلا حق إيقاع الطلاق يكون بيد الزوج عكس الزوجة التي لا تملك هذا الحق إلا إذا ملكه إياه زوجها وفق مضمون المادة 89. بيد أنه قد يفهم للوهلة الأولى أن هناك مساواة بين الطرفين في إنهاء علاقة الزواج من خلال تعريف الطلاق في المادة 78 على أنه حق يمارسه الزوج والزوجة، لكن حق طلب الزوجة الطلاق عن طريق التمليك لا يغير من حقيقة كون الطلاق حق بيد الرجل، ويقيد هذا الشرط حق المرأة تجسيد إرادتها الكاملة والمستقلة في إنهاء علاقة زواج لم تعد ترغب بها على نحو مساوٍ للرجل.

تكشف الأحكام المنظمة للطلاق جانبا فقط من التعسفات التي تعتري ممارسة النساء لحقوقهن والتي تتكرر كثيرا في أبواب أخرى من مدونة الأسرة.

ميز في حق الولاية على الأبناء

لا تساوي المدونة بين الجنسين في ممارسة حقوق الولاية على الأبناء، إذ تشترط عدم وجود الأب لولاية الأم. ويلحق نفس الحيف القانوني النساء فيما يخص استحقاق الحضانة، وتسقط حضانة الأم في حالة زواجها إذا لم تتحقق الشروط الواردة في المادة 175، ولا يطرأ أي تغيير على الأب الحاضن في حال زواجه. تكرس هذه المدونة، التي باركتها الأقسام المتصارعة حين صدورها، لامساواة قانونية تمد جذورها في مجتمع يضطهد النساء اقتصاديا واجتماعيا على أساس جنسهن

أوجه لا مساواة أخرى تديمها مدونة الأسرة

تشرعن نصوص المدونة أشكال استبعاد أخرى وتشيء إنسانية النساء، ويظهر ذلك في المواد التي تتناول الحالات التي يحق فيها للرجل التعدد. ويعتبر التعدد إلى جانب زواج القاصرات أقبح تجليات موروث ثقافي رجعي بائد يعتبر النساء مجرد إماء للمتعة يمكن امتلاكهن شريطة التوفر على الأموال الكافية. وتطغى قواعد محض فقهية على الأبواب الخاصة بالبنوة والميراث. تكرس المادة 146 من جهتها تمييزا بين البنوة الناجمة عن نوعين من العلاقة، فتضفي صفة الابن الشرعي على المولود داخل مؤسسة الزواج، فيما ينعت الطفل المولود خارج إطار الزواج بالابن غير الشرعي وهو وصم اجتماعي يلحق الأمهات العازبات

التتمة في الصفحة 13

من أجل إقرار حق النساء العاملات بالمغرب في إجازة الدورة الشهرية مدفوعة الأجر

بقلم، النادي العمالي للتوعية والتضامن

إن للعاملات والعمال مطالب مشتركة صاغوها ومكاسب انتزعوها معا بمعارك متنوعة طيلة عقود، في مواجهة الاستغلال وجشع أرباب العمل ودولتهم. إلا أن للنساء العاملات، مع ذلك الرصيد المشترك، حقوق ومطالب خاصة مترتبة عن طبيعتهن البيولوجية، يتعين على منظمات الطبقة العاملة، خاصة منظماتها النقابية، إبرازها في كل فرصة ومناسبة، والنضال لأجل تحقيقها...

وهذه الحقوق الخاصة لا تمس مبدأ المساواة الأساسي بين النساء والرجال الذي تعمل الحركة النسوية، دوليا ومحليا، على تحقيقه وذلك بمحاربة كل أشكال التمييز ضد النساء.

فالحمل والإنجاب وفعل الأمومة ليست محض واقع بيولوجي، بل يؤطرها نظام اجتماعي سائد محكوم بمصلحة البرجوازية. وفي استغلالها قوة العمل تلقي البرجوازية إعادة إنتاجها على النساء. وبالنضال فقط انتزعت الطبقة العاملة حقوقا خاصة بالنساء العاملات (إجازات -تعويضات -اعفاءات ...) وأجبرت الدولة على تضمينها في قوانين الشغل والحماية الاجتماعية.

ففي مدونة الشغل المغربية مثلا، المعبرة عن ميزان القوى بين الأجراء ومستغليهم، ثمة ضمن النزر من المكاسب العمالية، حقوق خاصة بالنساء، كإجازة الإنجاب لمدة 14 أسبوعا، وتعويضات عن الأمومة وإجازة الرضاعة والإعفاء من العمل الليلي وكذا عدم ممارسة الأعمال الشاقة.

إلا أن باب مطالب النساء العاملات مازال مشرعا، إذ أن من أوجه معاناة النساء العاملات الحالة الصحية العضوية والنفسية الاستثنائية التي تكون عليها المرأة أثناء الدورة الشهرية.

فثمة أعراض عضوية تتجسد في آلام على مستوى الحوض نتيجة تمزق بطانة الرحم المؤدية لنزول دم الحيض. كما يصاحب هذه المعاناة العضوية أعراض نفسية تتمثل في القلق و الغضب الشديد و سرعة الانفعال و الشعور بالاكتئاب و اليأس وهذا راجع الى انخفاض مستوى هرمون الأستروجين و البروجسترون .

تضطر العاملات، بضغط هذه المعاناة، الى التغيب عن العمل والإدلاء بشهادات طبية، أو قد يعملن رغم حدة الآلام الجسدية والنفسية.

أدى هذا الوضع إلى تقدم متفاوت عبر بلدان عديدة بالعالم في مراعاة خاصية النساء العاملات، فحصلن على إجازة مع أجر أو دونها حسب الحالات:

- حصلت نساء الاتحاد السوفياتي في عشرينيات القرن الماضي على حق التغيب عن العمل 3 أيام شهريا مدفوعة الأجر في حالة آلام حادة في فترة الدورة الشهرية.
- سنت اليابان سنة 1947 مادة في قانون العمل تتيح للنساء

أيام راحة في حال لم يستطعن متابعة العمل بسبب الآلام المرافقة للدورة الشهرية، لكن دون ضمان دخل لأيام تلك الراحة.

- ونص قانون الشغل في إندونيسيا منذ العام 1948 على عدم إجبار المرأة على العمل في اليومين الأول والثاني من الدورة الشهرية، وفي عام 2003 أصبحا يومي عطلة بأجر
- في 1953 نالت المرأة العاملة في كوريا الجنوبية يوم عطلة مدفوعة الأجر خلال الدورة الشهرية إذا رغبت في ذلك، وسنت عقوبات لرافضي هذه الإجازة من أرباب العمل.
- في تايوان تحصل المرأة العاملة على راحة من يومين إلى ثلاثة يؤدي رب العمل أجرها.
- في الهند يسري هذا الحق في بعض الولايات حيث تمنح النساء عطلة لمدة يومين في الشهر.
- كذلك في زامبيا صدر قانونٌ سنة 2015 يمنح النساء حق التغيب عن العمل يوما واحداً في الشهر من دون حاجة إلى تقديم شهادة طبية.
- في إسبانيا، أكثر بلدان أوربا تقدما في هذا المضمار، صودق في مايو 17 مايو 2022 على قانون عطلة الدورية الشهرية، تتحملها الدولة، مدتها من 3 أيام إلى خمسة حسب الأعراض بشهادة الطبيب المعالج.
- فرنسا بادرت إليه بعض المقاولات ، لكنه ليس قانونا بعد.

لا يزال حق المرأة الأجيرة في راحة الدورة الشهرية غائبا عن الدفاتر المطلبية لنقابات عمال المغرب وعاملاته.

الاقتراب الوحيد من الموضوع كان من مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين التي اقترحت في يونيو 2022 تعديلا في قانون الوظيفة العمومية يتيح لأجيراتها إجازة يومين في الشهر. ومع ملاحظة استبعاد هذا المقترح لعاملات القطاع الخاص وكل ما ليس وظيفة عمومية ، يجدر التأكيد على أن النقابات العمالية أولى بهذا الموضوع الذي يجب أن يكون مجال تعاون بينها جميعا لبلورة موحدة للمطلب والتعبئة و النضال لانتزاعه.

مقترح مطالب :

- عطلة «الدورة الشهرية» مدفوعة الأجر مدتها 3 أيام على الأقل قابلة للتمديد؛ دون الحاجة للإدلاء بشهادة طبية للأيام الثلاثة الأولى.
- تقديم مستلزمات الدورة الشهرية الصحية للنساء مجانا في أماكن العمل والمؤسسات التعليمية..
- توفير رعاية خاصة ومجانية للنساء والفتيات في مثل هذه الحالات العسيرة التي تتحول إلى أمراض تتطلب التوقف عن العمل أو الدراسة.
- ضمان عدم تأثير تمتيعهن بهذا الحق على مسارهن المهني والتعليمي..

إن مطلب إجازة الدورة الشهرية لفائدة النساء العاملات هو مطلب مشروع وعادل، يتعين على المناضلين/ات العماليين/ات الترويج له داخل منظماتهم النقابية وفي أوساط عموم الطبقة العاملة المغربية. مطلب مشروع لأنه يراعي صحة و سلامة المرأة العاملة كما ينصفها و يمنع إنهاكها و قهرها من طرف المشغل الذي لا تهمه، لا من قريب ولا من بعيد ، صحة هذه العاملة قدر ما تهمه الأرباح التي يعتصرها من فرط الاستغلال للعاملة أو العامل على السواء.

لن يقبل رب العمل إجازة الدورة الشهرية مدفوعة الأجر ما لم يتم النضال من أجلها و إجباره بقانون ملزم يترتب على مخالفته أو التنصل منه أثر قانوني على شكل عقوبات زجرية

لا مناص من نضال جماهير النساء لفرض قانون أسرة ديمقراطي يكرس المساواة القانونية

تتمة الصفحة 12

بقلم، قدس

وأطفالهن ويعرضهن للنبذ وللعنف النفسي. وينتج عن ذلك حرمان الطفل من النسب وما يترتب عنه من نفقة وحضانة وإرث من جهة الأب، ويحمل المشرع بالمقابل الأم البيولوجية للطفل المسؤولية القانونية وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا تقر المدونة بالخبرة الجينية لإثبات نسب الطفل لأبيه البيولوجي. يفاقم الظلم القانوني الذي تتعرض له الأمهات العازبات وأطفالهن بموجب أحكام مدونة الأسرة هشاشتهن اقتصاديا واجتماعيا، ويجعلهن هذا الوضع طعمة صائغة لكل أشكال العنف الذكوري

تجري مصادرة حقوق النساء باسم تأويلات أحكام شرعية بالية عفى عنها الزمن في مسألة الميراث، وتضرب المواد المحددة لنصيب كل من الذكور والاناث في العمق كنه مساواة فعلية وشاملة بين الجنسين. ويعد استحواذ الذكور على حصة أكبر من الممتلكات من تلك العائدة للإناث عنفا اقتصاديا على أساس الجنس. يتضح من خلال الجزء الخاص بالميراث تمسك المدونة بثوابت السلطة الذكورية المتحكمة في انتقال الملكية الخاصة على مستوى العلاقات الأسرية.

يقوم البناء العام لهذه المدونة على إعادة استنساخ منهجية فقهية يحتل فيها فقه الارث قسطا وافرا، أغرقت مدونة الأسرة تعسفيا بقضايا أخرى كان من المفروض ادراجها في إطار قانوني آخر مثل القانون التجاري وكل ما يتعلق بمفهوم الملكية ونقلها.

لأجل قانون ديمقراطي يقضي على جدور الاضطهاد وينتصر للمساواة

لن تصبح حقوق النساء الأولية واقعا متجسدا رغم مأسسة الاستبداد السياسي للمساواة، واكتفاء مكونات الحركة النسائية بتوجيه مطالبها عن طريق الاستجداء والاستنكاف الواعي عن أي تعبئة تستهدف استنهاض نضال النساء. ويشترط ظفر النساء بمساواة قانونية شاملة النضال من أجل انتزاع قانون أسرة ديمقراطي يهدم كل أساسات اضطهادهن كجنس. ويؤسس لعلاقات إنسانية متحررة من ثقافة الاضطهاد والسيطرة الراسخة في بنى مجتمع رأسمالي ذكوري. ويستحيل أن يقبل جمهور الفقهاء وكل التنويعات الرجعية بقانون أسرة ديمقراطي حتى ولو كرس علاقات أسرية تقوم على حقوق الكرامة والمساواة التامة بين الجنسين، ويكمن السبب في كون ذلك يشكل نسفا لأهم الركائز التي تقوم عليها الأيديولوجية الرجعية التي تكن أشد العداء لحقوق النساء الديمقراطية، ولن يعصف نظام سياسي مستبد بإطار قانوني يعفيه من تخصيص قسط من الثروة المنتجة لتلبية خدمات اجتماعية تقوم بها الأسرة مجانا، كما تضمن له استمرار إعادة إنتاج علاقات الامتثال والخضوع لسلطة القهر والاستبداد

يتطلب تحقيق المساواة المنشودة وعي النساء بأصول اضطهادهن الخاص وتحويل طاقتهن المسلوبة لتمرد جماعي ضد مجتمع السيطرة الذكوري. ولا تنفصل المعركة من أجل المساواة القانونية عن النضال ضد الأسس المادية لاضطهاد واستغلال النساء. ولكي تصير المساواة القانونية واقعا يجب إقرانها بسن سياسات اقتصادية واجتماعية تكون في صالح النساء خاصة المتحدرات من أوساط اجتماعية فقيرة، ويأتي في مقدمتها ضمان حق النساء في شغل قار وبأجور متساوية تكفل استقلالهن المادي عن الأزواج والأخوة والآباء، ولابد من وقف تدمير قطاعي التعليم و الصحة العموميين لكي لا تحرم النساء من خدمات صحية جيدة تحفظ كرامتهن وتحافظ على صحتهن البدنية والنفسية، ويجب أن يوفر المجتمع بنيات تتكفل برعاية الأطفال والمسنين والعاجزين. لطالما تجبر النساء على ترك عملهن خاصة بالقطاع الخاص، ويتخلين في غالب الأحيان عن البحث عن فرص العمل أو الانقطاع عن استكمال مسارهن التعليمي والمعرفي للتفرغ لمهام رعاية الأسرة

يكمن خلاص جماهير نساء المغرب العاملات وكادحات المدن والقرى والعاطلات عن العمل في تنظيمهن لصفوفهن في أماكن تواجدهن، ويجب أن يكتسحن ساحات النضال العمالي الشعبي، وأن يعملن على تحرير مساحات النضال الميداني من الهيمنة الذكورية التي تطمس وجودهن كنساء وأن يرفعن مطالبهن الخاصة ويفرضنها.

البوليساريو في مؤتمرها السادس عشر نهاية مرحلة ومستقبل مجهول

بقلم، حسن أبناي

أنهت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) مؤتمرها العام السادس عشر المنعقد بمخيم السمارة للنازحين الصحراويين بتندوف أيام 15-16-17 يناير 2023. شارك في المؤتمر 2000 شخص وبحضور عدد من ممثلي المنظمات والأحزاب والحكومات المساندة للبوليساريو. علما أن آخر مؤتمر أملته وفاة الأمين العام السابق «محمد عبد العزيز» الثلاثاء 31 مايو/أيار 2016.(1)

جبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب نهاية مرحلة

جرت مياه غزيرة تحت جسر جبهة البولبيساريو منذ آخر مؤتمر لها، وحصلت تغيرات سيكون لها ما بعدها على قضية الصحراء الغربية عموما. من باب الإجحاف ربط التغيرات الحاصلة في قضية الصحراء الغربية بالسنين الأخيرة، فالحقيقة أنها نتيجة انزياح عالمي بدأ بانهيار الاتحاد السوفياتي وما تلاه من تحولات دراماتيكية أنهت قضايا دولية عديدة بسبب إغلاق ~~ستائر~~ الدعم والاحتضان السياسي الذي كانت تستفيد منه حركات التحرر الوطني في سياق تنافس قطبي عالمي، لكن دعونا نرصد أهم التطورات الحاصلة بين المؤتمرين على أساس أن مقالات أخرى تقدم صورة أكثر تفصيلا يمكن العودة إليها. (2)

الأمم المتحدة، الاتحاد الافريقي تغيرات جارية

منذ تقديم النظام المغربي مقترحه للتفاوض في ماي 2007 على أساس تخويل الصحراء الغربية حكما ذاتيا، حصل انعطاف واضح في القاموس المستعمل في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، أدى مع توالي السنين إلى تطويق ملف القضية بخيوط عنكبوتية نسجتها سياسة النظام بدعم من حلفائه، وركام من قرارات تشيد بمبادرته وجديتها، وتنوبه بلجان حقوق رصد حقوق الانسان بالإقليم، وجرد للمنجزات الاقتصادية على الأرض مع بهارات لا تفسد للطبخة طعمها، من غمز ضد طرد وفود أجنبية زائرة للمدن، والتضيق على سيارات البعثة الأممية بإلزامها حمل ألواح ترقيم مغربية، أو ختم جوازات المراقبين الأمميين عند كل عبور إلى شرق الجدار العسكري. لكن مسلسل الاستفتاء عُوِّض بحل سياسي متفاوض عليه يقبله الطرفين.(3)

بعودة المغرب وانضمامه رسميًا إلى الاتحاد الأفريقي في 30 يناير/كانون الثاني 2017، بعد 32 سنة من انسحاب الرباط من منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت قد غيرت اسمها وميثاقها سنة 2002 لتصبح منظمة الاتحاد الإفريقي (AfricanUnion)، بعودته، حرم البوليساريو من استعمال منصة المنظمة الدولية الوحيدة الحائز بعضويتها. تعكس هذه العودة تغيرات في القارة الافريقية لصالح النظام المغربي، علما أن دولا أفريقية كبرى داعمة للبوليساريو مثل الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا وأنغولا سعت لعرقلة تلك العودة، وطلبت رأيا رسميا من الهيئة القانونية للاتحاد الأفريقي لمعرفة ما إذا كانت هذه المنظمة يمكن أن تقبل بلدا «يحتل جزءا من أرض دولة عضو» في إشارة إلى سيطرة المغرب على الصحراء الغربية التي تطالب بها جبهة البوليساريو العضو بالاتحاد.

إغلاق معبر الكركرات تحرك صغير بتداعيات استراتيجية

أقدمت مجموعة من الصحراويين في 21 أكتوبر 2020 بنصب خيام على معبر الكركرات وعرقلة مرور الشاحنات والسيارات بين الضفتين. وتدخل الجيش المغربي يوم 13 نونبر 2020 «بغرض إنهاء إقفال المعبر الحدودي»، ردت البوليساريو بإعلان الحرب وتعليق اتفاقية وقف إطلاق النار.

لقد قامت البوليساريو بمناورة كارثية وتدبير مأساوي لأحداث الكركرات، مكنت النظام المغربي من فرصة سانحة في طبق من ذهب. إنها خسارة سياسية وعسكرية ثقيلة مكّنت النظام المغربي من معبر حيوي وأضفت عليه شرعية واقع حال كان يفتقدها، ومدد مجال سيطرته على 20% من الأراضي المتبقية خارج سيطرته، والتي كانت متنفسا وآخر أوراق الضغط بيد البوليساريو. وظهر النظام المغربي كمحافظ على «الوضع المستقر» وحضي بدعم دولي صريح ولم يخسر شيئا ولم يدنه أحد باستثناء الجزائر. (4)

أثبت انصرام أزيد من سنة ونصف على إعلان الحرب أن السير الطبيعي على الأرض لم يتأثر، وانحصر إعلان الحرب على قصف لن يغير شيئا من واقع الحال.

اعتراف دولاند ترامب بسيادة المغرب على الصحراء الغربية

أصدر الرئيس الأمريكي دولاند ترامب يوم 10 دجنبر 2020 مرسوما رئاسيا، وكتب مغردا "وقعت اليوم إعلانا يعترف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. إن اقتراح المغرب الجاد والواقعي للحكم الذاتي هو الأساس الوحيد لحل عادل ودائم لتحقيق السلام الدائم والازدهار». كان مقابل هذا الاعتراف إعادةُ تطبيع العلاقات الكاملة بين النظام المغربي والكيان الصهيوني. ليس قرار ترامب ثمنا يدفعه بدلا عن إسرائيل وليس تصرفا نزقا من شخص متهور في آخر ولايته الرئاسية (5)

إسبانيا المستعمر السابق للصحراء الغربية يسلم الأمر للنظام المغربي في قضية الصحراء الغربية وعلى الدرب سار الباقي

استقبلت إسبانيا بطريقة سرية وبهوية مزورة الأمين العام للبوليساريو بغرض العلاج العاجل يوم في 21 أبريل2021 بمستشفى

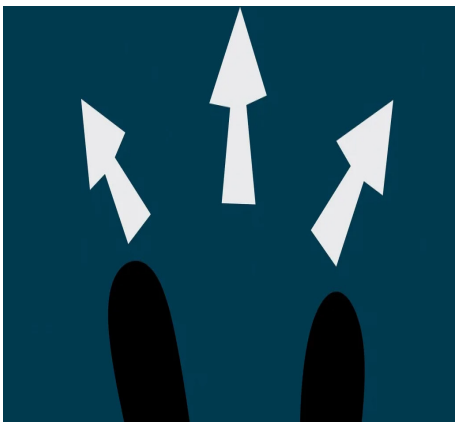

في لوغرونيو. كانت جميع تفاصيل الاستقبال بعلم أجهزة المخابرات المغربية التي سربته للصحافة العالمية ما أجبر الحكومة الإسبانية على الإقرار أنها استقبلت غالي البالغ 71 عاما "لأسباب إنسانية بحتة من أجل تلقي العلاج الطبي».

انقض النظام المغربي على رقبة الحكومة الإسبانية مستغلا الفرصة الذهبية السانحة، فاستدعى السفير الإسباني بالرباط للتعبير عن سخطه. وأصدرت الخارجية المغربية بيانا من فقراته "قرار السلطات الإسبانية بعدم إبلاغ نظيرتها المغربية بقدوم زعيم ميليشيات "البوليساريو ليس مجرد إغفال بسيط. وإنما هو عمل يقوم على سبق الإصرار، وهو خيار إرادي وقرار سيادي لإسبانيا، أخذ المغرب علما كاملا به. وسيستخلص منه كل التبعات" وأضاف "كشفت هذه القضية عن المواقف المناوئة والاستراتيجيات العدائية لإسبانيا تجاه مسألة الصحراء المغربية، وكشفت تواطؤ جارنا الشمالي مع خصوم المملكة للنيل من وحدة أراضيها".

جاء في بلاغ لديوان الملك يوم 18 مارس 2022 أن رئيس الحكومة الإسبانية بعث برسالة رسمية يعلن فيها أن اسبانيا التزمت باحترام الوحدة الترابية وعلى نهج "الشفافية والاحترام المتبادل والالتزام بالاتفاقيات" وأكد رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز أنه "يعترف بأهمية قضية الصحراء بالنسبة للمغرب". و"تعتبر إسبانيا مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007 بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية الخلاف».

إنه تحول نوعي في موقف إسبانيا ومراجعة جذرية لسياسة الحكومات السابقة منذ 1975 وتبني صريح لأطروحة النظام المغربي بشكل مفاجئ للإسبان أنفسهم. وبدأ التساؤل عن أسباب الانقلاب الحاد للحكومة الاسبانية. والحقيقة أن سببين حاسمين يفسران ما وقع، الأول تعاظم المصالح التجارية مع المغرب واحتمال مزيد من المكاسب مع تبني إسبانيا للموقف الجديد. ثانيا معرفة إسبانيا أن الموقف الأمريكي حول الصحراء الغربية يندرج في استراتيجية الإمبريالية الأمريكية في أفريقيا وليس نزوة عابرة لرئيس انتهت ولايته. للأسباب نفسها سارت دول أوروبية خصوصا ألمانيا الاتحادية التي طلبت بعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن لنقاش قرار دولاند ترامب بالاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء تعبيرا عن رفضها للقرار، وكذا إقصائها المغرب من حضور مؤتمر برلين حول ليبيا، وكان رده تعليق العلاقات القنصلية واستدعاء السفير للتشاور، لينتهي الأمر بعد شهور إلى تطبيع قائم على إشادة ألمانيا بمقترح الحكم الذاتي الجاد كأرضية للتفاوض لحل النزاع حول الصحراء الغربية. بعده جاءت سلسلة دول أوروبية عديدة.

يبقى الموقف الفرنسي الداعم التاريخي لسياسة النظام في الأمم المتحدة أكثر تحفظا في ضغوط النظام عليها لتغير موقفها والاعتراف بسيادته على الإقليم كما الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا الإمبريالية تمانع ليس وفاء لمبدأ بل تأخذ وقتها لافتكاك أكبر المغانم من النظام الجزائري ولن تقبل أن تكون حصتها من كعكعة الصحراء أقل مما قُدم للولايات المتحدة الامريكية.

ديبلوماسية القنصليات في مدن الصحراء

منذ عام 2019، بدأ النظام المغربي تحركاً دبلوماسياً في القارة الأفريقية لدفع الدول المتحالفة معه إلى فتح تمثيليات دبلوماسية في مدن الصحراء الغربية. بلغ عدد القنصليات الأجنبية في المنطقة إلى 29 قنصلية، منها 17 في مدينة الداخلة و12 بمدينة العيون، ما يقارب نصفها للدول الأعضاء بمنظمة الاتحاد الافريقي وخصوصا من منطقة غرب افريقيا. ويعتبر فتح قنصلية اقتصادية للولاية المتحدة الأمريكية بالداخلة دروة هذا المنحى رغم أنها حتى الآن قنصلية الكترونية في العالم الافتراضي.

إن فتح القنصليات اعتراف بالسيادة على الأرض وتطويق ديبلوماسي لإرث الحقبة السابقة التي وفرت حضنا دوليا مريحا للبوليساريو. سيستمر النظام المغربي لا محالة في دفع حلفائه لتقديم عربون وفائهم بفتح تمثيلياتهم الديبلوماسية بالمدن الصحراوية.

المعركة في ردهات الاتحاد الأفريقي

منذ عودته عام 2017، لشغل مقعد في الاتحاد الإفريقي، بعد مغادرته في 1984 منظمة الوحدة الأفريقية، راكم المغرب مكاسب سياسية وديبلوماسية. فعودته في حد ذاتها تدل على انقلاب ميزان القوى لصالحه داخل القارة عما كان عليه الحال قبل نهاية التسعينات القرن الماضي. يتبع النظام المغربي سياسة هادئة قائمة على تفكيك الإرث المساند لجبهة البوليساريو داخل الاتحاد الافريقي عبر جعل قضية الصحراء الغربية حصرا من اختصاص الأمم المتحدة وأي تداول حولها في المنظمة الأفريقية رهين بموافقة ترويكا خاصة وأغلق منصة مجلس الأمن والسلم للاتحاد الافريقي الذي كان يستعمل في تجديد التذكير بمواقفه التاريخية في تطبيق مسلسل حق تقرير المصير. لكن الهدف الجوهري للنظام المغربي هو طرد عضوية الجمهورية الصحراوية في الاتحاد الافريقي تحت يافطة تجميد.

مرة أخرى الى أين تسير البوليساريو؟ (6)

خرج المؤتمر دون أن يمكن البوليساريو من استراتيجية شاملة في ظل تغيرات جذرية ديبلوماسية وسياسية وعسكرية. انتهى المؤتمر بإعادة تدوير نفس القيادة التنظيمية وظلت أسئلة جوهرية بلا جواب.

بات أكيدا أن البوليساريو تجاوزها واقع تطورات قضية الصحراء الغربية، فليس بيدها قرار استئناف فعلي للحرب ولا التوصل لحل بالتفاوض مع النظام المغربي، كل خياراتها الممكنة رهينة بموافقة النظام الجزائري الذي يحضن على أرضه مخيمات النازحين ومسلحي البوليساريو، ويمثل مصدر التمويل الرئيسي لها، والذي جعل من دعمها في طليعة أولوياته الديبلوماسية كما ظهر جليا من صدامه مع إسبانيا بعد تغيير موقفها من قضية الصحراء.

ارتهان البوليساريو بالنظام الجزائري أكبر من ارتهان حزب الله بإيران بل يماثل ارتهان مجاهدي خلق الايراني بنظام صدام حسين مع فارق أنه تنظيم يمثل جزء من معارضة الشعب الايراني ضد نظام ديني ديكتاتوري وليس حركة استقلال قومي. إن البوليساريو في مازق سياسي خطير وخياراتها محدودة جدا، فإما الصمود في ضل الوضع الحالي والمجازفة بموت سريري وخطر ذهاب مطامحها أدراج الريح، وبالتالي انتصار تام للنظام المغربي وتتعزز شكيمته واستبداده بشكل يفوق عهد الإجماع الوطني بعد المسيرة الخضراء ، وأما الخيار الثاني فحرب إقليمية حقيقية ينخرط فيها النظام الجزائري بجانب البوليساريو لفرض تغيير على الأرض يجبر النظام المغربي على التراجع ، إن حصل هذا فدمار أكيد لمنطقتنا وجريمة في حق شعوبنا قد لا تهتم بها الأنظمة المستبدة، لكن المصالح الامبريالية كانت صريحة وشديدة الصرامة في التحذير من أي انزلاق للوضع العسكري بين النظامين ٠ أما آخر الخيارات فهو مسار تفاوض شامل بين بلدان المغرب الكبير يدمج الحل الديمقراطي لقضية الصحراء الغربية في إطار بناء مغرب كبير ديمقراطي وحدوي مستقل يلبي حاجيات شعوبه قائم على المواطنة المغاربية المستندة على ضمان التمتع بالحقوق الديمقراطية وتلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسيادة الوطنية على الثروات، هذا الخيار غير ممكن دون ثورات ديمقراطية جذرية تنهي قرون الاستعمار والاستبداد المسيطر على شعوبنا.

الحقيقة مرة كالعلقم لكن واجب أي قيادة نضال مسؤولة أن تقر بها وتعيد بناء تكتيكاتها عبر نقاش ديمقراطي بمشاركة المعنيين وامتلاك الشجاعة السياسية والنضالية لممارسته صونا للمبادئ ولتضحيات وطموحات الذين اعتنقوا يوما النضال لأجل تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني وما تبعه من تطورات منذ أواسط السبعينات.

(1)–جبهة البوليساريو بين لحظة وفاة قائدها ومستقبل قضيتها. موقع المناضل ة http://www.almounadila.info/ar-chives/3844

(2)–مؤتمر البوليساريو الخامس عشر، تحديات الراهن ومأزق الافاق .موقع المناضل ة http://www.almounadila.info/ar-chives/9097

(3)- خلافات الدولة المغربية والأمين العام للأمم المتحدة: ما الخلفيات وما التداعيات المحتملة؟ المناضل ة عدد64

(4)- أحداث الكركرات: الحاجة الملحة لوحدة ديمقراطية للشعوب المغاربية . موقع المناضل ة https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=699168

(5)- لا للتطبيع مع الكيان الصهيوني، نعم لحقوق الشعب الفلسطيني، إسرائيل ركيزة رئيسية للاستعمار الجديد في المنطقة https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=741758

(6)–الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو).. إلى أين؟ المناضل ة عدد 33

ذكرى يوم الأرض وانفجار تناقضات الكيان الصهيوني

بقلم، أحمد أنور

علقت دولة الاحتلال الصهيوني طيلة ثلاثة أشهر الماضية في دوامة صراعات لم تعرف لها نظير منذ 8491، تاريخ الإعلان عن ولادة كيان الاستعمار الاستيطاني لأرض فلسطين، باستعمال نهج متواصل من الأساليب الإجرامية كالإجلاء القسري لجزء من شعبها، الترهيب الجماعي وارتكاب جرائم ضد الإنسانية على يد العصابات الصهيونية. استمرت الجرائم الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني وبلغت ذروتها مع النكبة الثانية التي وسع بعدها الاحتلال ضم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بعد هزيمة 7691، منذ ذلك الحين وكل فلسطين التاريخية تحت سطوة التنكيل والاضطهاد الصهيوني، لكن العاجز عن إخضاع المقاومة الفلسطينية التي ظلت شعلتها متقدة تقارع الاحتلال وتتكيف مع التحولات وتتحدى العقبات والمؤامرات.

ظلت إسرائيل محمية إمبريالية وتستفيد من تغطية لجرائمها. وظفت بانتهازية فجة جرائم الهولوكوست وتقمصت دوما دور الضحية المهدد أبديا بخطر الإبادة من المعادين للسامية. ارتكبت إسرائيل كل أنواع الجرائم ضد الافراد والجماعات لكن طالما الضحية هم الفلسطينيون فان «الديمقراطية» الإمبريالية شاحت بنظرها واكتفت بإدانات لا تتعدى بيانات الأمم المتحدة بلا أثر عملي.

خديعة «إسرائيل واحة الديمقراطية»

روجت إسرائيل لخديعة أنها الديمقراطية الوحيدة في غابة الديكتاتوريات البشعة، رغم أن احتلال شعب آخر يتناقض مع هذه المزاعم إلا أن الكذبة لاقت رواجا واسعا، خصوصا مع صعود اليمين المتطرف وانتشار الاسلاموفوبيا.

وراء « الديمقراطية اليهودية» التي كانت مبدأ الصهاينة المؤسسين بدأت فاشية يهودية مناهضة للديمقراطية تفقس بيضها. طالما كانت الفاشية اليهودية هامشية وفرق صدامية في مواجهة الشعب الفلسطيني، فإنها مرغوب فيها في صفوف الإسرائيليين لقيامها بأعمال قذرة جدا دون أن تتلوث أجهزة دولة «الديمقراطية اليهودية». لكن انقلب السحر على الساحر، فالأحزاب الفاشية اليهودية بلغت سن الرشد وتوسعت قاعدتها الانتخابية في صفوف المستوطنين وجرفت معها قسما من الإسرائيليين في انجرافها نحو اليمين.

تدفع الفاشية اليهودية منطق الصهاينة المؤسسين إلى ذروته، تنزع عنه قناع النفاق الليبرالي أو اليساري كاشفة حقيقته المنطقية. إسرائيل وعد التوراة وتمتد من البحر إلى النهر، الواجب حسب حملة هذا المنطق هو إقامة دولة إسرائيل وفق وصايا الشريعة التوراتية التي يجب أن يخضع لوعدها السماوي الأغيار من الفلسطينيين واليهود غير المتدينين غصبا.

طبعا خلف السجالات الأيديولوجيا والسياسية مصالح طبقية عميقة ومصير أشخاص عالقين يبحثون عن إنقاذ أنفسهم بتفجير القواعد القانونية المعتمدة.

تأسس الكيان الإسرائيلي على يد يهود أغلبهم من أوروبا، ومنهم يتشكل الكادر الرئيسي للجهاز العسكري والمدني وينحدر منهم كبار الرأسماليين. لكن مع توافد موجات هجرة متتالية من اليهود العرب خصوصا في الستينات القرن الماضي وتبعهم يهود الاتحاد السوفياتي لاحقا واليهود الأثيوبيين، أدت تلك الموجات من المهاجرين إلى ولادة تناقضات داخلية وإحساس بالميز والإقصاء يمارسها اليهود من أصول أوربية. لكن طالما أن ذوي الأصول الأوروبيين يشكلون الأغلبية فان مؤسسات الاحتلال تسير دون عقبات، لكن التحولات الديمغرافيا والثقافية عبر عقود جعلت التناقضات تتراكم والانغلاق «الطائفي» ينمو على حساب الانتماء الجماعي فأصبحت الوحدة القومية المدفوعة بالخوف من الأعداء المتربصين أقل قدرة على كبح التشققات الداخلية العميقة، فاليهود الشرقيون يزدادون عددا ويشكلون قاعدة الاستيطان ويعيشون في مجتمعات شبه مستقلة تطبق فيها التعاليم الدينية الأرثدوكسية في النظام الدراسي وفي الأحياء السكنية والطلاب الدينيون لا يؤدون التجنيد في مجتمع قائم على فرضية الحرب الدائمة.

هكذا بدأت الأحزاب الدينية الأرثدوكسية تحوز قوة انتخابية وممثلين بالكنيست، في حين تراجعت القوة السكانية والانتخابية للمعسكر الصهيوني المتنافس بشقيه الليبرالي واليساري وبات حصول أحدهما على الأغلبية الحكومية معلق بالتحالف إما مع الأحزاب العربية بالكنسيت أو مع الأحزاب الأرثدوكسية الدينية الفاشية.

فقدت «الديمقراطية اليهودية» مفعولها فقد أضحت خمرا لم يعد يسكر اليهود الأرثدوكس واليمين الفاشي وهم العارفون بـمأزق إسرائيل المخيرة بين تحالف مع عرب أراضي 84 أو معهم لأهميتهم العددية وهم الغاضبون من دونيتهم المرفوضة.

حكومة اليمين تمركز مجمل التناقضات

بدأت الأزمة الحكومية منذ الأيام الأولى لتشكيلها (الحكومة السادسة برئاسة بنيامين نتنياهو) في آخر ديسمبر الماضي. لكن الأزمة أسبابها أبعد فمنذ حوالي أربع سنوات، تعيش إسرائيل على واقع توالي أربع دورات انتخابات عامّة، في ظل اهتزاز التوازن المعهود منذ تشكيل إسرائيل، بسبب تراجع قوة المعسكر الصهيوني بأحزابه اليسارية واليمينية وصعود أحزاب يمينيّة فاشيّة، إضافة إلى الحزبين الدينيّين لليهود الأرثوذكس (الحريديم) الإشكناز والسّفارديم وطبعا مع حفاظ الأحزاب العربية المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية على مكانتها رغم تحولات نوعية في تكتيكاتها وتحالفاتها.

دفعت حكومة ناتنياهو التناقضات العميقة التي تراكمت في قاع الكيان الصهيوني إلى السطح بشكل فاجأ الكثيرين، أخيرا تعرت إسرائيل من كل ادعاءاتها وتكشفت حقيقتها البشعة بسبب إصرار الأحزاب الفاشية والأرثدوكسية المشاركة في الحكومة على أن يلبي ناتنياهو المحتاج لدعمها شروطها الخطيرة وهي الحريصة على ألا تجحد اقتناعاتها الفاشية حتى لا تنتحر انتخابيا، فقد جاءت لتبقى لفترة طويلة هنا.

يتمحور أساس الخلافات بين هذه الأحزاب الإسرائيلية المتصارعة، في الأزمة الحالية حول دزينة من القرارات التي تضعف جهاز القضاء وتتيح لزعماء التحالف الإفلات بجلدهم بوجه أحكام وقضايا تحرم بعضهم من تولي الوزارة وآخرين قد تزج بهم في السجن، فاتفقوا على إسقاط سيف القضاء المسلط على رقابهم برغم أن للاتفاق المشار اليه أبعاد أكبر من ذلك بكثير، حيث سيؤدي تنفيذ «التعديلات في جهاز القضاء الإسرائيلي» إلى إحداث تغيير جوهري في «نظام الحُكم» ويعتبر «انقلابا على جهاز القضاء» وتحكم للجهاز التنفيذي في مفاصل الدولة.

يتشكل التحالف الحكومي من أربعة أحزاب وكتل انتخابية: حزب الصهيونيّة الدينيّة الفاشي، برئاسة بتسليئيل سموطرِتش، وزير المالية؛ وحزب «عوتسما يهوديت» (القوة اليهودية) الفاشي، برئاسة إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي؛ وحزب شاس لليهود الشرقيين الحريديم، برئاسة أريه درعي. تساند قرارات نتانياهو (من حزب الليكود اليمين التقليدي) لإصلاح القضاء مقابل تنفيذه اجنداتها الخاصة بتمكينها من وزارات بصلاحيات تسمح بتنفيذ خططهم خصوصا إلحاق جهاز حرس الحدود بوزير الأمن الوطني، وتشكيل «الحرس القومي» لإرهاب فلسطيني 84 والحركات التضامنية في الميدان الإسرائيلية والاممية، وزيادة تمويل المدارس الدينية مع إعادة النظر في المناهج الدراسية لتكريس التعليم الديني في المدارس، وتوسيع الاستيطان الصهيوني، سن قوانين ضد الحريات الفردية كمنع العمل في السبت، إقرار عقوبة الإعدام... الخ.

أثارت الحكومة الحالية رعب المعسكر الصهيوني العلماني الذي رأى الركائز الأساسية المؤسِّسة للكيان الصهيوني تتحطم كالزجاج تحت أحذية الفاشيين الجدد. خرج الإسرائيليون لأول مرة بكثافة في نضالات جماهيرية ومسيرات غضب حاملين لنجمة داوود مع اتفاق على تجاهل العلم الفلسطيني حتى لا تنفجر وحدتهم وهم واهمون، فالاستعمار هو التربة الخصبة لولادة الفاشية التي ستلتهم يوما دولة الاستيطان أو تدمرها، كما ظهرت أشكال عصيان وتمرد في جيش الاحتياط وفي ضباط سلاح الجو وأفراد كوماندوهات المهمات السرية الخارجية. وأعلنت الهيستودروت نقابة العمال الإسرائيليين بداية الإضراب عن العمل. وتعالت أصوات ديبلوماسية وبرلمانية ولوزراء من الائتلاف الحكومي تعارض المضي في فرض تلك القوانين دون تفاهمات مع أحزاب المعارضة بسبب ما ينطوي عليه ذلك من خطر انفجار الكيان الصهيوني وتفككه.

لقد تجمعت تناقضات الكيان الصهيوني المتراكمة لعقود واندفعت في انفجار كبير ومخاوف جادة من تطوره إلى حرب أهلية داخلية، التناقضات عميقة جدا ولجمها بات عصيا. تغيرت المعطيات السياسية الداخلية الإسرائيلية، فالإجماع الداخلي باسم معركة البقاء الوجودي التي طبعت تاريخ الكيان الإسرائيلي تشققت بعنف وتسرب منها حقيقة التناقضات الداخلية التي تمس أسس «الديمقراطية اليهودية» ومكانة الشريعة الدينية في الدولة وهذا كله في صلة مع طبيعة العلاقة مع الشعب الفلسطيني هل بالضم وإقامة (ابارتايد) فصل عنصري صريح على كامل الأراضي، أم تسوية تعترف بدولة فلسطينية شكلية فاقدة لمقومات السيادة على جزء ضئيل من الأرض التاريخية لفلسطين. الصراع الداخلي الصهيوني بدأ للتو ويعد بطفرات شديدة العنف، وحتى إن تراجع مؤقتا بعقد تسويات تكتيكية فإنه سيعود إلى صدام أشد عنفا بدفع من رغبة الحسم النهائي من طرف أحد المعسكرين الصهيونيين المتنافسين ولن يشكل افتعال عدوان خارجي إلا صرفا مؤقتا للأذهان نحو عدو خارجي.

لأجل دولة فلسطينية ديمقراطية وعلمانية

إن درجة التعقيد وركام الجرائم التي ارتكبتها العصابات الصهيونية والضرر الخطير الذي تسببت فيه عقود من الاستعمار الاستيطاني، جعلت حلول التسوية لدولتين متعايشتين مجرد خيال غير قابل للتطبيق. وفي ظل الصراع الدموي فان التداخل بين سكان فلسطين التاريخية بلغ درجة جعلت أي انفصال جديد بداية مأساة أخرى. الحل الوحيد الممكن والاقل ألما هو دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية على كامل فلسطين تضمن للجميع باختلاف انحدارهم القومي ودينهم وأصولهم حق المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات واحترام الحريات الدينية والعقائدية في إطار دولة علمانية وحماية مضمونة للأقليات وحق اللاجئين في العودة وفق تفاهمات تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة، مع حق حفظ الذاكرة المأساوية وكشف الحقيقة عن الوقائع التاريخية على أساس مساومة واعية بين سكان فلسطين. غير ذلك أجيال من الصراع الدموي وجرائم لا تنتهي وقضية للمزاودة من طرف شتى صنوف الرجعيات القومية والدينية التي يفيض جنونها ليغرق العالم بمخاطر الحروب والغزو والانقلابات والتهديدات النووية. إن منظورا أمميا اشتراكيا وحده يقدم الإطار الفعلي للخروج من مستنقع جريمة نسجت خيوطها الإمبريالية البريطانية بمنحها أرض شعب لما اعتبرته شعب بلا ارض.

إعادة تشكل الطبقة العاملة

بقلم، Beverly J. Silver *

يتعين على كل استراتيجية للطبقة العاملة وللاشتراكية أن تأخذ بالحسبان عدم استقرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في سياق أزمة رأسمالية عالمية غير مسبوقة منذ سنوات الثلاثينيات. وعلى غرار النصف الأول من القرن العشرين، تكتسي الأزمة الراهنة للرأسمالية العالمية شكل أزمة مشروعية هائلة فيغدو شعار «اشتراكية أو همجية» مسالة ملحة.

عندما يثير أخصائيو العلوم الاجتماعية حقبة 2019-2021 تبرز ثلاث علامات أزمة منظومية عميقة:

أولها عجز معظم الدول على الرد بنحو ملائم على جائحة كوفيد- 19، هذا الكاشف الكبير لصنوف الفشل الاجتماعي والحكومي.

ثانيا، قبول الولايات المتحدة الأمريكية فشل الحرب في أفغانستان، الذي يبرز بجلاء أن «الحرب ضد الإرهاب» لم تفلح في قلب فقد الولايات المتحدة الأمريكية للقوة على صعيد عالمي.

وثالثها، وليس الأقل شأنا، تسونامي الاحتجاجات الاجتماعية العالمية الذي بدأ في 2010 و2011 بعد أزمة 2008 المالية ولم يكف عن التنامي حتى العام 2019.

جلي، عند توجيه الأنظار نحو المستقبل، أن على كل استراتيجية للطبقة العاملة وللاشتراكية أن تأخذ بالحسبان الميدان الذي تجري فيه النضالات، أي عدم استقرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في سياق أزمة رأسمالية عالمية غير مسبوقة منذ سنوات 1930. وعلى غرار النصف الأول من القرن العشرين، تكتسي أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة شكلا أزمة مشروعية هائلة، فيغدو شعار «اشتراكية أو همجية» مسألة ملحة.

خلق الطبقة العاملة العالمية وتفكيكها وإعادة بنائها

ماذا بوسع التعبئات الطبقية القيام به لوقف الانزلاق الراهن نحو «الهمجية»؟ قبل سنوات قليلة كان منظرو العولمة، اليساريون واليمينيون على حد سواء، مجمعين على جواب: «لا شيء ذا شأن». تضع أطروحة «التساوي في المستوى الأسفل» فكرة أن العولمة تخلق عقبات غير قابلة للتجاوز أمام تعبئة الطبقة العاملة. منذ سنوات 1980، كتب أنصار هذا المنظور الكثير في رثاء الطبقة العاملة والحركة العمالية، بالتركيز على إضعاف الطبقات العاملة القائمة وتدميرها، وبالخصوص، وهذا مهم، تلك المنخرطة في الإنتاج الصناعي في البلدان المركزية. لكنهم تجاهلوا الكيفية التي تخلق بها الرأسمالية، عبر التحولات المتتالية في تنظيم الإنتاج العالمي، طبقات عاملة جديدة، مع مصادر جديدة للقوة والمعاناة والمطالب.

هذه المقاربة البديلة، متمحورة حول خلق طبقات عاملة وإعادة بنائها، تجري جوابا على الأوجه الخلاقة والمدمرة في سيرورة تراكم رأس المال. فقد كانت الموجة العالمية للنضالات في 2010- 2011 مطبوعة بتعبئات طبقات عاملة جديدة في طور التشكل وطبقات قائمة مناضلة للحفاظ على حقوق مكتسبة إبان الدورات السابقة. كانت ثمة نضالات العمال/ ات الصناعيين/ ات في الصين، والإضرابات غير الشرعية في مناجم البلاتين في أفريقيا الجنوبية، ونزول الشباب المعطل وأجراء التشغيل الهش إلى الشارع، محتلين الميادين في العالم برمته، وكانت المظاهرات ضد التقشف تمتد من أفريقيا الشمالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كانت هذه السيرورة تمهيدا لتسونامي التعبئات الطبقية التي دامت عقدا من الزمن، مع إضرابات عمالية ونضالات في الشارع.

ثمة من يرى أن دروس سنوات 2010-2011 هي أن النضالات الطبقية انتقلت من مواقع الإنتاج نحو الشارع. لكن، ودون بخس قدر «نضالات الشارع»، من الخطأ الفادح بخس قدر الإضرابات في أماكن العمل، لأنها هي مصادر قوة تلك الحركات. هكذا، على سبيل المثال، رغم أن تاريخ الانتفاضات المصرية في العام 2011 غالبا ما أختزل في احتلال ميدان التحرير، الحقيقة أن مبارك لم يستقل سوى عندما بدأ شغيلة قناة السويس- هذا الموقع الأساسي للتجارة الدولية والوطنية- الإضراب.

منذ سنوات 1980، مع الاعتماد المعمم على الإنتاج «في الوقت المناسب»، حيث يُبقى على التوريدات في مستوى أدنى من أجل تقليص التكاليف بتوزيعها «في الوقت المناسب»، أصبحت المصانع الموجودة في عالية السلسلة أشد تأثرا بالإضرابات لدى المونين. تلك هي الحالة حتى إن كان المصنع المتوقف موجودا في نفس الإقليم، كما جرى، مثلا، لما أجبر إضراب لدى مقاولة من باطن شركة هوندا على إغلاق كافة مصانع التجميع التابعة لها في الصين.

أبرز كل من الجائحة وحبس قناة السويس في العام 2011 بجلاء أن سلاسل التوريد العالمية شديدة التأثر بأشكال وقف عديدة لا سيما الإضرابات. وهذا ليس، بقدر ما، أمرا جديدا. في القرن 20 كان لعمال النقل قوة كبيرة بفعل مكانتهم الاستراتيجية في سلاسل التوريد العالمية والوطنية. وهذا مصدر ما كان لهم من دور مركزي في الحركة العمالية بوجه عام. لاريب بتاتا أن سلاسل التوريد العالمية ستكون مغايرة في منتصف القرن 21، فالجوائح والتوترات الجيوسياسية تجبرها على إعادة التهيكل، لكن عمال النقل والمستودعات والمواصلات سيبقون على الأرجح أقوياء (وقد يغدون أشد قوة) بالنظر إلى مكانتهم الاستراتيجية في عملية تراكم رأس المال.

كما لن يكون معقولا استبعاد الأهمية المستقبلية لإضرابات شغيلة الصناعة، لأن التشتت العالمي للإنتاج على نطاق كبير، الذي جرى إطلاقه في القرن 20، أدى إلى خلق طبقات عاملة جديدة وموجات متتالية من الصراعات الطبقية. في مطلع القرن 21، عندما انتقل مركز الإنتاج الصناعي على نطاق كبير نحو القارة الأسيوية، انتقلت معها النضالات العمالية، وكان ذلك تأكيدا للأطروحة التي مؤداها أنه أينما وجد رأس مال ثمة صراع.

لهذه الفكرة معنى جغرافي، لأن رأس المال عندما ينتقل سعيا إلى يد عاملة رخيصة وطيعة، ينتهي به الأمر إلى خلق طبقات عاملة جديدة وصراعات جديدة في مواقع استيطانه الجديدة. لكن لها أيضا دلالة قطاعية لأن رأس المال عندما ينتقل نحو قطاعات اقتصادية جديدة، يخلق طبقات عاملة جديدة وتظهر أنماط جديدة من الصراعات.

منظور هيمنة عمالية

ما هي القطاعات التي يجب علينا الاهتمام بها اليوم؟ من أعظمها أهمية ثمة بكل تأكيد صناعة التعليم التي انتقلت، حسب منظمة اليونسكو، من 8 مليون مدرس في العالم في العام 1950 إلى 62 مليون في العام 2000، وتنامت أيضا بنسبة 50% في العام 2019، لتبلغ ما مجموعه 94 مليون مدرسا. وفضلا عن النمو الهائل للأعداد ثمة دواع أخرى لاعتبار أن المدرسين يقومون بدور أساسي في الحركة العمالية العالمية، نظير لدور شغيلة النسيج في القرن 19 وشغيلة السيارات في القرن 20.

بات الميل إلى الصراع الاجتماعي في «صناعة التعليم» واقعا لا جدال فيه في متم القرن 20، لكن تعبئات العقد الأخير مثلت انعطافا. تُطابق هذه النقطة في الولايات المتحدة الأمريكية بزوغ Caucus of Rank-and-File Educators (CORE تجمع المدرسين في القاعدة) الذي وحد، بإجماع عريض في البلد، مدرسي شيكاغو في إضراب ناجح في العام 2012. أفلح الصراع في جعل فكرة أن المدرسين لا يناضلون من أجل مصالحهم الخاصة وحسب، بل من أجل مصالح التلاميذ وأسرهم، فكرة مقبولة. وقد أعقبت إضراب شيكاغو موجة وطنية من التوقفات عن العمل ومن التعبات في البلد برمته، ولا سيما في الولايات حيث محاربة النقابة أشد شراسة.

في الشيلي، كان لمدرسي المدارس العمومية الذين أضربوا بقيادة نقابتهم Colegio de Profesores de Chile، بمساندة من الطلاب وسكان الأحياء وشغيلة آخرين، دور مركزي في دورة المظاهرات الوطنية التي طالبت بالاستفادة العامة من التعليم والتخلي عن الدستور النيوليبرالي الموروث عن عهد بينوشي. وقد لوحظت تحركات شبيهة في كوستاريكا وهندوراس وكولومبيا والبيرو حيث وصل الرئيس اليساري بيدرو كاستيو إلى السلطة بدعم من نقابة المدرسين.

موجة نضالات المدرسين الجديدة هذه استجابة لجملة مطالب مستندة على عملية بلترة تتضمن تكثيف العمل وتدهور ظروف العمل وكذا فقد الاستقلال وتحكم كل مدرس في عمله في قاعة تدريسه. تنجح إضرابات المدرسين لأسباب منها كون مطالبهم معززة بقوة تفاوض شديدة في مكان العمل. يمكن الجزم بأن «صناعة التعليم» تزود بأهم التجهيزات في القرن 21، أي بالعمال وبالعاملات، المتعلمين الذين يندمجون لاحقا في «اقتصاد المعلومات». وعلى عكس معظم الأنشطة الصناعية التحويلية، يستحيل الضغط على المدرسين بالتهديد بترحيل الإنتاج (ما عدا التجارب الافتراضية مع الجائحة، يجب أن يكون التعليم حيث يوجد التلاميذ). وعلى غرار هذا، تبدو «صناعة التعليم» مقاومة للأتمتة (الاستعاضة عن المدرس بالإنسان الآلي ليس في الأفق).

وفضلا عن ذلك يتبوأ المدرسون مكانة استراتيجية في قسمة العمل الاجتماعية. إذا أضرب المدرسون يكون لإضرابهم وقع على مجمل قسمة العمل الاجتماعية، إذ يبثون الاضطراب في واقع الأسر اليومي ويجعلون عمل الآباء صعبا. بهذا المعنى، القوة الاستراتيجية للمدرسين، رغم استنادها في نهاية المطاف إلى المقدرة على بث الاضطراب في الاقتصاد، قوة فريدة لأنها متوقفة بوجه خاص على مركزية نشاطهم في المجتمع. بيد أن عدم اندراج هذه القوة في منظور أوسع يجعل المدرسين مهددين بأن تجعل منهم الدولة ورأس المال أكباش فداء وتعريضهم للقمع. فأزمة الرأسمالية المتفاقمة باطراد تؤدي أيضا إلى توسيع أشكال الإكراه السلطوية وتعميقها.

لكن الإضرابات الكبيرة في العقد الأخير تبرز أن للمدرسين مقدرة على صياغة هكذا منظور، أي إبراز أن نضالاتهم الخاصة تستتبع الدفاع عن مصالح المجتمع برمته. إذ يضعهم عملهم في صلة يومية مع دوائر أوسع فأوسع من الطبقة العاملة، لأنهم شاهدون على كل المشاكل التي يواجهها التلاميذ وأسرهم. وبوسعهم إذن أن يبرهنوا بسهولة على أن مطالبهم حتى إن كانت تروم تحسينا يخصهم كمدرسين فانهم يدافعون أيضا عن مصالح التلاميذ وأسرهم وأحيائهم ومدنهم. طبعا، تستوجب هذه المقدرة الكامنة على الهيمنة، الراسخة في الظروف الهيكلية، تفعيلا بواسطة «أداة» سياسية تربط النضالات الخاصة للمدرسين –والشغيلة- بنضالات أوسع من أجل الكرامة الإنسانية واستمرار الحياة على الكوكب.

التضامن دوما

أدت الأتمتة بفعل الذكاء الاصطناعي بالعديد من المثقفين إلى الإيحاء بأننا بلغنا «نهاية العمل» وبالتالي ستنتهي نزاعات العمل. بيد أن الغياب التام للعمل البشري في عمليات الإنتاج يظل مجرد وهم يتعذر الوصول اليه، وعلينا ألا نبخس قدر الأهمية المستمرة للنضالات العمالية في مواقع الإنتاج.

ومن الخطأ أيضا بخس قدر تعبئات الشارع. فمن المتيسر استنتاج التداخل الجوهري لموقعيْ النضال هاذين- مكان العمل والشارع- من الكتاب الأول من رأس مال كارل ماركس. فمن جهة يحيل ماركس، عند وصفه للصراع المتواصل بين العمل ورأس المال على امتداد الزمن ولحدة النشاط ووتيرته، على ما يجري في «المختبر السري للإنتاج» (1). ومن جهة أخرى، يشير ماركس في الفصل 25 بجلاء إلى أن منطق التطور الرأسمالي يفضي ليس فقط إلى نضالات مستمرة في مكان العمل بل أيضا إلى صراعات أوسع على الصعيد الاجتماعي، لأن تراكم رأس المال يسير مع «تراكم البؤس»، لا سيما في شكل توسع جيش احتياط صناعي من العمال بلا عمل أو ناقصي الاستخدام أو في وضع هشاشة (2).

بهذا المعنى، لا يتميز تاريخ الرأسمالية بالعملية الدورية للتدمير الخلاق في نقطة الإنتاج وحسب، بل أيضا بميل في الأمد الطويل إلى تدمير نمط الحياة القائم بوتيرة أسرع من خلق أنماط حياة جديدة. يستتبع هذا ضرورة بلورة مفاهيمية لثلاثة أنماط من الصراعات العمالية: 1- احتجاجات الطبقات العاملة في طور التشكل، 2- احتجاجات الطبقات العاملة القائمة والمتعرضة للتدمير، 3- احتجاجات الشغيلة الذين يتجاهلهم رأس المال ويقصيهم، أي أعضاء الطبقة العاملة الذين لن يتمكنوا أبدا على الأرجح، رغم أن بقاءهم يتوقف عليه حصرا، من بيع قوة عملهم.

أنماط الصراعات العمالية الثلاثة هي تجليات مختلفة لنفس عملية التطور الرأسمالي. هذه العناصر الثلاثة

التتمة في الصفحة 16

تتمة الصفحة 15

إعادة تشكل الطبقة العاملة

مرئية في نضالات اليوم. ويتعين على استراتيجية اشتراكية أن تجمعها كلها. فقد كان المنظور الاستراتيجي لماركس وإنجلز- المعلن في بيان الحزب الشيوعي- ومؤلفات أخرى يدعو النقابات إلى تنظيم أقسام الطبقة العاملة العالمية الثلاثة هاته في مشروع مشترك.

من نافل القول إن هذه مهمة ضخمة. لكن ماركس كان، فضلا عن عدم تخليه كليا عن ضرب من التفاؤل، يفترض أن أنماط الشغيلة هاته- أي المدمجين كأجراء في أثناء أطوار التوسع المادي الأخيرة، ومن طُردوا في جملة عمليات إعادة الهيكلة الأخيرة، ومن هم فائضون من وجهة نظر رأس المال- يسكنون نفس البيوت والأحياء العمالية ويعيشون معا ويناضلون معا.

بعبارات أخرى، التمايزات داخل الطبقة العاملة- بين العاملين والعاطلين والنشيطين ومن هم احتياط، بين من يستطيعون فرض خسائر مكلفة على رأس المال ومن لا يقدرون سوى على التظاهر في الشوارع- لا تتطابق مع تمايزات المواطنة و العرق أو الجنس. إذن العمال الذين يجسدون الأنماط الثلاثة هذه يشكلون نفس الطبقة العاملة مع نفس القوة ونفس المتطلبات، مع المقدرة على اجتراح أفق ما بعد رأسمالي حول تحرر الطبقة العاملة برمتها.

بيد أن الرأسمالية تطورت، من زاوية تاريخية، مع الاستعمار والعنصرية والبطريركية، أي أنها قسمت الطبقة العاملة على قاعدة ظروفها، وقلصت مقدرتها على اجتراح رؤية مشتركة للتحرر. تميل هذه الانقسامات، في حقبة الأزمة الرأسمالية الكبرى كالتي نجتاز، إلى التعزز. تعزز الرأسمالية المتأزمة، مباشرة أو مداورة، «الوحوش» المميزة لما بين عهدين، كما وصفها غرامشي، (حركات فاشية جديدة، وعنصرية، وبطريركية، ومعادية للمهاجرين، وللأجانب) عندها تحشد أشكال إكراه من الرقابة الاجتماعية وكذا النزعة العسكرية ضد حركة اشتراكية هي من جهة «أشد قوة» من أن يتجاهلها رأس المال و«أضعف» (لحد الآن) من القدرة على إنقاذ البشرية من فترة فوضى منظومية مديدة.

بيد أننا نشهد أيضا انبعاثا غير مسبوق لنضال الشغيلة سواء على صعيد النطاق أو الأهمية. وفيما يبلغ التحدي الذي ترفعه أزمة الرأسمالية العالمية بوجه البشرية هو أيضا حجما غير مسبوق، تمد هذه الحركات الجديدة جسورا، وتستطيع في بعض الحالات تجميع فاعلين من أقسام الطبقة العاملة التي أشرنا اليها. إنه في هذه النضالات، وبفضلها، سيزغ مشروع تحرري قادر على إخراجنا من هذه الرأسمالية المدمرة نحو عالم تفوق فيه الكرامة الإنسانية الربح قيمةً.

ترجمة المناضل-ة

بفرلي .ج. سيلفر **Beverly J. Silver***
أستاذة علم اجتماع، مديرة Arrighi Center for Global Studies بجامعة Johns-Hopkins في باتليمور (ميرلاندج بالولايات المتحدة الأمريكية)

صدر لها كتاب الحركات العمالية والعولمة منذ 1870، قابل للتحميل باللغة الفرنسية على الرابط
https://www.dropbox.com/s/d78vtqk6635jz8e/Livre_silver_03.pdf?dl=0

إحالات

1- كارل ماركس، رأس المال الكتاب الأول، الفصل السادس «شراء وبيع قوة العمل. الصفحة 218 في ترجمة فالح عبد الجبار. دار الفارابي 2013

2- كارل ماركس، رأس المال الكتاب الأول الفصل -25رابعا: الأشكال المختلفة لوجود فيض السكان النسبي. القانون العام للتراكم الرأسمالي. الصفحة 787 في ترجمة فالح عبد الجبار. دار الفارابي 2013

تتمة الصفحة 10

حادثة احتراق مصنع روزامور: كارثة اختنق واحترق فيها عشرات العاملات والعمال حتى الموت والتفحم..

المؤرخ في 15 صفر 1372 الموافق لـ 4 نونبر 1952».

لكن وحتى في هذه الظرفية حيث إمكانية أن تضغط القيادات النقابية من أجل التنصيص على الأقل قانونيا على إجراءات وقوانين لصالح العاملات والعمال في مجال حفظ سلامة وصحة الأجراء في أماكن العمل، كان فيه للأسف تراجع عن مكاسب كان منصوصا عليها في الأول.

ألهذا الحد احترقت، حتى تفحمت وصارت رمادا، قيادات منظمات الطبقة العاملة النقابية في محرقة التعاون الطبقي والسلم الاجتماعي مع عدوها طبقة أرباب العمل الذي لم يتعاون يوما، ولا كف مرة عن حربه في سحق العاملات والعمال من أجل مصالحه وأرباحه ؟

ثالثا: حصول الضحايا على التعويضات: رحلة ماراثونية، مصاريف، تعقد المساطر الإدارية والقضائية، طول انتظار بسبب حيل شركات التأمين... و في الأخير تعويضات هزيلة للغاية.

مباشرة بعد الفاجعة واجه الضحايا، من ناجيات وناجين، وذوي حقوق المتوفيات والمتوفين مشاكل أخرى، بعد تلك المصيبة، إلى جانب رفع دعاوى قضائية ضد صاحب المعمل. من أجل الحصول على التعويضات قطعوا رحلة عذاب طويلةً طويله، من إدارة إلى إدارة، ومن جلسة في محكمة إلى جلسة، زادتهم معاناة وآلام...، وكلفتهم كثيرا من الوقت والجهد والمال، رحلة دامت أكثر من 10 سنوات، بنهاية مخيبة ومخزية.

فقد بقي الملف يتأرجح بين ردهات ودهاليز المحاكم ضد شركتي التأمين «أكسا/ سهام»؛ حكمت فيه المحكمة الابتدائية، في 5 ماي 2014، أي بعد مضي ست سنوات على الفاجعة، بأن الحادثة هي فعلا «حادثة شغل».

وبتعويضات هزيلة، تمثلت في تسليم كل ضحية مبلغا ماليا يتراوح ما بين 200 درهم و 400 درهم شهريا و 10 ملايين سنتيم لأسر الهالكين و6 ملايين سنتيم للضحايا الذين مازالوا على قيد الحياة بإعاقات مختلفة. الحكم الذي لم يرق لشركة التأمين فاستأنفته.

ولم تمض بعد ذلك إلا أقل من سنة لتصدر محكمة الاستئناف للدار البيضاء، القطب الجنحي، يوم 13 يناير 2015 حكما يقضي برفض وإلغاء قرار المحكمة الزجرية الابتدائية الصادر في 5 ماي 2014 القاضي بتخصيص التعويضات التكميلية المدنية لفائدة عائلات ضحايا معمل روزامور. حكم نزل كالصاعقة على الضحايا والإطارات المناصرة لهم.

(لاحِظوا، لإصدار حكم لفائدة العاملات والعمال على هزالته وعلاته تطلب 6 سنوات وافية (من 26 أبريل 2008 إلى 5 ماي 2014) من البحث و و و وجرجرة عشرات الضحايا والأسر، ولإصدار حكم لفائدة شركات التأمين لم يتطلب أكثر من سنة (من 5 ماي 2014 إلى 13 يناير 2015). إنها عدالة دولة أرباب العمل).

لماذا نزل هذا الحكم الجديد كالصاعقة على الضحايا والإطارات المناصرة لهم؟ لأنه لن يسمح للضحايا بالاستفادة من التعويضات -الهزيلة أصلا- التي حكم لصالحهم فيها ابتدائيا والتي تنص على أن تعوض شركتا التأمين (أكسا وسهام) عن كل ضحية ب 100 ألف درهم و60 ألف درهم لكل ناجي من العمال. فيما نص على تعويض كل عائلة بين 200 و 250 درهم في كل شهر.

ما فرض على الضحايا الاستمرار في رحلة العذاب بحثا عن حقوقهم، مرة ثانية، لأكثر من 3 سنوات ونصف السنة، خاضوا خلالها وقفات احتجاجية مطالبين بإنصافهم وضمان حقوقهم، لتضطر شركة التأمين إلى صرف التعويضات المقررة لأسر الضحايا على دفعات لفائدتهم بداية من يوليوز 2018.

لذا يتعين من الآن، وتجسيدا لمبدأ التضامن العمالي مع ضحايا مخاطر العمل (ضحايا حوادث الشغل والأمراض والمهنية) وفيما بين هؤلاء الضحايا، أن يطالب عاملات وعمال المغرب، ومعهم إطارات ضحايا مخاطر العمل وكذا الإطارات الحقوقية والمناصرة لحقوق وقضايا العاملات والعمال بإحداث نظام إجباري للتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية معاً موحَّداً، لكل فئات الطبقة العاملة في المغرب، وأن يسند تدبيره للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ (إسوة بعديد دول العالم، وتماشيا مع توصيات منظمة العمل الدولية في هذا الباب، كما أنها واحدة من بين توصيات أحد مؤسسات الدولة الرسمية «المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي»).

وذلك من أجل ضمان حصول الضحايا وذويهم على تعويضات بشكل شهري ودائم (لا رجعة فيها ولا تراجع عنها)، وبأسرع ما يمكن بعد حصول الحادثة؛ تعويضات تضمن لهم العيش الكريم، وإراحتهم من تلك الرحلات الماراثونية، وإغنائهم عن مصاريف هم في أمسّ الحاجة لها، ومن تعقيدات المساطر الإدارية والقضائية، وطول انتظار بسبب حيل شركات التأمين... وفي الأخير تعويضات هزيلة للغاية لا تحول للضحية إلا كل ثلاثة أشهر، وقد تقوم شركة التأمين فجأة بوقف صرفها، برفعها دعوى قضائية من جديد؛ فيما شركات التأمين الغنية أصلا تزداد غنى.

رابعا : شروط السلامة والصحة المهنيتين في مصنع روزامور وظروف التشغيل فيه: مثال لأوضاع العمل القاسية في المغرب..

كل ما فعلته محرقة مصنع روزامور أنها كشفت ظروف العمل القاسية التي يكدح فيها عاملات وعمال المغرب في كل وحدات الإنتاج، حيث انعدام شروط السلامة والصحة المهنيتين، وغياب وسائل الوقاية والإنقاذ بأماكن العمل، كما تنص على ذلك قوانين الشغل، رغم قلة المطلوب من أرباب العمل في هذه القوانين توفيره، وعدم كفايته في حماية العاملات والعمال من مخاطر العمل وأضراره (حوادث الشغل والأمراض المهنية).

واقعٌ تعترف الدولة، مرةً مرة، خاصة عند حصول كارثة في وحدة استغلال ما، على لسان موظفيها (وزراء، كتاب عامين،...)، أو في تقارير رسمية لمؤسساتها (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المندوبية السامية للتخطيط...)، وتعد بتحسينه. لم تقم بذلك إلى الآن.

فقد أثبتت تحقيقات وزارة التشغيل، بعد المحرقة، أن 14% فقط من المقاولات والمصانع تحترم مقتضيات السلامة التي ينص عليها قانون الشغل.

وأظهرت الدراسات أن حوالي :

- 80 ألف حادثة شغل تحصل في سنويا، 20% منها خطيرة و80% منها تحدث بسبب تجاهل معايير السلامة والوقاية.
- 25% فقط من المقاولات التي تشغل أكثر من 50 أجيرا تتوفر على مصلحة مستقلة لطب الشغل.
- 17% في المئة فقط من المقاولات تتوفر على لجنة للصحة والسلامة المهنية.
- كما تبينت نقائص ومعيقات جهاز تفتيش الشغل: قانونية، تنظيمية، قلة العنصر البشري...، وعجزه عن القيام بمهامه.
- ووجود نقص كبير في مفتشي وأطباء الشغل الذين لا يتعدى عددهم الإجمالي 12 طبيبا يتمركز معظمهم في مدينتي الرباط والدار البيضاء.
- ووجود نقص كبير في عدد المهندسين المتخصصين في الوقاية، إضافة إلى مشكل عدم التنسيق بين مختلف المتدخلين في عملية التفتيش.

لكن وبعد مرور 15 سنة على كارثة محرقة روزامور، فقد تواصل تكرار حوادث الشغل المفجعة في أماكن العمل، وفي الطريق منه أو إليه، أما عدد من فتكت بهم الأمراض المهنية فلا معطيات عنهم.

تحجم الدولة قصدا عن تقديم معطيات وإحصائيات عن عدد الضحايا، لضمان استمرار آلة الإنتاج الرأسمالي واستقرارها.

وما يزال معدل الحوادث في المغرب الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوقوع 47.8 حادثة شغل مميتة لكل 100.000 عامل ومعدل مخاطر في مجال حوادث الشغل أكبر 2.5 مرة من معدل المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (حسب تقديرات منظمة العمل الدولية سنة 2019).

لن يوقف الموت بسبب العمل غير نضال العاملات والعمال.

لن يقوم أرباب العمل ولا الدولة بتوفير شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل، ما لم تتوحد صفوف العاملات والعمال للمطالبة بإعادة نظر شاملة وجذرية في قوانين الشغل، خاصة شروط الصحة والسلامة المهنية، وجعلها في مقدمة مطالبهم، واعتبارها مطلبا لا يقل أهمية عن المطالب الأخرى.

ما يزال معمل روزامور بناية منتصبة شاهدة على المحرقة، وقد أصبحت مهملة، الأجدر أن تتحول إلى مكان لنصب تذكاري لضحايا هذه الكارثة.